سوق التأمين العربي

المنجزات والمعوقات

الدكتور
طارق قنــدوز

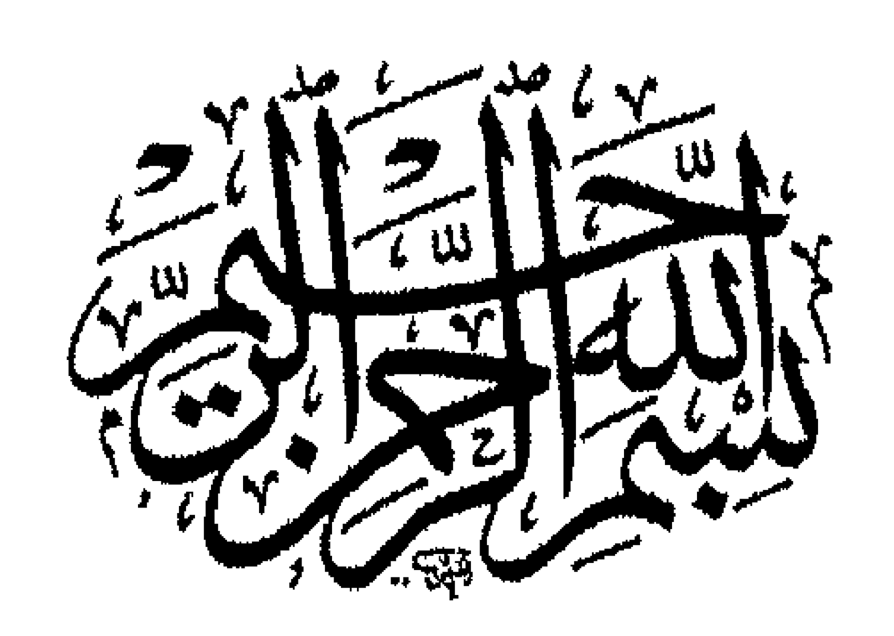
الأستاذ
بلال بن بتيش




دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com



دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com



سوق التأمين العربي

(المنجزات والمعوقات)

سوق التأمين العربي (المنجزات والمعوقات)

د. طارق قندوز و أ. بلال بن بتيش

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/4/1878)

رقم التصنيف : 368

الواصفات:/ التأمين//التأمين الاجتماعي // البلاد العربية

الطبعة الأولى 1436هـ – 2016 م

دار جرير
للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962
ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978- 9957 – 38 – 346 - 6

سوق التأمين العربي

(المنجزات والمعوقات)

الدكتور طارق قندوز الأستاذ بلال بن بتيش

الطبعة الأولى
1436 هـ - 2016 م



الفهرس

الفصل الثالث

قطاع التأمين في الوطن العربي بين الواقع والمأمول

المقدمـة

نشأ التأمين مع فكرة التعاون والتضامن، وتطوّر بتقدم حياة البشر إلى أن وصل إلى الشكل الذي هو عليه حاليا. وزيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثّر إيجابيا أو سلبيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد. وتختلف أهمية التأمين الاقتصادية باختلاف أنواعه وعناصره، فالتأمين في المشاريع الاقتصادية له أهمية بالنسبة للمصلحة الفردية والعامة لإعطاء الطمأنينة للاستثمار الوطني والحفاظ على النمو الاقتصادي، أما التأمين على الحياة فهو ينعكس بصفة إيجابية على الجانب الاجتماعي ومدى تحقيق الاستقرار والترابط العائلي. حيث يتمثّل نشاط التّأمين في قيام الشركات المتخصصة بإصدار وثائق التأمين لفائدة المؤمّن لهم، تتضمّن قيمة القسط أو الاشتراك الذي عليهم دفعه مقابل التغطية المتمثّلة في التزامها بدفع التعويضات في حال تحقّق الخطر المؤمّن عليه خلال فترة معيّنة.

تلعب شركات التأمين دورا بارزا في أسواق الخدمات المالية، منطلقة من طبيعة الأهداف الاقتصادية والمالية لكافة الأطراف المعنية بوجودها (الدولة – حملة الأسهم وأصحاب رأس المال – المنتفعين والمتعاملين – الإدارات الفنية). من جهة ثانية فإن مضمون هذا الدور بأبعاده التنموية يشير إلى دور هذه الشركات في تنفيذ السياسات المالية والاستثمارية من خلال نشاط الاكتتاب والتسعير والتعويضات وإعادة التأمين، وفعاليات أخرى تتمحور على مسار النشاط الاقتصادي والتنموي في اقتصادات الدول وخاصة تلك

التي يتّسم اقتصادها بالتطور والنضج المناسبين لدور فعّال للأنشطة التأمينية. ولقد زادت أهمية التأمينات في الآونة الأخيرة بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات، واستكمال الضلع الثالث للعولمة الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية)، من خلال ما عرف بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS المنبثقة عن قرارات المنظمة العالمية للتجارة الملزمة والهادفة إلى إنهاء احتكار القطاع العام، وإلغاء كل أشكال الدعم والحماية.

وفي خضم المنافع والمزايا الجسيمة التي تنجر عن الاكتتاب التأميني، قطعت الدول المتقدمة الرائدة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا أشواطا كبيرة في مجال صناعة التأمين (بلغ رقم أعمال قطاع التأمين في هذه الدول ٢,٥٥٣٥٠٢ تريليون دولار عام ٢٠١٠ لتستأثر بنصيب ٥٨,٨٥٪)، من خلال إرساء المناخ الاستثماري التنافسي الملائم لعوامل الإنتاج التأميني وفق أبجديات الحوكمة وميكانيزمات اقتصاد السوق الحرة أو ما يعرف في الأدبيات بآليات العرض والطلب، حيث أنشأت هذه الدول أجهزة للرقابة والإشراف على أنشطة شركات التأمن وإعادة التأمين العاملة بغية ضمان تسويق خدمات تأمينية ذات مستوى راق ورفيع (الجودة) وبأسعار تنافسية (التكلفة)، مكّنها من تبوء مراكز قيادية في سوق التأمين العالمي. فلقد اتجهت شركات التأمين وإعادة التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عمليات الإدماج والشراكة والتحالف في إطار انتشار ثقافة التكتلات السائدة في الوقت الراهن.

إن سوق التأمين العربية في وضع مثولي يتيح لها التنفس عالميّا، فالظروف الذاتية والموضوعية مواتية بشكل عملي للقيام بترتيب البيت التأميني العربي كمجموعة اقتصادية

إقليمية لها ثقلها العالمي. خصوصا وأن أقساط التأمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA سجّلت نمواً لتصل إلى ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ وهذا يمثل نحو ٠,٥٥٪ من أقساط التأمين العالمية (في عام ٢٠٠٦ كان حجم أقساط المنطقة ٢١,٤ مليار دولار)، ما يؤكد وجود إمكانية هائلة لتحقيق نمو إضافي ممزوج بما تكتسيه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهمية بالغة في تطوير وتعزيز مكانة قطاع التأمين العربي، سيما وأن رجال التأمين العرب جزء من كيان المجتمع الاقتصادي العربي. فالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بدأت تؤتي ثمارها في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة في مجالات وفروع تعد قطاعات بكراً مثل التأمين التكافلي وتأمينات الحياة والتأمين الصحي وخدمات التقاعد وتأمين المسؤوليات والتأمينات الزراعية والمتناهية الصغر ...إلخ، تكشف عن مدى الإمكانيات الزاخرة التي تتمتع بها خدمات التأمين في هذه المنطقة لم يتم استغلالها بالشكل المناسب.

وفي هذا السياق، تراهن الجهات الحكومية الوصية عن قطاع التأمين العربي، على أنظمتها المسؤولة عن ضبط وتأطير وتنظيم أنشطة شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة بها، للتكيف مع شروط وتحديات العمل في مناخ العولمة المالية، وكذا مسايرة مقتضيات وتداعيات التنافسية الدولية (النوعية، السعرية، التقنية)، والملاحظ لتطور حجم العلاوات التأمينية المكتتبة في العالم العربي يقف على حقيقة فحواها وجود قفزات نوعية وتطورات ملموسة كمحصلة للإصلاجات الراديكالية التي مست الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع منذ تسعينات القرن الماضي. بيد أنه في غضون القرارات الملزمة لاتفاقية الجاتس الداعية إلى مزيد من الانفتاح والتحرير، وإلغاء أو تقليص كل الأشكال الاحتكارية للدولة

وإحلاله بالقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي). تصبح هذه النتائج المحققة على المحك ويزيد الأمر خطورة حين الوقوف على منسوب المشكلات الهيكلية وحجم المعضلات التنظيمية التي تعتري سوق التأمين العربي، لاسيما النقص الفادح في الوعي التأميني بنسب متفاوتة، والذي يشكل عقبة كؤود وحجرة عثرة في وجه المحاولات والمساعي الحثيثة التي تقوم بها الدول للنهوض بهذه الصناعة.

ويستمد هذا الكتاب أهميته البالغة، من كونه جاء في وقت تشهد فيه بعض أسواق التأمين العربية طفرة ونمو، حيث تُشير التوقعات الحالية إلى إمكانية نمو أسواق التأمين العربية من حجمها المقدر بنحو ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار لعام ٢٠١٥، في حال الاستمرار في سياسات تحرير الأسواق وتسارع وتيرة النمو والإصلاح الاقتصادي، ويُتوقع أن يساعد تحرير التجارة في الخدمات الذي تتبناه تباعاً معظم البلدان العربية على توليد فرص مهمة للاندماج بين شركات التأمين في المنطقة للاستفادة من وفورات الحجم واكتساب موارد أكبر ومزايا تنافسية تخولها المنافسة في أسواق مفتوحة. كما تستوحي الدراسة أهميتها القصوى من كونها تُشخص وتُحلل بلغة الأرقام الإمكانات الفعلية والكامنة لسوق التأمين العربي، التي تمكنها من مواجهة المرحلة الجديدة في عصر العولمة المالية (عصر المنافسة وقوانين السوق) وحماية مصالحها وأسواقها الوطنية التي حافظت عليها منذ إنشائها. ونرمي في هذا الكتاب إلى تقديم حلول يرى جدواها ونجاعتها في هذا التوقيت الحساس، وذلك بالنظر لضآلة وهشاشة حجم أقساط التأمين للدول العربية مجتمعة ٢٣,٨ مليار دولار إذ لا تساوي حجم أقساط التأمين لدولة

أوروبية واحدة مثل هولندا ٩٧,٠٥٧ مليار دولار عام ٢٠١٠ (٤ أضعاف) مما يطرح الكثير من علامات الاستفهام والتعجب.

الفصل الأوّل

الأطر المفاهيمية للخدمات التأمينية

الفَصْل الأوّل

الأطر المفاهيمية للخدمات التأمينية

تمهيد

إن فلسفة التأمين ما هي إلا أسلوب له معنى الإجراء الوقائي الذي يخفض من منسوب عدم التأكد، وإحلاله بالتأكد عن طريق تجميع الأخطار، أو بعبارة أوضح وأدق، هو أداة تنطوي على التقليل من نسبة ودرجة الخطورة التي يخشى وقوعها، والتخفيف من حدة الأضرار والحوادث المتوقع حدوثها في المستقبل، والتي قد يواجهها أو يتعرض لها عدد معتبر من الأفراد، ومن ثم فهو نظام له بعد اجتماعي يكمن في قيام شركة التأمين بإدارة التعاون المنظم بين المشتركين، وذلك على أسس تقنية وطرق إحصائية، بتحويل الخسارة الكبيرة المحتملة التي لا يستطيع الفرد وحده تحملها، إلى خسارة بسيطة مؤكدة يستطيع الفرد تحملها، ويعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية Essence of the Insurance Process، لما يقوم الطرف الثاني بدفع مبلغ مالي أقل نسبيا من المبلغ الذي يتعهد الطرف الأول بسداده حال وقوع الكارثة وما ينجر عنها من أعباء.

وفي هذا الإطار، نجد أن للتعاون دوران أساسيان يتجسدان في:

- تفتيت وتذرية المخاطر، فهذا يتضح من أنه يترتب عليه أن لا يتحمل أشخاص

بمفردهم العبء الكلي للخطر، ولكن هذا الخطر يجزّأ إلى قطع صغيرة جدا يتحمل كل مؤمن له في صورة القسط جزءا منها، فيتوزع الخطر على مجموع المؤمن لهم، وبذلك يتلاشى أثره أو يكاد لا يحس أحد بوجوده، ومن هذا يتبين أن من مصلحة أطراف العقد تكمن في توسيع حيز الغطاء التأميني حتى يتم التمكن من تعميم آثار المخاطر وضمان تحملها.

- كفالة الأمان وتحقيقها بالنسبة للمؤمن (ضمان تنفيذ الالتزامات)، وبالنسبة للمؤمن له (عدم الخشية من إعسار الشركة)[1].

أولا: أساسيات وعموميات حول الخدمة التأمينية

١/ مفهوم الخدمة التأمينية وخصائصها

١-١/ مفهوم الخدمة التأمينية

لقد اختلف مفهوم التأمين من وجهات النظر القانونية والاقتصادية وغيرها، لذلك من الأفضل التطرق أولا إلى تعريف التأمين، ثم ندرج بعض التعاريف الخاصة بالخدمة بصفة عامة والخدمة التأمينية بصفة خاصة.

---

(١) ينظر إلى المادة العلمية التالية:

- شيخ كريمة: إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠ (http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/429/1/CHEIKH-Karima.mag.pdf)
- عطا الله حدة: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة. دراسة مقارنة بين بعض التجارب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٤ (https://www.pnst.cerist.dz/pnstar/detail.php?id=874168)

أ- تعريف التأمين

يتعرض الإنسان خلال مراحل حياته المختلفة إلى العديد من المخاطر التي ينتج عن تحققها خسائر مالية، وهذه الأخطار قد تصيب الإنسان في شخصه أو ممتلكاته أو ذمته المالية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وسائل عديدة تهتم بالتعامل أو مواجهة مثل هذه الأخطار، فلجأ إلى عدة أساليب كالحماية، الادخار، التجميع وغيرها، وبمرور الزمن تبين أن هذه الوسائل غير كافية لمواجهة المخاطر المحتملة الوقوع مستقبلا، ومن ثم ظهرت فكرة جديدة تقوم على أساس تجميع الأخطار وتوزيع الخسائر المادية الناتجة عن تحققها على المُعرضين لهذه الأخطار، وبذلك فإن التأمين كنظام تعاوني يعمل على تخفيف حجم الخسائر المادية التي تلحق ببعض الأفراد، ومن هنا اشتقت كلمة التأمين[1].

هناك تعريفات عديدة حسب وجهات نظر مختلفة نعرض البعض منها كما يلي:

- حسب ما جاء في نص المادة ٦١٩ من القانون المدني الجزائري فالتأمين: "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي أخر، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[2]. هذا التعريف هو تعريف قانوني، يبين العلاقة

---

(١) عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو: إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص.٩١.

(٢) المادة ٦١٩ من القانون المدني الجزائري، الفصل الثالث عقد التأمين، القسم الأول أحكام عامة، ٢٠٠٧، ص.١٠٢.

التعاقدية التي تربط بين المؤمن "شركة التامين" وعملائها، وبمجرد إبرام العقد تتحدد التزامات وحقوق لكل طرف تعاقدي، يكون لشركة التأمين الحق في الأقساط التي يلتزم العملاء بتسديدها، وبالمقابل تلتزم شركة التأمين بالتعويض عن وقوع الخطر المؤمن منه للعميل، الذي يعتبر مبلغ التأمين حق له.

- يعرف عادل عز التأمين بأنه "وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة من تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها"[1]. نستخلص من هذا التعريف أن التأمين هو وسيلة أو أداة اقتصادية تهدف إلى حماية الأفراد أو الهيئات من الخسائر المادية المحتملة الحدوث، وأن الخطر المحتمل الحدوث يمكن قياس الخسائر الناتجة عن تحققه.
- "اتفاق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له الطرف الثاني (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن) نظير دفع مبلغ معين يتم حسابه حسب القوانين المعمول بها، وبمقتضاه ينتقل عبء الخطر المتوقع من خسارة مادية محتملة إلى المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد كبير من العملاء المعرضين لذات الخطر أو لأخطار مشابهة"[2].

---

(١) عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو: مرجع سابق، ص.٩٤

(٢) مختار محمود الهانسي وأسامة عبد العزيز حسين: مقدمة في الخطر والتأمين، دار الإشعاع، مصر، ١٩٩٢، ص.٥٦

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن تعريف التأمين يشمل:

- جانب قانوني يحكم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين والعملاء.
- جانب فني واقتصادي يعمل على تجميع المخاطر المتشابهة وتوزيع الخسائر باستخدام تقنيات إحصائية ورياضية.

ب- تعريف الخدمة التأمينية

كون التأمين مبني على أساس الخدمة المقدمة، فإنه يمكن التطرق إلى بعض التعريفات الخاصة بالخدمة بصفة عامة والخدمة التأمينية بصفة خاصة والمتمثلة في:

- عرفت الجمعية الأمريكية تسويق الخدمة على أنها "عبارة عن مجموع الأنشطة أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تقدم مرتبطة مع السلع المباعة"(1). ما يمكن ملاحظته من هذا التعريف أن الخدمة عبارة عن نشاط الهدف منه تحقيق أرباح من خلال عملية البيع، إما بشكل مستقل أو تكون تابعة للسلع المباعة.
- يعرف GOLVAN الخدمة "أنها عبارة عن نشاط يؤدي إلى تلبية الحاجات بدون انتقال الملكية"(2). لقد تضمن هذا التعريف خاصية أساسية تتميز بها الخدمة وهي: عدم انتقال الملكية، وهذا يعني أنها غير قابلة للحيازة مقارنة بالسلع.

(١) ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي: تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٠، ص.٢١

(2) Yves Golven: Dictionnaire Marketing "Banque Assurance", Dunod Entreprise bordas, Paris, France, 1988, p.1

- حسب معايير ISO ٨٤٠٢ الخدمة عبارة عن "نتيجة محصلة بواسطة أنشطة التفاعل بين المورد والعميل، أو بواسطة أنشطة داخلية للمورد استجابة لاحتياجات العميل". يشير هذا التعريف إلى أنه: يمكن أن يكون المورد والعميل حاضران أثناء تقديم الخدمة، ويمكن أن يكون ذلك بواسطة الأجهزة مثلا: من خلال وسائل الاتصال المعروفة (الهاتف، الفاكس، شبكات الأنترنت).
- الخدمة التأمينية عبارة عن "المنفعة أو مجموعة المنافع التي يمكن أن يحصل عليها حامل وثيقة التأمين جراء انتقائه لها، وتؤدي إلى اقتناء حاجاته ورغباته"[1]. من هذا التعريف نخلص أن شركة التأمين تقوم بتسويق المنافع الناتجة عن الخدمة التأمينية المتمثلة بالحماية التي تقدمها لحاملها من الأخطار المادية محتملة الوقوع، وذلك بتعويضه عن الخسارة المتحققة عند وقوع الخطر المؤمن ضده.

١-٢/ خصائص الخدمة التأمينية

تتميز الخدمات بصفة عامة والخدمات التأمينية بصفة خاصة بعدة خصائص تميزها عن السلع المادية:

أ- بالنسبة للخدمة بصفة عامة

تتميز الخدمات عن السلع المادية بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:

(١) أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص.٢٠٠

- الخدمة غير ملموسة: "الخدمة ليس لها وجود مادي ولا يمكن لمسها مثل السلع كما أنه لا يمكن تذوقها أو إدراك منفعتها قبل شرائها والاستفادة منها"[1]. تقود هذه الخاصية عملاء شركة التأمين إلى مواجهة صعوبات في تحديد توقعاتهم لجودة الخدمة المقدمة وهذا لعدم ملموسية الخدمة.
- التلازمية (عدم الانفصال): تمثل التلازمية درجة الترابط بين الخدمة والشخص الذي يتولى تقديمها وبالتالي درجة الترابط تكون أعلى في الخدمات قياسا بالسلع المادية وتشير خاصية التلازمية في هذه الحالة إلى وجود علاقة مباشرة بين مزود الخدمة والمستفيد[2]، فالعميل هنا يكون في اتصال مباشر بمقدم الخدمة ويتعرف عليه، على عكس السلع فمشتري السلعة لا يعرف من أَنتج وكيف تم إنتاج السلع، كما يشارك العميل في إنتاج الخدمة. لأنه لا يمكن تقديم الخدمة إلا بحضور العميل، أي أنه يوجد اتصال شخصي بين العميل ومقدم الخدمة، فالطرفان عليهما القيام بأدوار معينة حتى يتعرف كل طرف على ما يتوقعه منه الطرف الأخر[3].

---

(١) نزار عبد المجيد البرواري ولحسن عبد الله باشيوة: إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١١، ص.٥٤٠

(٢) فريد كورتل: تسويق الخدمات، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨، ص.٩٢.

(٣) هاني حامد الضمور: تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ٣، ٢٠٠٥، ص.٢٦.

- عدم التجانس: تختلف جودة وطبيعة الخدمة حسب طبيعة الظروف التي تدير تقديمها، حيث أنه يصعب الحكم على أن الخدمة جيدة أم لا قبل أن يستفيد العميل منها، فالخدمة المقدمة من طرف نفس المؤسسة أو حتى نفس الشخص تختلف حسب حالة مقدم الخدمة وخاصة الجسمانية والنفسية ووقت تقديمها لأنه مثلا أداء الشخص يختلف في الفترة المسائية عن الفترة الصباحية[1]. ومنه يمكن القول أن الخدمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص مقدم الخدمة فهي تتأثر بتأثره، إضافة إلى ذلك فإن الخدمة تتأثر كذلك بشخص المستفيد منها، حيث أن التعامل مع العميل في شركة التأمين مع شخص ما يختلف عن التعامل مع شخص أخر.
- عدم القابلية للتخزين: تعتبر الخدمة ذات طبيعة غير قابلة للتخزين، وذلك لعدم ملموسيتها، أي أن درجة الملموسية تزيد عن درجة فناء الخدمة، وبالتالي لا يمكن حفظ الخدمة على شكل مخزون، وهذا ما يجعل تكاليف التخزين لا توجد نسبيا أو بشكل كامل[2].
- عدم انتقال الملكية: إن عدم انتقال الملكية يمثل خاصية تتميز بها الخدمات مقارنة بالسلع، فالسلعة المادية يمكن للمشتري أن يستخدمها بشكل كامل أو يبيعها لاحقا أما الخدمة فالعميل قادر فقط على استخدامها لوقت محدد في كثير من الأحيان كاستعمال غرفة في فندق أو مقعد في الطائرة[3].

---

(١) محمود محمود مصطفى: التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣، ص.٥٥.

(٢) هاني حامد الضمور: مرجع سابق، ص.١٨.

(٣) ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي: مرجع سابق، ص.٣٨.

ب- بالنسبة للخدمة التأمينية

تنفرد خدمة التأمين بعدة خصائص نذكر أهمها فيما يلي[1]:

- خدمة التأمين هي خدمة أجلة وليست حاضرة مثل باقي الخدمات، حيث يقوم العميل بشراء خدمة التأمين لكنه لا يحتاج هذه الخدمة إلا إذا تحقق الخطر المؤمن منه.
- تعتبر خدمة التأمين وعد مدون على وثيقة التأمين قد يتحقق هذا الوعد وذلك بتحقق الخطر المؤمن منه، وقد لا يتحقق هذا الوعد في حالة عدم تحقق هذا الخطر.
- لا يمكن المساومة في سعر وثيقة التأمين من طرف العميل لأن تسعير الخدمة التأمينية محدد وفق دراسات مقننة لا تخضع لعمليات العرض والطلب.
- الطلب على الخدمة مرتبط بالوعي الثقافي للمجتمع، وكذلك طبيعته من حيث اختلاف طبقاته في الدولة الواحدة.
- العلاقة بين شركة التأمين والعميل علاقة تعاقدية، مبنية على عقد تأميني بين الطرفين في الغالب يمتد من سنة إلى أكثر.
- يمكن أن تمتد العلاقة التعاقدية بين العميل طالب التأمين والشركة لتشمل طرفا أخر أشترط التأمين لصالحه، حيث أن طالب التأمين قد لا يجني ثمار ما اشتراه بنفسه.

(١) نادية أمين محمد علي: استراتيجيات المستحدثة لتطوير المنتج بالتطبيق على وثائق التأمين، الملتقى العربي الثاني: التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، قطر، ٢٠٠٣، ص.١٢٩

بالإضافة إلى ما سبق، نجد ارتباط مفهوم الخدمة التأمينية بمفهوم الخطر الذي يختلف باختلاف البيئة ومستوى التطور المادي ودرجة الوعي لدى الأفراد[1]. وبالتالي فعلى شركة التأمين أن تأخذ في الحسبان كل الاعتبارات في جميع أنشطتها التسويقية لما له من ارتباط مباشر بتحقيق الربح وضمان بقائها واستمراريتها في السوق، كذلك فإن ابتكار وتجديد خدمات أخرى مرتبطة بظهور أخطار جديدة تهدد الشخص وتستدعي وجود أنواع جديدة من التغطية التأمينية لإشباع حاجات ورغبات العملاء ومقابلة توقعاتهم.

٢/ الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للخدمة التأمينية

تظهر أهمية الخدمة التأمينية في عدة جوانب اقتصادية واجتماعية لما لها من مميزات ومنافع تقدمها للمجتمع والفرد، حيث أن الهدف الأساسي لهذه الخدمة يتمثل في توفير التغطية التأمينية للأفراد والهيئات نتيجة لتحقق الأخطار المتعددة والمختلفة التي تزخر بها الحياة اليومية، وتمتد منافع هذه الخدمة إلى الأسرة والمجتمع، لأن الفرد ما هو إلا جزء من المجتمع، وفيما يلي أهم الفوائد التي تقدمها الخدمة التأمينية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[2]:

٢-١/ من الناحية الاقتصادية

---

(1) Badoc .M, Marketing Management pour les sociétés financière, 2éme Tirage, Organisation, Paris, France, 1998, p.14

(٢) للمراجعة يمكن الاطلاع:
- عيد أحمد أبو بكر ووليد اسماعيل السيفو: مرجع سابق، ص ص.١٢-١٧
- مختار محمود الهانسي وأسامة عبد العزيز حسين: مرجع سابق، ص ص.٥٥-٦١
- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: التأمين ورياضياته، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣، ص ص.٨٠-٨٥

للخدمة التأمينية أهمية اقتصادية نبرزها في النقاط التالية:

- نظرا لأن نظام التأمين يقدم حماية ضد الخسائر التي تترتب عن تحقق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والهيئات، ومن هنا وجود التأمين يشجع على القيام بالمشروعات المختلفة حيث لم يعد هناك مجال للتردد في إنشاء هذه المشروعات بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة لتحقق الكثير من الأخطار مثل الحريق والسرقة.
- يعتبر التأمين وسيلة ادخارية هامة لما تقوم به شركات التأمين من تجميع للأقساط التأمينية، وفي انتظار وصول تاريخ الاستحقاق مبالغ التأمين تقوم باستثمارها في توظيفات مختلفة، وبالتالي هنا التأمين يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الغير مباشر التي يسعى إليها الأفراد والهيئات للحصول على القروض اللازمة لهم.
- تكمن أهمية الخدمة التأمينية في زيادة الكفاءة الإنتاجية، حيث أن التأمين يؤدي إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان في نفوسهم بخصوص المستقبل الأمر الذي يمكنهم من تركيز تفكيرهم وطاقتهم في العمل وابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة لزيادة الإنتاج وتحسين مستواه.
- تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يساعد على التخفيف من الموجة التضخمية، وفي

فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات للعملاء في حالة المرض والإصابات وغيرها، هذا من شأنه زيادة الطلب الفعّال على السلع والخدمات بما يساعد على التخفيف من حدة الكساد.

٢-٢/ من الناحية الاجتماعية

للخدمة التأمينية أهمية اجتماعية نبرزها في النقاط التالية:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة من خلال محاربة الفقر حيث يجنب الفرد العوز والحاجة، لما يضمن له من تعويض مادي يحقق له ولأسرته الحد الأدنى من مستوى المعيشة عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه وغيرها.
- وسيلة مساعدة على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث، حيث أن قيام الفرد بالتأمين على حياته يرتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، كذلك تأمين السيارة يضمن للمتضرر من الخطر المؤمن منه عند وقوعه التعويض اللازم له، وهكذا نجد الخدمة التأمينية بكافة أنواعها تُنَمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وأسرته وتجاه مجتمعه. كما أن شركات التأمين تعمل من جانبها بإعداد البحوث والدراسات لاكتشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على حدوثها وهذا للعمل على التقليل من تحققها. إن هذه الجهود المبذولة من طرف شركات التأمين تعود على المجتمع ككل بالفائدة.

ثانيا: أنواع الخدمة التأمينية (الأشياء والأرواح)

التأمين كنظام بتعلق بخدمة الإنسان ويسهم في حل الكثير من مشاكله المتعددة المتمثلة في مجموعة الأخطار التي يواجهها، ومن خلالها يتم التمييز بين أنواع الخدمات التأمينية. فإذا نظرنا للخدمة التأمينية من الناحية الإلزامية نجد أن بعض الخدمات يكون العميل ملزما بشرائها، وهذا بقوة القانون وغالبا ما يكون الهدف منها غير تجاري إلا بعض الاستثناءات كالتأمين على السيارات، كما نجد أن بعض الخدمات الأخرى لها الشكل الاختياري، وبالتالي للعميل الحرية في الاختيار دون أن يُلزم بالتأمين وغالبا ما يكون الهدف منها تجاري لغرض تحقيق الأرباح[1].

هناك ثلاثة أنواع للخدمة التأمينية من حيث موضوع التأمين تتمثل فيما يلي[2]:

١/ خدمة التأمين على الأشخاص

تشمل هذه الخدمة مجموعة الأخطار التي تهدد الفرد في حياته أو سلامة جسمه أو صحته وقدرته على العمل مثل أخطار الوفاة، المرض، الأخطار التي تحقق العجز الكلي أو الجزئي للشخص، الشيخوخة، وفي هذا النوع من الخدمة نجد العميل هو موضوع الخدمة التأمينية، وتتفرع هذه الخدمة إلى:

---

(١) مختار محمود الهانسي وأسامة عبد العزيز حسين: مرجع سابق، ص.٦٤

(٢) للمراجعة يمكن الاطلاع:

- مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد النبي حمودة: مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ص.٢٠-٢١
- مختار محمود الهانسي وأسامة عبد العزيز: مرجع سابق. ص ص.٦٥-٦٨

١- ١/ التأمين على الحياة

في هذا النوع من الخدمات التأمينية يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة مدفوعة من طرف العميل بأن يدفع لهذا الأخير أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع إيرادا مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة، وذلك حسب اتفاق العقد. وللتأمين على الحياة صورا متعددة، التأمين لحالة الوفاة، التأمين لحالة البقاء، التأمين المختلط (الحياة، الوفاة).

١- ٢/ التأمين على الحوادث الشخصية

الغرض من هذه الخدمة هو تغطية إصابة جسم الفرد المؤمن له بحوادث معينة، إضافة إلى أن هذا النوع يشمل تأمين المرض وتغطية مصاريف العلاج.

٢/ خدمة التأمين على الممتلكات

هذه الخدمة التأمينية تخص مجموعة الأخطار التي عند وقوعها تحصل خسائر في ممتلكات العملاء (منقولة أو ثابتة)، ولهذا النوع عدة صور نذكر منها: تأمين الحريق، تأمين السيارات، تأمين المحاصيل، تأمين السرقة.

٣/ خدمة التأمين على المسؤولية المدنية

تضم هذه الخدمة مجموعة الأخطار التي تنتج عن وقوع أخطار من عميل شركة التأمين يتسبب في وقوع خسائر لأشخاص في ذاتهم أو ممتلكاتهم أو فيهما معا، حيث تلتزم الشركة بدفع قيمة التعويض المترتب على العميل إلى الشخص المستفيد الذي تضرر من الحادث، والأمثلة على هذا النوع متعددة نذكر منها: تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب

السيارات والسفن والطائرات، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (مهندسين، أطباء، صيادلة، مقاولين)، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات والأراضي التي تكون سبب في إلحاق الضرر بالغير.

ثالثا: العناصر التقنية للخدمة التأمينية

توجد عناصر أساسية تعتمد عليها شركات التأمين لتحديد الصورة التعاقدية للخدمة التأمينية مع العميل، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

١/ الخطر

عرف الخطر التأميني بأنه: "حادث محتمل الوقوع في المستقبل، ولا يتوقف تحقيقه على إرادة أحد المتعاقدين"[1]. كما عرف على أنه "عدم التأكد بحدوث خسارة مادية نتيجة لوقوع حادث مفاجئ"[2]. ومن هذين التعريفين يمكن تحديد العناصر المميزة للخطر والتي تتمثل فيما يلي:

- أن يكون الخطر نتيجة حادث لا إرادي، بمعنى أنه غير متعمد من جانب العميل.
- احتمال تحقق الخطر في المستقبل، فلا يكون مؤكد الحدوث.
- تحقيق الخطر يؤدي لخسارة مالية، وبالتالي يمكن قياسها كميا.

---

(١) أحمد صلاح عطية: محاسبة شركة التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص٧.

(٢) محمد رفيق المصري: التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص١١.

٢/ القســـط

وهو "ما يقوم العميل بدفعه إلى شركة التأمين مقابل تغطية الخطر المؤمن ضده"[١]. بمعنى أن القسط يعتبر سعر الخدمة التأمينية التي تقدمها الشركة إلى العميل، ويتحدد القسط بعدة أمور هي[٢]:

- مقدار الخطر المؤمن ضده والذي يتم حسابه عن طريق متخصصين يطلق عليهم اسم الخبراء الإكتواريون.
- النفقات الإدارية والمالية والعمولات والضرائب ونسب أخرى التي تواجهها شركة التأمين أثناء تقديم خدماتها.
- مبلغ التأمين الذي يمثل مقدار الضرر حيث كلما ازداد هذا المبلغ كلما أدى إلى زيادة القسط.

٣/ التعويض

"عند تحقق الخطر المؤمن ضده، يصبح للعميل الحق في مبلغ التأمين الذي تلتزم الشركة بدفعه له"[٣]. وسنوضح جوانب فيما يخص مبلغ التأمين[٤]: قد ينص في العقد المبرم على مبلغ التأمين صراحة كما هو الحال في التأمينات النقدية، وينطبق ذلك على التأمين على

---

(١) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: مبادئ التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص.٧٨.

(٢) محمد جودت ناصر: إدارة الأعمال التأمينية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص ص.٦٠-٦١

(٣) أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: مرجع سابق، ص.١٠٤

(٤) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: التأمين ورياضياته، مرجع سابق، ص ص.٤٤-٤٥

الحياة، ويتم دفع المبلغ بالكامل للعميل عند تحقق الخطر المؤمن منه. أما في التأمينات على الخسائر فيمثل مبلغ التأمين الحد الأقصى لالتزام شركة التأمين وهو التعويض الذي يعتمد تحديده على قيمة الخسائر الفعلية.

خلاصة

التأمين ككيان تعاقدي ونظام اقتصادي يعكس اتفاق يلتزم بموجبه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد تعويضا في حال تحقق حادث غير مرغوب فيه، وقد يكون في شكل مبلغ من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر، لقاء علاوات أو اشتراكات يتعهد بدفعها الطرف الثاني بصفة منتظمة، وحينئذ يمكن القول بأن التأمين التجاري قائم على المعاوضة.

الخطر هو العنصر الأساسي والجوهري الذي تقوم عليه العملية التأمينية، فالخطر هو محل العقد التأميني، وهو الذي يحدد مجال الالتزامات الناشئة عن هذا العقد، وبزواله لا يصبح للتأمين أي معنى أو لا داعي للتأمين أصلا، أي إذا زال الخطر بطل عقد التأمين، والواقع أنه لولا الخطر لما كان التأمين، فالتأمين لا يوجد إلا لتغطية الخطر، كما أن زوال الخطر أثناء تنفيذ التأمين يؤدي تلقائيا إلى انقضاء هذا العقد.

توجد علاقة قوية تربط بين التعريف اللغوي للتأمين، والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمينات، فالمستثمر يسعى للحصول على الثقة والطمأنينة اللازمة من أجل مجابهة الأخطار محتملة الوقوع في المستقبل المجهول، الذي قد يحوي في طياته على نتائج ضارة، فيعمل التأمين على حصرها في أضيق نطاق ممكن، إذ يسمح التأمين بنقل الخطر إلى جهات قادرة أو بإمكانها تحمله.

الفصل الثاني

صناعة التأمين العالمية في دائرة الضوء

تمهيد

اتفق خبراء صناعة التأمين حول العالم بين يدي الأوضاع التأمينية الراهنة، إلى أن التغيرات والتقلبات المناخية واتجاهات العولمة وتكوين التكتلات الإقليمية ومتغير الإرهاب، هي أبرز التحديات والقيود التي تواجه صناعة التأمين العالمية، تلك الصناعة التي باتت تشكل بعد الأحداث المتلاحقة الأخيرة القاعدة الرئيسة لحركة التجارة العالمية، والتي بدونها لا يمكن للمصارف ولا للشركات أن تقوم بأعمالها، وتعد التقارير السنوية التي تنشرها شركة Suiss Re لإعادة التأمين ومقرها زيوريخ عبر مجلة Sigma منذ عام ١٩٩٥ المصدر الوحيد لإجراء مقارنة دولية، وهي تتضمن أهم أسواق التأمين الدولي، ويتم تحويل الأقساط إلى الدولار حسب نسبة الصرف الرسمية.

على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حدثت تطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية (المصارف، التأمينات، البورصات، ... إلخ)، بحيث عملت كحافز للتسريع من وتيرة وحركية العولمة المالية، ويعتبر النمو الهائل والمضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول المالية بشكل ملحوظ ومحسوس، فحجم المعاملات المالية زاد وتجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي، والارتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي من أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية.

لقد تزايدت وتعاظمت قيمة نشاط التأمينات في الآونة الأخيرة، بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات المالية، من خلال ما عرف بإتفاقية الجاتس الرامية إلى إلغاء كل أشكال الدعم والحماية الحكومية، وقد قطعت الدول المتقدمة أشواطا كبيرة في مجال الصناعة التأمينية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، التي أخضعت هذا القطاع لمنطق الاقتصاد الحر، المرتكز على تطبيق القواعد المنهجية العلمية الصحيحة فيما يتصل بنشر البصيرة الضمانية، ووفرت لها المناخ الملائم للاستغلال الأمثل والاستخدام العقلاني والرشيد لعوامل الإنتاج (رأس المال الفكري، السيولة المالية، الأساليب التسييرية، شبكة المعلومات والاتصالات، ... إلخ).

وفي هذا الصدد، تؤدي أجهزة الإشراف ودوائر الرقابة على النشاط التأميني دورا مفصليا في تحقيق الثقة والعدالة بين أطراف العقد، لما لها من صلاحيات واسعة في متابعة أعمال شركات التأمين ضبطا وتأطيرا، وتستمد هذه الأجهزة الحكومية المتخصصة أهميتها من طبيعة العملية التأمينية المعقدة القائمة على أسس ومبادئ رياضية وإحصائية وتشريعية وفنية، تجهلها الغالبية العظمى من جماهير المستأمنين. وعلى ضوء الأهمية الجوهرية لصناعة التأمين على المستوى العالمي، فقد احتلت مكانتها في برامج الدعم والتطوير التي تتبناها الهيئات والمنظمات الأممية مثل الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين، وإن اختلفت وسائل التطبيق ومعايير التسعير من دولة لأخرى.

أولا: لمحة مضيئة حول العولمة المالية واتفاقية الجاتس والجمعية الدولية لمراقبي التأمينات

١/ مغانم ومغارم العولمة المالية

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بظاهرة العولمة المالية Financial Globalization، بسبب التطور التاريخي وتباين الاتجاهات والتصورات حول حيثياتها، وعموما يقصد بها <<عملية مرحلية لإرساء سوق شاملة وحصرية للرساميل، تضمحل فيها جميع العوائق الجغرافية والتنظيمية، لينتشر بذلك تحرير التدفقات المالية، بقصد تأمين أفضل توزيع لمختلف مظاهر الرساميل، بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في خضم البحث عن أعلى العوائد وأدنى الأخطار>>[1]، أو <<ظاهرة مرتبطة بالتطور والتراكم المضطرد في رأس المال>>، ويقصد بها أيضا <<الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية>>[2]، وتشير أيضا إلى <<التطور الضخم في حجم التعاملات المالية على الصعيد الدولي، والتي تتجه نحو توحيد أسعار المنتجات المالية، بمختلف الأسواق المالية العالمية>>[3]، ويقصد بها كذلك <<خريطة مالية معقدة عبر

---

(1) Dominique Plihon: Les enjeux de la globalisation financière, Casbah , Alger, 1997, p.68

(٢) عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١، ص.٣٣

(3) Martin P. and Helene R: Globalization and emerging markets, CPREDP 3378, London, UK, 2002, p.3

خطوط الطول ودوائر العرض المالية، تسيطر عليها وحدة الزمان والمكان والعمليات مفاتيحها أدوات وأسواق مالية متجددة ومتحررة، وهي تعميم للصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات بقيادة رأس المال عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حاليا، وهي في العمق ديناميكية الرأس مالية، التي تعبر عن تطلعات رأس المال والشركات متعددة الجنسيات>>[1].

إذن يمكن أن نكتشف ونستشف أن العولمة المالية تتمثل في إلغاء العقبات التنظيمية والجغرافية، التي تحول دون إرساء سوق عالمية موحدة ومنفتحة، تضمن حرية تدفق رؤوس الأموال، ورفع وتيرة ديناميكيتها بما يحقق للمستثمرين تعظيم إيراداتهم بأدنى التكاليف. وعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تحولات هيكلية عميقة وتطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية، كتوسع نطاق النشاط المصرفي، وبزوغ ظاهرة المنافسة المحتدمة فيما بين المؤسسات المالية، على غرار البنوك والتأمينات، بحيث عملت كحافز للتسريع من حركية العولمة المالية[2].

---

(١) عماني لمياء: العولمة المالية (ديناميكية رأس المال المالي وتطلعاته)، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث اقتصادية)، العدد ٣١، المجلد ٢، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص.٢١٧
http://revue.umc.edu.dz/ancien-site-de-la-)
(revue/index.php/component/attachments/download/44

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر إلى:

- صالح مفتاح: العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٠٢، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص.٢٠٥ (http://www.webreview.dz/IMG/pdf/18.pdf)
- جبار محفوظ: العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٧، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ص.١٨٣-١٨٥

مما سبق يمكن إيجاز وتلخيص أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية فيما يلي[1]:

- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الكميات الضخمة من المدخرات المالية Financial Savings، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أكثر جاذبية من منظور التكلفة والعائد، فحدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.
- استحداث حزمة من الأدوات المالية لحماية المستثمرين من مخاطر التقلبات الحاصلة في أسعار العملات وأسعار الفائدة، على غرار المشتقات Derivatives التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، وتشمل المبادلات Swaps، المستقبليات Futures، القاعدةColles ، الخيارات Options.
- التطور المذهل الحاصل في تقنيات المعلومات والاتصالات، التي اختصرت المسافات الزمنية واختزلت الحدود الجغرافية Geographical Boundaries، فقد أسهمت بشكل مجدي في عقلنة القرارات الشرائية والبيعية، وترصد تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.
- النمو المضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول والموارد المالية بشكل محسوس، فحجم

(١) لمزيد من التفصيل ينظر إلى:
- رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص ص.٨٠-٨١
- شذا جمال خطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ص.١٧-١٩

المعاملات المالية تجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي.

- الارتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي الوطني والدولي، خصوصا مع السماح للمقيمين وغيرهم، بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية، واستخدامها دون تقييد في إتمام المعاملات الجارية.

مما سبق، فإن الدور الذي لعبته العولمة المالية في زيادة الانفتاح والتحرير بالإضافة إلى التحولات العميقة التي يشهدها العالم خاصة فيما يتعلق بتوسيع التكتلات دفع المؤسسات المالية إلى البحث عن تحالفات استراتيجية للرفع من قدراتها التنافسية بحيث أصبحت معظم الدول تتبنى جملة من الإصلاحات لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وخاصة تلك الدول التي عرفت اقتصاداتها تحولا من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق[1].

اتفق خبراء صناعة التأمين حول العالم بين يدي الأوضاع التأمينية الراهنة، إلى أن اتجاهات العولمة المالية وتكوين التكتلات الإقليمية، هي أبرز التحديات والقيود التي تواجه صناعة التأمين العالمية، تلك الصناعة التي باتت تشكل بعد الأحداث المتلاحقة

---

(١) حساني حسين: التحالفات الاستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين الجزائرية (أي نموذج للشراكة؟، وما دورها في تحسين الأداء؟)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٠٣، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ٢٠١٠ (http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N_03_2010/article_01.pdf)

الأخيرة القاعدة الرئيسة لحركة التجارة العالمية، والتي بدونها لا يمكن للمصارف ولا للشركات أن تقوم بأعمالها. ومن المتفق عليه أن سوق التأمين العالمي، وطبيعة الخدمة المقدمة فيه تقترب إلى حد التطابق مع سوق المنافسة التامة لعدة أسباب، منها أنه ولد من رحم الأنظمة الرأسمالية، التي تدعو إلى حرية التجارة وإزالة القيود الاحتكارية.

وقد أسهمت سلسلة من العوامل الاقتصادية والدوافع الاجتماعية للبلدان المتقدمة، في إعطائها نقاط قوة تميزها عن بلدان العالم الأخرى، يمكن تلخيصها في المسببات التالية:

- حضور وتمثيل الدول في أغلب الأنشطة الاقتصادية، مما يسهم في توفير الممتلكات القابلة للتأمين وتطويرها وخاصة المباني، المصانع، المرافق العمومية، السدود والجسور، الأنفاق، السكك الحديدية.
- ثقافة المواطنين ولجوئهم لطلب التأمين على الشيخوخة والعجز، التقاعد وحوادث العمل، مما يسهم في جمع مزيد من الأقساط نظرا لعدد السكان المعتبر إلى جانب الأخطار الصناعية.
- الانتشار الدولي للاقتصاد المتطور، والممثل بكبريات الشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود والموزعة في جنبات المعمورة، ومن بينها شركات التأمين التي تجلب أموالا ضخمة هي الأخرى.
- المحيط القانوني والإداري، من ناحية تكوين القضاة والخبراء والمفتشين، يحول دون حدوث تلاعبات.

٢/ مبادئ اتفاقية الجاتس

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات حدث اقتصادي كبير بأبعادها المختلفة، فهي أول آلية يتم بشأنها اتفاق متعدد الأطراف بغرض تنظيم التجارة الدولية في الخدمات[1]، وقد لعبت الدول المتقدمة أهمية بالغة في إدراج موضوع تجارة الخدمات ضمن الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الأورجواي عام ١٩٩٣، التي أسفرت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع الـــ GATS بموافقة ٧٠ دولة في عام ١٩٩٧، على أن يبدأ سريانها في عام ١٩٩٩، وبالنسبة للدول النامية فقد اختلفت أراؤها من رافض وقابل لاخضاع التجارة الدولية في الخدمات للجات، إذ اعتبرته معظم الدول تهديدا مباشرا لمصالحها، وتقليصا لسيطرة الأجهزة الوطنية على القطاعات التي يشملها التحرير، غير أن الدول الصاعدة اتخذت موقفا مغايرا، إذ ساندت التوجه الداعي إلى التحرير، نظرا لتمتعها بميزة عالية في هذا القطاع.

وينصرف مفهوم الجاتس <<عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات إلى السوق المحلية، والتقليل من تحيز اتجاههم وتمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية>>، وتشير أيضا إلى <<حرية انتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، واختيار أي مورد للخدمة بالطريقة التي يعرض بها خدماته، وعليه فان المعنى ينصب أساسا إلى إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في

(1) http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm (Consulté le 22-1-2012)

مجال تجارة الخدمات، إلاّ إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية، ويفرض القيود على خدمات محددة بذاتها، سواء كان مقدمها مورد محلي أو أجنبي>>[1].

مما سبق يتضح أن تحرير التجارة غير المنظورة لها ضوابط تحكمها تختلف عنها في حالة السلع المادية، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود وتعريفات جمركية، وإنما تأتي القيود من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة، وهذه هي القيود التي سعت الاتفاقية إلى إزالتها أو تخفيفها، بحيث يمكن التوصل في نهاية المطاف إلى نظام التبادل الحر[2].

تتسم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بنطاق شامل في تغطية كل ما يتعلق بالخدمات، بما في ذلك إنتاجها وتسويقها، ولقد حدّد الإطار الخاص بالتجارة في الخدمات في مادته الأولى المقصود بالخدمات، حيث أنّ المصطلح يغطي مجالا واسعا من الأنشطة، ولقد قسمت هذه الأنشطة إلى ١٢ قطاعا، تعكس الجوانب التجارية والفنية الخاصة بها، وهي ملزمة لكافة الدول التي تنضم إليها، تم تفريعها إلى ١٥٥ قطاع فرعي:

١- خدمات الأعمال التجارية بما في ذلك الخدمات المهنية وخدمات الحاسوب كالمحاماة والمحاسبة والمراجعة

٢- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية

---

(١) صفية أبوبكر: أثر الجاتس على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي حول التسويق في الوطن العربي (فرص وتحديات)، الدوحة، قطر، ٢٠٠٣، ص ص.١٠٤-١٠٥

(٢) صفية أبو بكر: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٣، ص ص.٩٧١-٩٧٢

٣- خدمات التسديد والخدمات الهندسية

٤- خدمات التوزيع

٥- خدمات التعليم

٦- خدمات البيئة

٧- الخدمات المالية (البنوك، التأمين، سوق المال)

٨- الخدمات الصحية والطبية

٩- خدمات السياحة والأسفار بكافة أشكالها

١٠- الخدمات التعريفية والثقافية والرياضية

١١- خدمات النقل (البري، البحري، الجوي)

١٢- الخدمات الأخرى[١].

وفيما يخص القطاع المالي فيشمل ما يلي:

- خدمات التأمين بكافة أنواعها (التأمين المباشر، إعادة التأمين، أعمال الوساطة والسمسرة المتعلقة بعمليات التأمين وإعادة التأمين، والخدمات المساعدة للتأمين مثل خدمات تقسيم المخاطر ومواجهة الكوارث).

---

(١) حسين عبيد: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، سلسلة أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص.٤٠

- الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى باستثناء أنشطة البنوك المركزية، وتشمل خدمات الإقراض بكافة أنواعه وأغراضه بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمانات العقارية وتمويل العمليات التجارية، خدمات التأجير العادية والتأجير التمويلي، خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية، خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات المصرفية، خدمات إصدار الأوراق المالية والترويج لها، الوساطة وأعمال السمسرة المالية، إدارة الأصول المالية (الأرصدة النقدية، محافظ الأوراق المالية، خدمات الإيداع وحفظ الأمانات) وأنواع الاستثمار (صناديق الاستثمار، صناديق التأمين)، النقد الأجنبي، المشتقات المصرفية والمالية بمختلف أنواعها، أدوات سعر الفائدة والصرف، الأوراق المالية القابلة للتحويل، خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية.

تقوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ الأساسية والالتزامات العامة التي يجب مراعاتها عند تطبيق البنود على النحو التالي[1]:

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

ينطوي على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق المحلية، وأي ميزة تفضيلية تمنحها دولة عضو لطرف آخر أو لدولة غير عضو فيما

(١) لمزيد من التفصيل حول المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، ينظر في ذلك إلى نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص. ١٢٠-١٢٧

يتعلق بالتجارة في الخدمات ينبغي أن تنصرف فورا وتلقائيا إلى كافة الأطراف والأعضاء المتعاقدين في ذات الوقت دون شروط أو قيود، وهناك استثناءات محددة عند تقديم جدول التزاماتها فيما يتعلق بتحرير قطاع الخدمات تراجع بعد مرور كل خمس أعوام من سريان الاتفاقية، ولا يجوز أن تتجاوز مدة الاستثناءات الممنوحة عشر سنوات، منها الخدمات المقدمة في إطار تجمعات إقليمية ومناطق التبادل الحر في تجارة السلع.

مبدأ الشفافية

نظرا لأن العراقيل في ميدان التجارة الدولية للخدمات لا تأخذ شكل التعريفات الجمركية أو أية تدابير حدودية، وإنما عادة ما تكون إجراءات داخلية، فطبقا لهذا المبدأ فانه يتعين على كل دولة عضو في الاتفاقية الالتزام بإعلان عن جميع القوانين والتشريعات السارية المتعلقة بتنظيم التجارة في الخدمات، كما يجب إخطار مجلس تجارة الخدمات التابع لمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين السارية المفعول، حيث أشارت الاتفاقية في مادتها الثانية بأنه يجوز لأي عضو تعديل جدول التزاماته أو سحبه وإلغائه بشكل كامل بعد مضي ثلاث سنوات من تقديمه على أن يبلغ مجلس تجارة الخدمات لهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر، وعليه تعويض الأعضاء المتضررين، بل وأعطيت الدولة العضو حق تعديل جداول التزاماتها بوضع قيود على أنشطة الخدمات التي تواجه صعوبات على إثرها في ميزان مدفوعاتها بحيث تتصف هذه القيود بعدم التمييز وتكون منسجمة ونصوص اتفاقية صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ذلك تلتزم الدول الأعضاء بإنشاء مراكز ومكاتب للمعلومات حول الخدمات إلاّ أنه يستثنى من هذا المبدأ الافصاح

عن معلومات سرية يؤدي إفشاؤها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو مصالح المنشآت التجارية.

مبدأ التدرج في تحرير الخدمات

تحقيقا لأغراض الاتفاقية فإن الدول الأعضاء تدخل في جولات تفاوضية متتابعة بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتصبح دورية بعد ذلك وهذا لرفع مستوى التحرير من القيود والتشريعات. كما تقتضي الاتفاقية بأن تراعي جولات المفاوضات القادمة المرونة المناسبة للدول النامية في تحرير تجارة الخدمات فيها، من خلال فتح قطاعات خدمات للمنافسة الأجنبية أقل مما تلتزم به الدول المتقدمة وفتح أسواقها تدريجيا بما يتماشى مع ضمان حماية أوضاعها التنموية.

مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

نظراً للفوارق الهامة الموجودة بين الدول النامية والمتقدمة في تحرير تجارة الخدمات، تنص المادتين الثالثة والرابعة من الاتفاقية على وجوب تعهد مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة ومشاركة الدول النامية في التجارة الدولية، من خلال تقديم التسهيلات التي تعمل على تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات في هذه البلدان، ورفع مستوى كفاءاتها وقدراتها التنافسية، وتحسين فرص وصولها للأسواق الخارجية مع إمكانيات وصول هذه الدول إلى قنوات التوزيع وشبكة المعلومات المرتبطة بهذه الخدمات.

مبدأ التغطية والشمول

تغطي الاتفاقية جميع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية، حيث تنص المادة الأولى منها أنها تشمل جميع الخدمات وفي مختلف القطاعات، باستثناء الخدمات المقدمة من طرف الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية، وخدمات هيئات الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد بسبب ممارسة سلطاتها، كما تغطي الاتفاقية الأشكال الأساليب الأربعة في تبادل الخدمات ومنها الخدمات المالية وهي:

أ- تقديم الخدمة عبر الحدود: والتي تعني تقديم الخدمة من أراضي بلد عضو إلى أراضي بلد عضو آخر.

ب- الاستهلاك الخارجي: وهذا بتقديم الخدمة من عضو إلى مواطني عضو آخر ولكن خارج أراضيه.

ج- التواجد التجاري: وفيه يتم تقديم الخدمة من خلال تواجد الشركات أو الوكالات أو مكاتب التمثيل.

د- تواجد الأشخاص الطبيعيين: ويتم ذلك من خلال انتقال العمالة لتقديم الخدمة بالخارج في دولة عضو في الاتفاقية.

مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسة التجارية المقيدة

وقد تعاملت المادتين الثامنة والتاسعة من الاتفاقية مع هذه الممارسات، وأعطت الصلاحية لمجلس الخدمات بناءً على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات، على أن يطلب من العضو الممارس لتلك الاحتكارات معلومات محددة تخص هذه العمليات.

ويقتصر اهتمام الاتفاقية على تنظيم الاحتكارات التجارية التي تؤثر على حرية التجارة الدولية في الخدمات، وذلك في القطاعات التي تعهد الطرف المتعاقد على تحريرها، ولا تمد اهتمامها إلى الاحتكارات الطبيعية التي تفرضها الصفة السيادية للدولة أو مصالحها القومية، وتم الاتفاق على هذا المبدأ نظراً لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في الممارسات غير الشرعية، التي قد يتبعها مقدمو الخدمات الوطنيين لتقييد والحد من منافسة الأجانب.

التكامل الاقتصادي

تسمح الاتفاقية للدول بالدخول في تكتلات إقليمية لتحرير التجارة الدولية في الخدمات، بشرط أن تغطي هذه الاتفاقيات قطاعات خدمية كبيرة، وأن تنص على إلغاء أو إزالة جميع أنواع التمييز بين أطراف التكتل، وأن لا تؤدي التكتلات إلى إعاقة التجارة الدولية في الخدمات، كما تضمن هذا المبدأ مرونة للدول النامية على إقامة تكتل إقليمي فيما بينها بهدف التجارة في الخدمات، ويتيح لها إجراء ترتيبات تفضيلية فيما بينها لا تسري على باقي الدول.

التنظيم الداخلي

يقصد به الأحكام المنظمة للتجارة الدولية في الخدمات على المستوى المحلي، حيث تعطي هذه الأحكام الحق في تنظيم قطاع الخدمات داخليا بما يخدم أهداف السياسة الوطنية، وبما يتلاءم مع أحكام اتفاقية الجات ولا يعوق حرية التجارة الدولية في الخدمات. كما ترسم هذه الأحكام أسلوب إصدار التراخيص اللازمة للأجنبي لمزاولة نشاط خدمي

إلتزمت الدولة بتحريره، وتمنع الاتفاقية في وضع ضوابط لمنع استخدام المؤهلات والمعايير الفنية وشروط التراخيص كحواجز للتجارة الدولية في الخدمات.

الاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية

تلتزم كل دولة إخطار مجلس تجارة الخدمات في غضون ١٢ شهرا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالإجراءات التي تطبقها الدولة بشأن معايير التصريح، أو الترخيص للأجانب الذين يسمح لهم بممارسة نشاطهم في أراضيهم، وما إذا كانت هذه الدولة تعترف بالدرجات العلمية والخبرة العلمية لمثل هؤلاء المهنيين، وما إذا كان أساس ذلك اتفاقيات ثنائية، سواء اتفاقيات حكومية، أو اتفاقيات بين النقابات والاتحادات المهنية.

تكامل أسواق العمل

يجيز الاتفاق للدول الأعضاء عقد اتفاقيات لإقامة تكامل في أسواق العمل من أجل تحقيق قدر أكبر من حرية انتقال الأيدي العاملة فيما بين الدول الأطراف على المستويات الإقليمية بشرط إعفاء الأطراف من إجراءات الإقامة وتراخيص العمل.

قيود حماية ميزان المدفوعات

يحق للدول التي تواجه صعوبات خطيرة في موازين مدفوعاتها أو صعوبات مالية خارجية أو تهديدات بحدوث مثل هذه الأزمات أن تضع قيودا وقائية استثنائية على التجارة في الخدمات بشرط أن لا تشكل هذه القيود أي تمييز بين الأعضاء، وأن لا تلحق أضرارا بأي عضو وأن تكون مؤقتة تزول بزوال أسبابها.

٣/ الجمعية الدولية لمراقبي التأمينات

تأسّست الجمعية الدولية لهيئات الإشراف والرقابة The International Association of Insurance Supervisors سنة ١٩٩٤، تضم ١٨٠ سلطة رقابية معترف بها، وتهدف إلى: تعزيز التعاون بين سلطات الرقابة على التأمين؛ ووضع المعايير الدولية للرقابة على التأمين؛ وتنسيق العمل مع المشرّعين في القطاعات المالية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية. تضم في عضويتها بالإضافة إلى الأعضاء الأصليين أعضاء مراقبين ابتداء من عام ١٩٩٩ حاليا ٧٠ عضوا مراقبا، يمثلون الجمعيات الصناعية، الجمعيات المهنية، شركات التأمين وإعادة التأمين، مستشارين، مؤسسات مالية دولية(١).

(١) لمزيد من التفريع والتفصيل حول هذا الموضوع ينظر إلى المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني للجمعية الدولية لهيئات الإشراف والرقابة (http://www.iaisweb.org)، تمت المعاينة بتاريخ ٥-١-٢٠١٢

- راشد سليم: القواعد والمعايير الدولية العائدة لدور الإكتواري، مؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الجديد، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥ (*http://*www.kantakji.com/fiqh/Files/Insurance/D301.ppt)، تمت المعاينة بتاريخ ١٥-١-٢٠١٢

- Shinichi Kishi: Insurance supervision in emerging market, The Role of the IAIS, Ad-Hoc expert meeting on capacity-building for the insurance sector in africa, 2009 (http://www.unctad.org/diae_insurance09_kishi_en)(Consulté le 26-2-2011)

- Insurance services, regulatory frameworks and international regulatory standards, Ad-Hoc expert meeting on insurance services, Room XXI, Palais des nations, Geneva, 2005 (http://www.unctad.org)(Consulté le 26-2-2011)

- Trade and development aspects of insurance services and regulatory frameworks, 2005 (http://www.unctad.org/ditctncd200515_en)(Consulté le 26-2-2011)

قامت الهيئات والمنظمات الدولية بتوحيد الجهود وتكثيفها في هذا الإطار، وذلك من خلال قيام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS بوضع مبادئ نموذجية لنظم الإشراف والرقابة على مستوى العالم. كما أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD دليل عمل لعام ٢٠٠٣، يتضمن تحديثا لوسائل الإشراف والرقابة على النشاط التأميني في ضوء المبادئ النموذجية، وذلك لكي تُعتمد في جميع الدول النامية. وفي إطار برنامج تقييم الأنظمة المالية بالأسواق المالية الناشئة، والذي يقوم بتنفيذه البنك الدولي WB من خلال قياس مدى التزام أسواق التأمين بالمعايير العالمية الخاصة بالمبادئ، التي يجدر بنا ذكرها في هذه الأسطر:

- المبدأ -١- الهيكل التنظيمي لجهة الرقابة على التأمين؛
- المبدأ -٢- إجراءات الترخيص لمزاولة العمل بالسوق؛
- المبدأ -٣- التغييرات في ملكية شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- المبدأ -٤- أسس تنظيم الشركات وإدارتها (الحوكمة)؛
- المبدأ -٥- صلاحيات مراجعة أسس الرقابة الداخلية للشركات؛
- المبدأ -٦- أصول شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- المبدأ -٧- التزامات شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- المبدأ -٨- أسس ومتطلبات قياس كفاية رأس المال؛
- المبدأ -٩- كيفية التعامل مع المشتقات والبنود التي تقع خارج الميزانية العمومية؛

- المبدأ -١٠- الرقابة على نشاط إعادة التأمين؛

- المبدأ -١١- أسلوب الرقابة على سلوكيات السوق؛

- المبدأ -١٢- إعداد التقارير المالية والإحصائية؛

- المبدأ -١٣- إجراءات الفحص والتفتيش الميداني؛

- المبدأ -١٤- مدى كفاية نظام العقوبات المفروضة بموجب القوانين؛

- المبدأ -١٥- مزاولة أعمال التأمين عبر الحدود؛

- المبدأ -١٦- التعاون والتنسيق بين هيئات الرقابة على مستوى العالم؛

- المبدأ -١٧- تطبيق عنصر السرية بالنسبة للمعلومات.

هذا ولقد قام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين عام ٢٠٠٣ بإجراء بعض التعديلات على المعايير والمبادئ الأساسية للإشراف والرقابة المشار إليها، وذلك بهدف توسيع نطاق مفاهيم بعض هذه المعايير حتى تتناسب مع الأنظمة التشريعية بالأسواق المختلفة، وتساعد على عملية التقييم السليم للتشريعات القائمة بأي سوق تأميني، وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الإشراف والرقابة، ومن ثم وضع الخطط اللازمة لإصلاح النظام الرقابي بالسوق، ولقد تم تقسيم السبعة عشر مبدأ المتعارف عليها لتصل إلى ثمانية وعشرين مبدأ تتضمن كيفية تعامل السوق التأميني مع العديد من القضايا الهامة، وعلى سبيل المثال:

- مبدأ مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل عمليات الإرهاب.

- مبدأ إجراءات تصفية الشركات؛ مبدأ الغش التأميني.
- مبدأ الإجراءات التصحيحية لتصحيح مسار السوق.
- الشفافية وتبادل المعلومات؛ تطوير أساليب الاستثمار.
- حماية عملاء التأمين؛ التشريعات المنظمة لأعمال الوسطاء[1].

ثانيا: العرض الإنتاجي والطلب الإستهلاكي في سوق التأمين الدولي

١/ عرض المؤشرات الأدائية لسوق التأمين العالمية

(١) خليل حاج علي: الجمعية الدولية لهيئات الإشراف والرقابة على التأمين (المبادئ الأساسية)، مجلة مرآة التأمين، العدد ٧، الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، فلسطين، ٢٠٠٨ (http://www.pif.org.ps_7th_edition_2008_pdf)، تمت المعاينة بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١١

جدول يبرز المؤشرات الأدائية لسوق التأمين العالمي للفترة ١٩٩٥-٢٠١٢ (مليون دولار)

	1995	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالي الأقساط المكتتبة	٢١٤٣٤٠٨	٢٤٤٣٦٧٣	٢٤٠٨٢٥٢	٢٦٢٦٨٩٨	٢٩٤٠٦٧٠	٣٢٤٣٩٠٦	٣٤٢٥٧١٤
أقساط التأمين على الحياة	١٢٣٦٦٢٧	١٥٢١٢٥٣	١٤٣٩١٧٧	١٥٣٦١٢٢	١٦٧٢٥١٤	١٨٤٨٦٨٨	١٩٧٣٧٠٣
أقساط التأمين على غير الحياة	٩٠٦٧٨١	٩٢٢٤٢٠	٩٦٩٠٧٤	١٠٩٠٧٧٥	١٢٦٨١٥٧	١٣٩٥٢١٨	١٤٥٢٠١١
الكثافة التأمينية (دولار/فرد)	-	٤٠٤,٩	٣٩٣,٣	٤٢٢,٩	٤٦٩,٦	٥٠٢	٥١٨,٥
الإختراق (% من الـــ Pib)	-	٧,٨٤	٧,٨٣	٨,١٤	٨,٠٦	٧,٩٩	٧,٥٢
الناتج العالمي (مليار دولار)	-	٣١١٦١	٣٠٧٧٣	٣٢٢٥٦	٣٦٤٦٣	٤٠٦٣٠	٤٤٤٥٣
عدد السكان (مليون نسمة)	-	٦٠٣٥	٦١٢٣,٩	٦٢١١,٥	٦٢٦٢,٦	٦٣٤٢,١	٦٤٤٨,٧
المسح (عدد الدول)	-	٨٨	٨٩	٩١	٨٨	٨٨	٨٨
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الأقساط المكتتبة	٣٧٢٣٤١٢	٤٠٦٠٨٧٠	٤٢٦٩٧٣٧	٤٠٦٦٠٩٥	٤٣٣٨٩٦٤	٤٥٩٦٦٨٧	٤٦١٢٥١٤
أقساط التأمين على الحياة	٢٢٠٩٣١٧	٢٣٩٣٠٨٩	٢٤٩٠٤٢١	٢٣٣١٥٦٦	٢٥٢٠٠٧٢	٢٦٢٧١٦٨	٢٦٢٠٨٦٤
أقساط التأمين على غير الحياة	١٥١٤٠٩٤	١٦٦٧٧٨٠	١٧٧٩٣١٦	١٧٣٤٥٢٩	١٨١٨٨٩٣	١٩٦٩٥١٩	١٩٩١٦٥٠
الكثافة التأمينية (دولار/فرد)	٥٥٤,٨	٦٠٧,٧	٦٣٣,٩	٥٩٥,١	٦٢٧,٣	٦٦١,٠	٦٥٥,٧
الإختراق (% من الـــ Pib)	٧,٥٢	٧,٤٩	٧,٠٧	٦,٩٨	٦,٨٩	٦,٦٠	٦,٥٠
الناتج العالمي (مليار دولار)	٤٨٣٤٢	٥٤٢٠٤	٦٠٣٥٥	٥٨٢١٦	٦٣٠١٤	٦٩٦٥٦	٧٠٩٦٠
عدد السكان (مليون نسمة)	٦٥٥١,٣	٦٦٨٢,٥	٦٧٣٥,٦	٦٨٣٢,٨	٦٩١٧,٠	٦٩٥٤,٤	٧٠٣٤,٦
المسح (عدد الدول)	٨٧	٨٨	٨٨	٨٧	٨٨	٨٨	٨٨

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يبرز خسائر التأمين في العالم من حيث التكاليف للفترة ١٩٧٠-٢٠١٢ (مليار دولار)

ate	ate	Country	Event	Insured loss
	٠٠٥	U.S., Gulf of Mexico, Bahamas, Atlantic	Hurricane Katrina; Floods, Dams Burst, Damage to Oil Rigs	٧٦,٢
	٠١١	Japan	Earthquake (Mw 9.0) Triggers Tsunami; Aftershocks	٣٥,٧
	٠١٢	U.S., et al.	Hurricane Sandy, floods	٣٥,٠
	٩٩٢	U.S., Bahamas	Hurricane Andrew; Floods	٢٦,٢
	٠٠١	U.S	Terror Attacks on WTC, Pentagon and other Buildings	٢٤,٣
	٩٩٤	U.S	Northridge Earthquake (M 6.6)	٢١,٧
	٠٠٨	U.S., Caribbean: Gulf of Mexico et al	Hurricane Ike; Floods, offshore damage	٢١,٥
	٠٠٤	U.S., Caribbean; Barbados et al	Hurricane Ivan: Damage to Oil Rigs	١٥,٦
	٠٠٥	U.S., Mexico, Jamaica, Haiti et al	Hurricane Wilma; Floods	١٥,٣
٠	٠١١	Thailand	Flood Caused by Heavy Monsoon Rains	١٥,٣
١	٠١١	New Zealand	Earthquake (Mw 6.3), Aftershock (Mw, 5.6)	١٢,٠

المصدر: المعهد الدولي لمعلومات التأمين (١٩-٥-٢٠١٣)

٢/ بواعث الطلب الدولي على تأمينات الأنفس والتأمينات العامة

تشير الإحصاءات إلى أنه على المدى الطويل من عام ١٩٥٥ إلى غاية عام ١٩٩٠ تطور نشاط التأمينات بشكل أسرع من نمو النشاط الاقتصادي، خصوصا الدخل الوطني العالمي والتجارة الدولية، غير أن هذا النشاط ما لبث أن تأثر بالتراجع الاقتصادي العالمي، فمثلا في الفترة ١٩٥٥–١٩٧٥ تميزت بالازدهار، فقد كان نمو الناتج المحلي الخام بنسبة ٥٪ سنويا ونسبة التجارة الدولية ٧٪ ونسبة التأمينات ١٠٪. أما في الفترة الممتدة بين ١٩٧٥–١٩٨٩ فلم تتجاوز نسبة النمو العالمية ٣,٥٪ ونسبة التجارة الدولية ٥٪ ونسبة التأمينات ٥٪، وأخيرا في الفترة ١٩٨٨–١٩٩٣ دخلت مرحلة غير مستقرة، ذلك أن النمو العالمي لرقم أعمال التأمينات قدر بـ ٨٪ سنة ١٩٨٨ و٤٪ سنة ١٩٨٩ و١٪ سنة ١٩٩٠ و١,٦٪ سنة ١٩٩١ و٣,٧٪ سنة ١٩٩٢ و٦٪ سنة ١٩٩٣.

لقد تميز سوق التأمين العالمي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢ بتطور مذهل وزيادة ملحوظة انتعش فيها حجم الأقساط المكتتبة، بحيث أخذ منحى تصاعدي بمتتالية هندسية لما انتقل من ٢١٤٣٤٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٤٦١٢٥١٤ مليون دولار عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٦,٤٪ يترجم قيمة مضافة من إنتاج التغطيات التأمينية ناهزت ٢٤٦٩١٠٦ مليون دولار، مع ملاحظة الانحراف الذي حدث عام ٢٠٠٩، والذي يفسره تقرير مجمع أكسفورد للأعمال، فقد تأثر النشاط الاقتصادي العالمي سلبيا، نتيجة اشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع النمو بمعدل – ٠,٦٪ لم يحدث منذ ثلاثينيات القرن المنصرم.

وفي هذا السياق، يعزو المحللين المتخصصين في صناعة التأمين العالمية، أن الارتفاع المعتبر المحقق في عمليات الاكتتاب، وانتعاش سوق الضمان بشقيه، سواء الطلب المتزايد على تأمينات الأرواح أو التأمين العام، يرجع إلى توفر عدة مسببات تمس الأبعاد الثلاثة المكونة للسوق العالمي للتأمينات، وهي العرض والطلب والمنافسة، يمكن في هذا الصدد تلخيصها بإيجاز في التالي:

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتقني في البلدان المتقدمة وتلك الصاعدة، حيث يتناسب هذا النمو طرديا مع استمرارية موجات الإقبال على زيادة الطلب على وثائق الحماية والضمان من شركات التأمين وإعادة التأمين، فالبيئة الاقتصادية والتكنولوجية تدعم وتعزز صناعة التأمين الدولي.
- أسهمت إفرازات التطور الهائل في إدخال التكنولوجيا المتطورة والمعقدة في مجال المعلومات والاتصالات والمواصلات، بحيث كان لهذا الأمر تأثير من حيث تعقد الحياة اليومية للأفراد، كما صاحب هذا التطور زيادة المخاطر بشتى أنواعها، سواء المتعلقة بالأفراد أو المؤسسات، وقد أسهمت الزيادة في المبادلات والمعاملات التجارية بين الدول في ذلك، مما أدى إلى تعاظم دور التأمين وزيادة الطلب عليه.
- وجود مستويات متوسطة لمعدلات الفائدة، وانتعاش في الأسواق الأوربية واليابان للأسهم، وعدد من أسواق التأمين الناشئة، في تحقيق نمو ملحوظ في نتائج أسواق التأمين العالمية.
- تخللت هذه الفترة أحداث عالمية مثيرة، أبرزها هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١

بنيويورك، وتفجيرات ١١ مارس ٢٠٠٤ بمدريد، وتفجيرات ٧ جويلية ٢٠٠٥ بلندن، وغيرها من الحوادث التقنية كسقوط الطائرات والحرائق المهولة والانفجارات الصناعية والأعاصير المدمرة.

- بلغت القيمة الإجمالية للخسائر التي خلفتها الكوارث الطبيعية في العالم عام ٢٠١٢ بنحو ١٦٠ مليار دولار، بينها نحو ٦٥ مليار دولار خسائر شملها التأمين، ونجم أكبر جزء من الخسائر عن الإعصار ساندي الذي بلغت قيمة الخسائر الناجمة عنه نحو ٢٥ مليار دولار.
- اضطرار شركات التأمين وإعادة التأمين لرفع الأسعار، والمتعلقة خاصة بفرع تأمينات غير الحياة، نتيجة زيادة المخاطر واحتمالية وقوعها، وذلك لكي تستطيع تعويض وتغطية الأخطار عند وقوعها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأقساط المكتتبة.
- المخاوف والهواجس الكبيرة للمستثمرين، والتي مسّت أغلب القطاعات الاقتصادية، فأدت إلى حدوث أزمات بورصوية، وأثرت على أسواق الأسهم والسندات، فرغم أن بداية سنة ٢٠٠٨ وصل فيها سعر البرميل إلى سقف ١٥٠ دولار، ثم سرعان ما إنهار إلى حدود ٣٥ دولار نهاية نفس السنة.

من المعلوم أن الطلب العالمي يغلب عليه وثائق تأمين الحياة، إذ يستحوذ على البنية العالمية للتأمين، باحتلالها حصة الأسد على مستوى التطور المحقق، والغالبية العظمى من شركات التأمين تعول عليها كرهان لزيادة محفظة نشاطها من حيث عدد الزبائن. ومن باب

الأمانة العلمية، هناك من الخبراء من يضيف بأن سوق تأمينات الحياة في هذه الفترة قد وصل إلى حد من التشبع، مما جعل منتجاتها كلاسيكية تقليدية، ومع ذلك شهد معدل النمو السنوي لشعبة تأمينات الحياة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢ تطورا ملموسا شكل قفزة نوعية بـ ٦,٢١٪ يعبر عن فائض قيمة بمقدار ١٣٨٤٢٣٧ مليون دولار. وبالموازاة مع ذلك، فقد عرف معدل النمو السنوي لشعبة تأمين غير الحياة (تشمل تأمين الحوادث والأضرار والتأمين الصحي) تطورا قريبا من تأمين الحياة بـ ٦,٦٤٪، يعكس إنتاج إضافي بقيمة ١٠٨٤٨٦٩ مليون دولار.

إن هيمنة تأمينات الحياة توضح بشكل جلي أنها مصدر هام للادخار، وهو معفي من الضرائب في أغلب الدّول مقارنة بتأمينات غير الحياة، سواء على مستوى الأقساط ٢٦٢٠٨٦٤ مليون دولار كتأمينات الحياة (٥٦,٨٪)، مقابل ١٩٩١٦٥٠ مليون دولار كتأمينات غير الحياة (٤٣,٢٪) من أصل إجمالي علاوات بـ ٤٦١٢٥١٤ مليون دولار عام ٢٠١٢، حيث عرفت هذه السيطرة نفس السيناريو قبل ١٨ سنة، ففي عام ١٩٩٥ استأثرت محفظة الأشخاص على ٥٧,٧٪ تترجم قيمة ١٢٣٦٦٢٧ مليون دولار، مقابل ٤٢,٣٪ من نصيب محفظة الأضرار والتأمين الصحي تعكس قيمة ٩٠٦٧٨١ مليون دولار، إذ بلغ مجموع العلاوات عبر الأسواق العالمية حدود ٢١٤٣٤٠٨ مليون دولار، وذلك على النحو الذي تشير إليه الجداول.

٣/ المزاحمة الدولية بين التأمين التشاركي والتأمين الكلاسيكي

حقق التأمين الإسلامي أو التعاوني في الآونة الأخيرة نجاحات تفوق النظام التأميني التقليدي أو الكلاسيكي، فهذا الأخير يستهدف الربح الرأسمالي البحت، بخلاف التأمين التكافلي فهو يعتمد على قاعدة التضامن بين جميع المساهمين في الاكتتاب، إذ تحرص الشركة على احترام معطيات ونصوص الشريعة في توظيف الأموال، والمبدأ الأساسي يقوم على اقتسام المخاطر والأرباح بعدالة، كما أن العقد هنا بعيد كل البعد عن العناصر الثلاثة المحرمة، وهي بيع الغرر والميسر والربا، ويتمثل الغرر في عدم التوافق بين قيمة العقد المكتتب وقيمة الأضرار التي يمكن تغطيتها، أو قد لا يحدث أي ضرر لصاحب عقد التأمين خلال سنوات طويلة من دفعه لأقساط لا يستفيد منها في نهاية المطاف، أما الميسر فهو نتيجة مباشرة للغرر، ويتمثل في في الربح الذي يحققه طرف من الطرفين على حساب الآخر.

وفي غضون ذلك، تشهد أعمال صناعة التأمين ذات النمط التشاركي نموا قويّا، ليس في المنطقة الخليجية أو ماليزيا وإندونيسيا فحسب، بل أسست بعض الشركات متعددة الجنسيات نوافذ إسلامية لها لمقابلة الطلب المتزايد للمسلمين وغيرهم، ويرتقب أن يصبح في الفترة المقبلة من القطاعات الاستثمارية الواعدة ذات الجاذبية والربحية، وذلك بالنظر للمزايا التي تنبثق عنه، ومما لا شك ولا ريب فيه، أن هذا الإقبال الكبير يأتي تزامنا مع الهزّات التي يتعرض لها النظام الليبرالي، في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية من ناحية، وبعد إقراره من قبل المجامع الفقهية كبديل شرعي للتأمين التجاري من ناحية أخرى.

حسب تقرير مؤسسة Ernst & Young، بلغ حجم أقساط التأمين التكافلي على مستوى العالم حدود ٢,٥ مليار دولار مع معدلات نمو وصلت إلى ٢٠٪ بين عامي ٢٠٠٣–٢٠٠٤، حيث انطلق نشاط التكافل في كل من السودان وقطر وتونس ودبي والأردن وعدد من الأقطار الإسلامية الأخرى، ووصل حجم العلاوات ٢٤٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥، واللافت للانتباه أن حجم التأمين التكافلي العائلي ينمو بنسبة قياسية تصل إلى ٧٠٪، وبما يوازي ٥٠٪ من الحجم الكلي للتأمين التكافلي. وارتفع مستوى مساهمات التكافل العالمية ليقدر بـ٣,٤ مليار دولار، تستحوذ منطقة الشرق الأوسط على نحو ٤٦٪ من مبيعاته الإجمالية، حيث يظهر نمو التأمين التكافلي بوتيرة متسارعة في هذه المنطقة بأكثر من ٢٠٪ سنوياً، مقارنة بالنمو السنوي للتأمين التقليدي الذي بلغ نحو ٥,٢٪ في عام ٢٠٠٧، وللتنويه فإن الدول الخليجية وماليزيا والسودان هي أكبر ثلاث أسواق تكافل، بينما مازالت شبه القارة الهندية وإندونيسيا ومصر وتركيا والمغرب العربي الأقل نفاذا في الأسواق الإسلامية.

وشهد عام ٢٠٠٨ قفزات نوعية في رقم الأعمال بنمو سنوي مركّب بمعدل ١٣٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨ (١٨٪ في المشرق العربي وأفريقيا، ١٣٥٪ في شبه القارة الهندية، ٢٨٪ في جنوب شرقي آسيا، ٤٥٪ في الخليج العربي)، وتبوأت كلا من السعودية وماليزيا مركز الصدارة كأضخم سوقين للتكافل على مستوى العالم، بحجم المساهمات إجمالي في السعودية بلغ ٢,٩ مليار دولار، بينما بلغ ٩٠٠ مليون دولار في ماليزيا، وأشار التقرير إلى أن الإمارات العربية المتحدة هي الأسرع نموا في أسواق التكافل على مستوى العالم، كما برزت

إندونيسيا باعتبارها أسرع الأسواق نمواً في جنوب شرقي آسيا بنسبة ٣٥٪، فيما أدرجت السودان كأهم الأسواق على صعيد الأسواق خارج منطقة الخليج وجنوب شرقي آسيا، إذ شهدت المساهمات إجمالية بلغت ٢٨٠ مليون دولار.

وفي عام ٢٠١٠ تجاوز حجم المساهمات في قطاع التكافل العالمي الـ ٨,٨ مليار دولار، وتتوزع صناعة التكافل عالميا (٥٦٪ في الشرق الأوسط، ٣٦٪ في جنوب وشرق آسيا، ٧٪ في إفريقيا، ١٪ في بقية العالم)، وتشير المؤشرات الدولية لنجاح شركات التأمين التكافلي على مستوى العالم في تحقيق ١٢ مليار دولار كإجمالي أقساط تأمينية في عام ٢٠١٢، وبنسب نمو سنوي تتراوح ما بين ٢٠٪ و٢٥٪، وهو من أعلى معدلات النمو بالقطاع المالي، ولا يفوقه سوى معدلات النمو التي يشهدها سوق الصكوك عالميا.

حسب توقعات وكالات التصنيف الائتمانية، كمؤسسة Moody's Investor Service، يرتقب أن يصل حجم أقساط التكافل نحو ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، فهناك فرصا ضخمة وسط نمو صناعة التكافل الإسلامية الناشئة، كقطاع يتمتع بإمكانات توسع مطردة للمحفزات التي يمكن اقتضابها في النقاط التالية[1]:

---

(١) معلومات مستقاة من المادة العلمية والمواقع الإلكترونية التالية:

- الموقع الشبكي لمؤسسة إرنست آند يونج Ernst & Young (http://www.ey.com)
- الموقع الشبكي لمؤسسة موديز إنفستور سرفيس (https://www.moodys.com)
- بحوث منشورة في موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية (http://www.kantakji.com)
- بحوث منشورة في موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (http://www.ifsb.org)
- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة القطرية ٢٤-٦-٢٠١١

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2FC35657-9B0B-42D3-B857-25D05821EB25.htm)،

- اهتمام كبير من الشركات الغربية بهذه الصناعة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي برزت بشكل لافت في السنوات الأخيرة كواحدة من أكثر الأدوات المالية نموا.
- نشاط التكافل يشهد إقبالا من جانب غير المسلمين، الذين يتطلعون لاستثمار أموالهم بشكل أخلاقي ويرجون تحقيق عائد على أقساط التأمين، وهذا يتطلب الإلمام الكافي بالتقنيات الحديثة في التسويق.
- الحاجة الملحة لإكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي، ولأن تطور وانتعاش صيغة التأمين التكافلي، مرهون بحجم رواج مصارف التمويل الإسلامي.

- الموقع الإلكتروني للصحيفة البريطانية فاينانشال تايمز (http://www.ft.com/companies/insurance)
- الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط، لندن ٦-٤-٢٠١٠
،(http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=573135&issueno=11516)
- الموقع الإلكتروني لمجلة المستثمرون
(http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=27)
- أوراق بحثية رقمية منشورة عبر الويب، مؤتمر وثاق للتأمين التكافلي، الكويت، ٢٠٠٦
- سامر قنطقجي: آفاق تطور صناعة التأمين التكافلي، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، ٢٠١٠، ص ص.٣-٩
- Lezoul Mohammed: Takaful comme un alternative a l'assurance traditionnelle, Colloque internationale, La crise financière et économique internationale, Université Sétif, Alger, 2009 (http:*//www.univ-ecosetif.com/seminars/takaful/30.pdf* (
- Boudjellal Mohammed: L'assurance participative, Revue des sciences économiques et de gestion, N° 5, Université Sétif, Alger, 2006, p.60

- الكثافة السكانية المسلمة المنتشرة في أنحاء العالم على غرار الصين والهند، وهم الشريحة الأساسية لهذا القطاع، فالتكافل صناعة صغيرة في أوروبا، رغم تعداد السكان المسلمين الذي يبلغ عددهم ٢٠ مليون نسمة.
- النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات السيولة في منطقة الخليج وماليزيا وإندونيسيا، مع التطلع لاستثمار إيرادات النفط المرتفعة، بشكل يتماشى مع روح الشريعة الإسلامية.

وعن التحديات والصعاب التي تواجه صناعة التكافل الإسلامية الواعدة:

- محدودية الأوعية الادخارية ذات العائد التي تستثمر فيها شركات التكافل أموالها مقارنة بالشركات التقليدية.
- قلة الإطارات التنظيمية المؤهلة في الوظائف التالية: إدارة الاكتتاب، إدارة المخاطر، إدارة المطالبات.
- خبرة الشركات التقليدية المنافس الرئيس لشركات التكافل، فهذه الأخيرة لازالت متواضعة الحجم حديثة النشأة، والتفوق سيترجح لكفة الأجود حمايةً والأقل كلفةً.
- لا تكتمل منظومة التكافل إلا بوجود مجال لإعادة التكافل، وهذه الأخيرة قليلة، وذات ملاءة مالية محدودة.

ثالثا: سوق التأمين الإفريقية بين المطرقة والسندان

١/ عرض المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الإفريقية

جدول يوضح مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة للدول الأفريقية ٢٠٠٠-٢٠١٢ (مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ج. إفريقيا	٢١١٦٧	٢٠٢٩٧	٢٥٣٩٨	٣٠٦٨٢	٣٣١٨٦	٤٠٧٣١	٤٢٦٧٦	٤٥٥١٥	٣٦٩٨٧	٥٣٢٩٧	٥٢٣٧٦	٥٤٨٧١
المغرب	٩٦٤	٩٥٥	١٢٨٨	١٣٧٢	١٤٧٨	١٦٧٥	٢١٥٣	٢٥٣٨	٢٥٨٣	٢٥٩٢	٢٨٥٩	٢٨٥٧
نيجيريا	٣٣٢	٢٧٠	٤٢٢	٥٥٩	٥٦٠	٧١٦	٨١٤	١٢٣٧	٩٣٤	١١٩٦	١٥٥٧	١٨٢٨
مصر	٥٩٨	٥٦٢	٥٦٦	٦١٢	٧٦٠	٨٤٣	١٠٩٠	١٣٨٩	١٥٦٥	١٥٨٥	١٧١٤	١٨١٨
كينيا	٢٧٤	٢٩٥	٤١١	٤٠٨	٥٠١	٥٩٢	٧٢١	٨٩٣	٨٠٠	٨٨٩	١٠٣٦	١٢٩٠
الجزائر	٢٦٠	٢٨٥	٣٩٩	٤٨٠	٥٧١	٦٢٥	٧١١	١٠٣١	٧٩٧	١١٦٢	١٢٠١	١٢٥٠
أنغولا	-	-	-	٣٠٥	-	٦٨٧	٩٤٩	-	٥٥٥	-	١٠٠٠	١١٤٠
ناميبيا	-	-	-	٤٥٦	٤٩٨	٥٠٩	٦٠١	-	٦٦٠	٨٨٧	٩٧١	٩٨٠
تونس	٣٣٢	٣٢٠	٤٥٦	٥٥٤	٥٩٣	٦٠٤	٦٩٤	٧٨١	٧٥٨	٧٧٦	٨١٢	٨١٦
ج موريس	١٦٧	١٨٣	٢٤١	-	٢٨٢	-	-	٤٨١	-	-	٦١٤	٦٥٥

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يوضح مؤشر الترتيب العالمي للدول الأفريقية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ج. إفريقيا	١٤	١٦	١٦	١٦	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	١٦	١٧	١٧
المغرب	٤٦	٤٦	٤٨	٥٠	٥١	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٢	٥٣	٥٣
نيجيريا	٧٤	٧٤	٦٦	٦٢	٦٥	٦٣	٦٥	٦١	٦٦	٦٠	٦٠	٥٨
مصر	٥٠	٥٥	٥٧	٥٩	٥٨	٦٠	٥٩	٥٧	٥٧	٥٨	٥٨	٥٩
كينيا	٦٨	٧١	٦٧	٧١	٦٩	٧١	٧٠	٦٩	٦٩	٧١	٧٠	٦٦
الجزائر	٦٩	٧٢	٧١	٦٥	٦٤	٦٨	٧١	٦٥	٧٠	٦١	٦٤	٦٧
أنغولا	-	-	-	٨٠	-	٦٤	٦٣	-	٨١	-	٧١	٦٨
ناميبيا	-	-	-	٦٨	٧١	٧٥	٧٦	-	٧٦	٧٢	٧٢	٧٢
تونس	٦٣	٦٥	٦٣	٦٣	٦٣	٧٠	٧٢	٧٢	٧٤	٧٤	٧٧	٧٧
ج موريس	٨٢	٨٤	٨٣	-	٨٨	-	-	٨٤	-	-	٨٥	٨٥

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يبرز مؤشر الحصة السوقية العالمية للدول الأفريقية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ (٪)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ج. إفريقيا	٠,٨٧	٠,٨٤	٠,٨٦	٠,٩٥	٠,٩٧	١,٠٩	١,٠٥	١,٠٠	٠,٩١	١,٢٣	١,١٤	١,١٩
المغرب	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦
نيجيريا	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤
مصر	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤
كينيا	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣
الجزائر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣
أنغولا	–	–	–	٠,٠١	–	٠,٠٢	٠,٠٢	–	٠,٠١	–	٠,٠٢	٠,٠٢
ناميبيا	–	–	–	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	–		٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
تونس	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢
ج موريس	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	–	٠,٠١	–	–	٠,٠١	–	–	٠,٠١	٠,٠١

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يبرز مؤشر أقساط التأمين على الحياة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ (مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ج. إفريقيا	١٧٦١٨	١٧١٥٢	٢٠٧٢٨	٢٤٣٨١	٢٥٩٣٠	٣٣١٠٦	٣٤٩٢٧	٣٤٥٢٥	٢٨٧٧٣	٤٣١٨٦	41534	٤٤٧٨٧
المغرب	٢٨٠	٢٧٥	٣٦١	٣٢٣	٣٦٨	٤٦٩	٧١٦	٩٣٧	٨٢٥	٨٢٧	871	٩٣٠
مصر	١٨٢	١٧٤	١٧٩	٢١١	٣٠٠	٣٥٦	٥١٦	٦٣٥	٧٠٤	٦٤٧	740	٧٨٥
ناميبيا	-	-	-	٣١٣	٣٥٠	٣٥٨	٤٢٢	-	٤٨٠	٦١٠	٦٦٧	٦٧٤
Kيجيريا	٤٤	٥٤	٧٧	١٠٤	٦٩	١١٢	١٢٧	١٩٣	١٤٧	١٨٨	404	٤٧٤
ج. موريس	٩٤	١١٢	١٤٦	-	١٦٩	-	-	٣٢٠	-	-	٣٩٦	٤٤٢
كينيا	٧٤	٩٠	١٠٧	١١٩	١٥٣	١٨٦	٢٢٩	٣١٧	٢٨٤	٢٩٥	350	٤٣٦
تونس	٢٦	٢٨	٤٠	٤٣	٤٩	٥٤	٧٣	٨٩	١٠٠	١٠٢	١١٩	١٢٣
الجزائر	١٥	١٣	١٥	٢٦	٢٩	٣٩	٤٤	٨٣	٦٣	٨٧	103	٨٩
أنغولا	-	-	-	٩٠	-	٦٣	١٢	-	٣٤	-	٥٠	٥٧

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يبرز مؤشر أقساط تأمين غير الحياة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ (مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ج. إفريقيا	3549	3145	4670	6301	7256	7624	7749	7990	8215	10111	10842	١٠٠٨٤
المغرب	٦٨٤	٦٨١	٩٢٧	١٠٤٩	١١١١	١٢٠٦	١٤٣٧	١٦٩٢	١٧٥٨	١٧٦٤	1989	١٩٢٧
نيجيريا	176	216	345	455	490	605	687	1045	787	1008	1153	١٣٥٤
الجزائر	٢٤٦	٢٧٢	٣٨٤	٤٥٤	٥٤٢	٥٨٦	٦٦٦	٩٤٨	٧٣٤	١٠٧٥	1099	١٢٥٠
أنغولا	-	-	-	297	-	624	936	-	521	-	٩٥٠	١٠٨٣
مصر	٤١٦	٣٨٨	٣٨٦	٤٠٠	٤٦١	٤٨٧	٥٧٤	٧٥٤	٨٦١	٩٣٨	973	١٠٣٣
كينيا	199	205	304	289	348	406	493	576	516	595	686	٨٥٥
تونس	٣٠٦	٢٩٢	٤١٦	٥١١	٥٤٥	٥٥٠	٦٢١	٦٩٢	٦٥٨	٦٧٣	٦٩٤	٦٩٤
ناميبيا	-	-	-	143	148	151	178	-	181	277	٣١٣	٣٠٦
ج موريس	73	71	95	-	113	-	-	161	-	-	٢١٨	٢١٣

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يبرز مؤشر الكثافة التأمينية للدول الأفريقية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

(دولار/ فرد)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ج. إفريقيا	٤٧٢,١	٤٤٦,٣	٥٨٣,٩	٦٨٦,٥	٧١٤,٦	٨٥٥,٨	٨٧٨,٥	٨٧٠,٦	٧٣٨,١	١٠٥٤,٧	1037	١٠٨٠,٩
ج موريس	١٤٤,٣	١٥٦,١	١٩٦,٥	-	٢٢٦,٥	-	-	٣٧٧,٩	-	-	٤٧٠	٤٩٩,٢
ناميبيا	-	-	-	٢٢٥	٢٤٥,٣	٢٤٨,١	٢٨٩,٩	-	٣٠٤,١	٤٠١,١	٤١٨	٤١٤,٨
المغرب	٣٤	٣٢,٨	٤٢,٨	٤٤,٩	٤٧	٥٢,٤	٦٨,٩	٨٠,٣	٨٠,٧	٨٠	89	٨٧,٦
تونس	٣٤,٧	٣٣,١	٤٥,٩	٥٥,٣	٥٨,٧	٥٩,٢	٦٧,٢	٧٤,٨	٧٣,٨	٧٤,٨	٧٧	٧٦,٣
أنغولا	-	-	-	٢١,٨	-	٤١,٩	٥٥,٧	-	٣٠	-	٥١	٥٦,٥
الجزائر	٨,٢٠	٩,٢٠	١٢,٥	١٤,٨	١٧,٤	١٨,٧	٢١	٣٠	٢٢,٩	٣٢,٨	33	٣٤,٥
كينيا	٨,٩	٩,٤	١٢,٩	١٢,٦	١٤,٦	١٦,٨	١٩,٢	٢٣,٢	٢٠,١	٢١,٨	25	٣٠,١
مصر	٨,٧٠	٨,٧٠	٨,٤	٨,٩	١٠,٣	١١,٢	١٤,٤	١٨,١	١٨,٩	١٨,٨	21	٢١,٧
نيجيريا	٢	٢,٣	٣	٤	٤,٣	٥,٣	٥,٥	٨,٢	٦	٧,٦	10	١٠,٩

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يوضح مؤشر الاختراق للدول الأفريقية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ (٪ من الـPib)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
ج. إفريقيا	١٦,٨٦	١٧,٩٧	١٥,٨٨	١٤,٣٨	١٣,٨٧	١٦	١٥,٣	١٥,٣٠	١٢,٩٠	١٤,٨	12.9	١٤,١٦
ناميبيا	-	-	-	٧,٦١	٨,٢٧	٨	٨,١٠	-	٧,١٠	٧,٣٠	٨,٠	٨,٠
ج موريس	٣,٦	٤,٠٢	٤,٥٩	-	٤,٣٦	-	-	٤,٩٠	-	-	٥,٢	٥,٩٤
كينيا	٢,٦٣	٢,٧٠	٢,٨٥	٢,٨١	٢,٥٦	٢,٥	٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٦٠	٢,٨٠	3.2	٣,٠٥
المغرب	٢,٧٩	٢,٨٢	٢,٨٥	٢,٧٠	٢,٨٧	٢,٩٠	٣,٤٠	٢,٩٠	٢,٨٠	٢,٨٠	2.9	٢,٩٥
تونس	١,٦٩	١,٦٠	١,٨٢	٢,٠١	٢,٠٧	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٩٠	١,٧٠	١,٨	١,٨٠
أنغولا	-	-	-	١,٥٠	-	١,٩	١,٤٠	-	٠,٩٠	-	١,١	٠,٩٩
مصر	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٦٨	٠,٧٩	٠,٧٠	٠,٨٠	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٨٠	٠,٧٠	0.7	٠,٧٣
نيجيريا	٠,٦٦	٠,٧١	٠,٧٧	٠,٩٤	٠,٧٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	0.6	٠,٦٨
الجزائر	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٦٤	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٨٠	0.7	٠,٦٧

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

٢/ تحليل النجاعة الاكتتابية لسوق التأمين الإفريقية

لا تزال سوق التأمين الأفريقية في بداياتها، لديها إمكانات كامنة وواعدة، لتحقيق نمو يعتد به، لكن في ظل ظروف ملائمة يتم رعايتها من جانب الجهات الوصية، ومنذ أن نشأت صناعة التأمين في دول القارة، التي في غالبيتها خضعت للاستعمار، وهي ذات محافظ برؤوس أموال صغيرة فرضتها ظروف القهر، نتج عنها مؤشرات أدائية بعيدة جدا عن المعايير الدولية.

وفي هذا الإطار، بذل الاتحاد الأفريقي جهود مقبولة للنهوض بالقطاع، بيد أن الأرقام الصماء توضح أن حجم الأقساط المكتتب منخفض للغاية، وأمام هذا الوضع ونحن في عصر الأسواق المفتوحة وقوانين السوق، ما عسى الشركات الأفريقية فاعلة لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة، وحماية مصالحها وأسواقها الوطنية؟.

حسب تقرير الإحصاء السنوي لإفريقيا African Statistical Yearbook، الصادر عن الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠١٢، فقد بلغ عدد سكان القارة ١,٠٦٨ مليار نسمة تشكل ١٥,١٪ إلى العالم، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية مجتمعة ١٩٧٠ مليار دولار وهي تمثل ٢,٧٧٪ من الناتج العالمي.

إذ رجعنا إلى معطيات سنة ٢٠١٢، نجد أن متوسط إنفاق الفرد الأفريقي على التأمين لا يتعدى ٦٧,٣ دولار بنسبة إسهام في الإنتاج المحلي الخام قدرت بـ ٣,٦٥٪، وهو حصاد هزيل يأتي تحت المعدلات العالمية بكثير، وبالنسبة للسنوات السابقة، فإنّ الأمر لم يختلف كثيرا رغم التحسن من سنة لأخرى، إذ بلغت إجمالي أقساط القارة ٣١ مليار دولار

سنة ٢٠٠٣، وهو ما يمثل ٠٥ , ١٪، لترتفع إلى ٦ , ٤٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٦ وهو يمثل ١,٣٣٪، لتعاود الصعود إلى حدود ٩ , ٧١ مليار دولار عام ٢٠١٢ بنصيب ١,٥٦٪ من الأقساط العالمية، مسجلة بذلك نسبة نمو سنوية قدرت بـ ٩ , ١٤٪ للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢.

والملاحظ أن الطلب الإفريقي على وثائق التأمين على الحياة يطغى على الطلب الكلي، حيث بلغ حجم علاواته عام ٢٠١٢ ما يقارب ٤٩٨٨٨ مليون دولار بمعدل نمو سنوي ٩ , ١٣٪ للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، في المقابل يبقى الإقبال على تأمينات الحوادث والضمان الصحي هشّة حيث بلغ حجم الأقساط ٢٢٠٠٢ مليون دولار فقط يمثل ٦ , ٣٠٪ من رقم الأعمال الكلي للقارة، وبالرغم من كل هذا يجدر أن نشير بأن أسواق التأمين الإفريقية هي أسواق بكر، وهي بكل المعايير صناعة تزخر بطاقات كامنة غير مستغلة بمثولية على اعتبار أن معدلي الانتشار والإنفاق بعيدان جدا عن المتوسط الدولي المقدر عام ٢٠١٢ بـ ٥٠ , ٦٪ و٧ , ٦٥٥ دولار على الترتيب.

ومن خلال استنطاق معطيات الجداول أعلاه، تتضح الهيمنة شبه المطلقة لدولة جنوب أفريقيا في السيطرة على السوق الإفريقي للتأمين بنسبة ٣ , ٧٦٪ عام ٢٠١٢، كما تمثل أقساط الحياة بها ٨ , ٨٩٪ من الإجمالي القاري، ويبلغ عدد سكانها ٨ , ٥٠ مليون نسمة عام ٢٠١٢ بدخل قومي ٣٨٧ مليار دولار، وقد عرف رقم أعمال نشاط التأمين بهذه الدولة قفزات نوعية منتقلا من ٢١١٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤٨٧١ مليون دولار عام ٢٠١٢، أي بمعدل تطور سنوي ملحوظ بلغ ٨ , ١٣٪ في نفس الفترة، لتعكس العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي المحقق وانتعاش فروع خدمات التأمين، على غرار زيادة

معدلات الحوادث والنمو الصناعي عزز الحاجة إلى طلب الحماية، ونشير هنا إلى أن معدل النمو السنوي لقطاع التأمين يسير بوتيرة تكاد تتطابق مع معدل النمو السنوي الحاصل في قيمة الناتج المحلي الخام والمقدر بـ ٢, ١٣٪. والجدير بالذكر، أن جنوب أفريقيا هي البلد الأفريقي الوحيد المصنف ضمن خريطة البلدان الصاعدة، فمثلا احتلت المرتبة الثانية في مجال الحصول على القروض، والمرتبة العاشرة عالميا من أصل ١٨٣ بلد في مؤشر حماية المستثمرين حسب تقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٠، لذلك يظهر تأثر نموها الاقتصادي بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ففي عام ٢٠٠٩ سجل نموا سالبا بـ -١,٨٪ ونفس المشهد تكرر مع قطاع التأمين بـ -٧, ١٨٪، كما تقدر بها كثافة التأمين بـ ٩, ١٠٨٠ دولار، وهي بذلك الوحيدة التي تتعدى المتوسط العالمي المقدر بـ ٧, ٦٥٥ دولار، ونشير هنا كذلك إلى أنّها تحتل المرتبة الثانية عالميا فيما يخص مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام بمعدل ١٦, ١٤٪ بعد تايوان عام ٢٠١٢، ويتوقع أن يواصل سوق التأمين الجنوب إفريقي ازدهاره في المستقبل المنظور، أما فيما يخص باقي الدول فحصصها ضئيلة جدا لا تكاد تذكر.

مما سبق، يمكن القول بأن مواكبة سوق التأمين الأفريقية للمستجدات والتحديث الجاري بنسق متسارع على مستوى سوق التأمين العالمي، تجعل الشركات الأفريقية أمام تحديات تفرض عليها السير قدما على درب الإصلاح والتأهيل المتواصل والعمل الجاد، لمواجهة تحديات الحاضر وكسب رهانات المستقبل، حيث تظهر أهمية استغلال الطاقات التأمينية القارية المتاحة أولا، ثم التوجه نحو التكتل الإقليمي التأميني مع ما يعنيه من

تنسيق للمواقف ثانيا، ففي الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن العالمية، فإن الواقع الدولي يتجه أكثر فأكثر نحو الإقليمية، أي أنه في الوقت الذي نشهد فيه اندفاعا نحو تحرير التجارة والاستفادة من التكنولوجيا باتجاه عالمية الاقتصاد، فإننا نرى من جهة أخرى اندفاعا باتجاه الإقليمية، لاسيما فيما بين الأقطار المتقدمة"[1].

---

(١) عملية التحليل تمت من خلال الاعتماد على المراجع التالية:

- الموقع الإلكتروني للاتحاد الإفريقي، أديسا بابا، إثيوبيا (http://www.africa-union.org)
- الموقع الإلكتروني للشركة الأفريقية لإعادة التأمين (-http://www.africa-re.com/AnnualReport (2010-En.pdf
- الموقع الإلكتروني للاتحاد الأفرو-آسيوى للتأمين وإعادة التأمين، القاهرة، مصر (http://www.fair.org.eg/Review/Aricles/142/_Climate_Change.pdf)
- الموقع الإلكتروني للمنظمة الإفريقية للتامينات (http://www.african-insurance.org)
- الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم السابع (http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=259481)، ٢٨-٦-٢٠١١

- Public and private sector perspectives, Challenges ahead <<solutions and opportunities>>, Ad-hoc expert meeting on capacity-building for the insurance sector in Africa, Geneva, 2009 (http://www.unctad.org/dite_edb_0019_en)

خلاصة

ترتبط العولمة بأنشطة المصارف والتأمينات والبورصات بوصفها جزءا لا يتجزأ من نسيج العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت العولمة المالية أبعادا ومضامين جديدة جعلت المؤسسات المالية تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، مثال ذلك اهتمام البنوك بالنشاط التأميني. وقد سمحت العولمة المالية بإزالة الحواجز التي كانت تمنع المؤسسات المالية من العمل في قطاعات معينة، فاتجهت البنوك وخاصة التجارية منها إلى التحول نحو البنوك الشاملة إضافة إلى دخولها في عمليات الاندماج واستحواذها على مختلف المؤسسات خاصة المالية منها، فأصبحت شركات التأمين منافس قوي ومكمل في نفس الوقت للبنوك في مجال الخدمات التمويلية.

إن كلا من فرعي التأمين على الحياة وغير الحياة قد عرفا بعض التذبذبات أحيانا، فبالنظر إلى سلسلتهما الزمنية نكتشف بأن عام ٢٠٠٩ قد سجلا نموا سلبيا بـ -٦,٣٪ و-٢,٥٪ على التوالي، ينضاف إلى ذلك فإن التأمين على الحياة سجل أيضا قبل ذلك نموا سالبا عام ٢٠٠١ بـ -٥,٤٪.

من خلال رصد الظواهر لعقود ماضية، وجد أن تزايد المخاوف الأمنية العالمية، وزيادة الكوارث الطبيعية نتيجة للتقلبات المناخية في الأحوال الجوية، حيث شهد العالم أعاصير وعواصف تركت أثرها على السنوات اللاحقة، التي دفعت الأفراد والمؤسسات، إلى التوجه لطلب تأمينات تندرج ضمن تأمينات غير الحياة.

تتصف أسواق التأمين الأفريقية عامة شأنها في ذلك شأن باقي الدول النامية، ببعض ملامح الضعف وجملة من المعوقات، حالت دون تحقيق الاستفادة المثلى من القدرات الهائلة التي تتيحها الاقتصاديات الإفريقية لشركات التأمين، ومن ثم عدم التطور لمواكبة المتغيرات الدولية، وإذا أردنا تفسيرات موضوعية لذلك، نجد عدة أسباب وعراقيل تشرح هذه النتائج الضئيلة للقطاع، أهمها التخلف والمديونية، إضافة إلى الأسباب الدينية ونقص الوعي، ناهيك عن عدم توفر مناخ اقتصادي وصناعي ملائم لازدهار نشاط التأمين، يضاف إليها قصور الشركات الأفريقية ومحدوديتها في جلب الأقساط خارج حدود بلدانها وحتى داخلها.

عند إلقاء نظرة خاطفة على حال السوق الأفريقية للتأمين، لمعرفة موقعها بالنسبة لباقي الأسواق العالمية، نجد أن القارة الإفريقية تحتل المركز الأخير عالميا في ترتيب القارات، نظرا لنتائجها الضعيفة جدا، وباختصار فإن إنتاج القارة متأثر بنسبة النمو لجنوب أفريقيا.

إن كانت العولمة المالية ممثلة في اتفاقية الجاتس تمثل تحد خطير لاقتصاديات الدول النامية عموما والعالم العربي تحديدا، فمما لا شك فيه أن اتجاهات الاقتصاد العالمي، والذي تدعمه الدول الصناعية الكبرى والكيانات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تركزت في السنوات القليلة الماضية على ممارسة الضغوط على الدول النامية، لتسهيل النفاذ إلى أسواقها، عن طريق إلغاء أنظمة الحماية وفتح المجال أمام الخدمات المالية لدخول هذه الأسواق، وسوق التأمين

العربي يتعرض بصورة كبيرة للمنافسة المحلية، والتي تتمثل في مجموعة من الكيانات صغيرة ومحدودة الحجم، مع الشركات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات مالية وفنية عالية جدا، ولديها أنظمة متقدمة في كافة مجالات الأنشطة التأمينية.

الفصل الثالث

قطاع التأمين في الوطن العربي بين الواقع والمأمول

تمهيد

إن جدلية الانخراط في فلك العولمة المالية، بما فيها فتح وتحرير سوق صناعة خدمات التأمين العربية، كما ورد في اتفاقية الجاتس، أصبح واقع يفرض نفسه بنفسه لا يقبل الحيرة والتردد، وانطلاقا من طبيعة هيكل نظام التأمين العربي، تختلف التوقعات المتفائلة والمتشائمة حول الانعكاسات، حيث يثير هذا الموضوع مسألة أن شركات التأمين القومية، لا تعمل بمنأى عن متغيراتها، لتلقي هذه الأخيرة بتحدياتها على عاتق الإدارة التأمينية للعمل على التكيف مع هذه الظروف، ومواجهة آثارها السلبية، والاستفادة من المكاسب التي تحققها.

ورغم الإجراءات التشريعية المقننة والتدابير التنظيمية المعتمدة في قطاع التأمين العربي، لم تتوصل شركاته العمومية والخاصة إلى تجاوز عتبة ٢٠ مليار دولار، لذلك يرجع العديد من المتخصصين في الصناعة التأمينية بالبلاد العربية هشاشة نتائج وإنتاج القطاع، إلى وجود كوابح مستعصية وأمراض مزمنة تعرقل مسار النشاط الاكتتابي نحو الازدهار والإقلاع، يأتي في مقدمتها على الإطلاق الافتقار إلى النضوج والبصيرة التأمينية، ينضاف إليها طغيان التصور التحريمي السائد لدى المجتمع العربي ونفوره من التأمين الكلاسيكي.

لا محالة فإن العمل على زيادة الوعي بحزمة المنافع الحمائية، التي يوفرها عقد التأمين لدى قطاع عريض من المواطنين العرب، من المهام الأساسية التي يتوجب على شركات التأمين وأجهزة الإشراف والرقابة إيلاءها اهتماما بالغا، وجعلها في صلب وصميم التحديات، خصوصا في ظل هذه الثورة في وسائل الاتصال والتواصل، لما لهذا من تأثير إيجابي بالغ على تغيير المفاهيم الخاطئة، ومستوى دخل هذه الشركات من أقساط تعينها على مواجهة الاستحقاقات المتنوعة، ولما لهذا من نفع يعود على الأفراد الذين يحرمون من وسائل مهمة، تلزمهم في مواجهة الكثير من الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها، والتي يمكن أن تنزل بهم خسائر فادحة، يمكن تفادي تكبدها لو توفر الغطاء التأميني المناسب، والذي للأسف لا يعلمون عنه شيئا بل ولا يدركون أن هكذا تغطيات تتوافر تحت خيمة التأمين دون أن يلفت أحد أنظارهم إليها.

وانطلاقا من الإطار السالف، جاء هذا الفصل ليطرح الإشكال الجوهري التالي:

((كيف يمكن الاستفادة من الإمكانات الكامنة والطاقات غير المستغلة التي يزخر بها قطاع التأمين العربي في ترقية تنافسيته ضمن سوق التأمين العالمي من منظور المؤشرات الأدائية (الكثافة والاختراق) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢؟)).

أولا: تحرير قطاع التأمين في العالم العربي: ضرورة أم اختيار؟

١/ الإمكانات الكامنة والطاقات غير المستغلة التي يزخر بها القطاع

صدرت مجلة Sigma عام ٢٠١٠ تحت عنوان ((إجمالي أقساط التأمين، تعاود نموها))، حيث سجلت صناعة التأمين العالمية ارتفاعا في حجم العلاوات المكتتبة بـ ٢,٧٪

عام ٢٠١٠ لتبلغ قيمة ٤٣٣٩ مليار دولار، كما شهدت أسواق التأمين في الدول الناشئة ارتفاعا قويا في حجم الأقساط (+١١٪). وفي عام ١٩٩٩ وصل حجم أقساط التأمين في الوطن العربي ٦ مليار دولار تشكل ٠,٢٤٪ من إجمالي أقساط التأمين في العالم البالغ ٢٥٠٠ مليار دولار، ليرتفع عام ٢٠٠٠ بشكل طفيف إلى ٦,٤ مليار دولار، ثم شهد قطاع التأمين في العالم العربي تطورا ملموسا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المباشرة للسوق العربي ليصل إلى ١١,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو بلغ ٨٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠ (بلغت ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥)، ويستحوذ سوق التأمين الخليجي على ٥٣٪ منه، وخلال عام ٢٠١٠ بلغ إجمالي تحصيل الأقساط لقطاع التأمين العربي ٢٣,٨ مليار دولار أمريكي، تشكل ٠,٥٥٪ فقط من السوق العالمي، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أقل المناطق في العالم من حيث انتشار الخدمات التأمينية. وتكشف معدلات الاختراق التأميني في المنطقة العربية عن تأخر وتخلف صناعة التأمين العربية، إذ ما زالت منخفضة جدا، أي دون الواحد بالألف من الناتج المحلي، مقارنة بالمعدلات العالمية ٦,٩٪ عام ٢٠١٠، وذلك يعود للاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول العربية.

إن فرص نمو حجم صناعة التأمين العربية عديدة ومتعددة، إذ ينتظر أن تشهد سوق التأمين العربية طفرة كبيرة في السنين المقبلة حتى يسهم مساهمة فعّالة في التنمية الاقتصادية. والجدير بالتنويه، أن الإمكانات التي تزخر بها منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مثلا تختلف عن منطقة دول المغرب العربي الكبير.

جدول يوضح أهم المؤشرات الأدائية للاقتصاد العربي لعام ٢٠٠٩

المؤشرات الأدائية للاقتصاد العربي	عـام ٢٠٠٩
عدد السكان العرب	٣٤٠ مليون نسمة
نسبة السكان العرب إلى العالم	٤,٩ ٪
معدل البطالة (٢٠٠٨)	١٤,٨٪
الناتج المحلي الإجمالي	١٧٠٠ مليار دولار
معدل النمو السنوي	١,٨٪
متوسط نصيب الفرد	١٥٩, ٥ دولار
نسبة احتياطي النفط إلى الاحتياطي العالمي	٥٧,٨٪
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	٢٨,٩٪
إنتاج النفط الخام	٢١,٦ مليون برميل يوميا
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	٣٠,٧٪
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي (٢٠٠٨)	١٤٪
الصادرات السلعية (FOB)	٧٢٦,١ مليار دولار
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	٥,٩٪
الواردات السلعية (CIF)	٦٠٣,٣ مليار دولار
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	٤,٨٪
إجمالي الصادرات البينية العربية	٧٤,٧ مليار دولار
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية	١٠,٣٪
الاحتياطيات الخارجية الرسمية	٩١٣,٩ مليار دولار
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (FOB)	٢٠,١ شهر
الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة	١٦٢,٣ مليار دولار
قيمة خدمة الدين العام	١٤,٦ مليار دولار
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٢,٧٪

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ٢٠١٠، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة (http://www.arabmonetaryfund.org)

عموما يمكن تلخيص وإيجاز أهم الأسباب الدافعة لزيادة الطلب على التأمين التي جعلت خبراء التأمين يتفاءلون بالمستقبل في وطننا العربي:

يحتل الوطن العربي رقعة مميزة من قلب العالم تبلغ مساحته ١٤,٢ كم^2 تشكل ١٠,٢٪ من الإجمالي، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان ٢,٢٩٪ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، كما توجد ميزة يتمتع بها الوطن العربي وهي ابتعاده عن مناطق الكوارث في العالم التي تخلف وراءها دمارا هائلا وخسائر طائلة.

حسب موقع النفط والغاز الطبيعي العربي المعتمد من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC، فإن الدول العربية لديها ٥٧,٥٪ من حجم احتياطي النفط العالمي، في عام ٢٠١٠ قدر بأكثر من ٦٨٣ مليار برميل، أما معدل الإنتاج اليومي للنفط العربي في عام ٢٠١٠ حوالي ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي. على غرار ذلك، فالدول العربية تمتلك احتياطيا من الغاز يقدر بحوالي ٥٤ تريليون متر مكعب وهو ما يشكل حوالي ٣٠,٢٪ من احتياطي العالم بحسب تقديرات نهاية عام ٢٠١٠.

المستوى المعيشي المرتفع بفضل الإيرادات الريعية الناتجة عن زيادة أسعار المحروقات إلى مستويات قياسية، والازدهار الاقتصادي العام في أنحاء المنطقة، وقد نجم عن ذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٤٥ سنة عام ١٩٦٠ إلى ٦٩ سنة عام ٢٠٠٨ بسبب توسع نطاق المستفيدين من الخدمة الصحية.

- الخطط الحكومية التوسعية مع نمو القطاعين الصناعي والعمراني يشهده العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية، ما زاد الطلب على خدمات التأمين، ودفع

الشركات إلى زيادة قاعدتها الرأس مالية وتوسيع منتجاتها بالإضافة إلى التوسع خارج حدودها المحلية.

- التطور النوعي للأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمينات (منح رخص الاعتماد للأجانب، الوساطة التأمينية، صيرفة التأمين، ...إلخ)، ومتطلبات انضمام غالبية البلدان العربية لمنظمة التجارة العالمية (الاتفاقية العمة لتحرير تجارة الخدمات GATS)، فقد تم تعديل الأنظمة القانونية بما فيها نظم الإشراف والرقابة على التأمين لجذب الاستثمارات الأجنبية مما وفر مزيداً من الحريات للدخول لأسواق التأمين العربية.
- إن صناعة التأمين العربية تشهد حاليا حركة تجميع باندماج الشركات أو ضم بعضها لبعض كما جرى في المغرب والأردن والسعودية ولبنان. وهذا نابع من الحاجة القانونية لزيادة رأس المال وتلبية شروط الملاءة المالية بعد تطوير وتطويع أنظمة الرقابة والإشراف العربية لتكون على مصاف ما هو متوفر عالمياً.
- الانحسار والتقليص المنظم لدور الدولة في توفير جملة من المنافع والضمانات الاجتماعية، لأسباب بعضها اقتصادي وبعضها إيديولوجي، كما أن سعي وتوجه غالبية الحكومات العربية في هذه المرحلة إلى تعزيز دور القطاع الخاص (الخوصصة) يستتبعه ضرورة التأمين على هذه الأصول.
- تلعب النماذج الجديدة للتوزيع (صيرفة التأمين) دوراً بارزاً في دفع عجلة النمو في سوق التأمين العربي.

- الزيادة المستمرة في أعداد الوافدين.
- الانخفاض الملاحظ في معدل الوفيات، كما أن النمو السكاني السريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب استثمارات هائلة في البنيات الأساسية مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على التأمين والخدمات المتعلقة بالتأمين، إضافة إلى التوجه نحو فرض إلزامية التأمين لبعض فروع التأمين مثل التأمين الطبي، تأمين الحريق وتأمينات المسؤوليات المهنية.
- وجود بعض الإرهاصات لتنامي وانتشار الوعي بأهمية التأمين في حماية الأملاك والاستثمارات والأفراد.
- ظهور اهتمام واقتناع الجهات الوصية بضرورة إنشاء معاهد متخصصة في التأمين، أو عقد شراكة مع الأجانب بغية تطوير ثروتها البشرية حتى تصبح أكثر تأهيل وتمرس واحترافية.
- تكاثر شركات التأمين ذات الصيغة التكافلية، حيث بدأت تتحسن وتيرة نمو معدل الكثافة التأمينية مع تلاشي الفكرة القديمة بحرمة النشاط واعتباره متناقضا مع المعتقدات الدينية، إذ يستثمر هذا النوع من الشركات في تسويق منتجات مستحدثة تستجيب وتتطابق مع احتياجات ثقافة المجتمعات الإسلامية القائمة على نظام موروث للتكافل الاجتماعي (الزكاة، الصدقات، ...إلخ).
- إن صناعة التأمين الطبي هو الآخر لا يزال غائبا عن الساحة العربية، رغم أن كثير من الدول المتقدمة أحرزت تقدما ملحوظا في هذا المجال، الذي أصبح

البديل الأفضل عن القطاع الحكومي بعد أن حاز على رضا وثقة المستأمنين، وهناك عوامل عديدة لزيادة الطلب على التأمين الطبي منها التوجه نحو تخفيف العبء الحكومي تجاه القطاع الطبي، وإصدار قوانين لتنظيم وفرض إلزامية التأمين الطبي في بعض البلدان، وزيادة متوسط الأعمار، وزيادة تكاليف تقديم الخدمة الطبية، وتزايد عدد شركات إدارة النفقات الطبية.

تكمن في فرع تأمينات الحياة طاقات ضخمة تظهر في نموه بسرعة متزايدة، كما أن هناك عناصر إضافية لزيادة الطلب على تأمينات الحياة منها أن المجتمع العربي مجتمع شاب يتراوح نسبة الفئة العمرية من السكان (١٥–٦٥)، علاوة على ضعف مزايا الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد.

- باستثناء التأمين الإلزامي من المسؤولية الناجمة عن حوادث السيارات وبعض تأمينات مقاولي البناء، لازال الكثير من أخطار المسؤوليات المدنية غير مغطاة، وفي مقدمتها تأمين المسؤوليات المهنية.

لا زال القطاع الزراعي (بلغ الناتج الزراعي ١١٤ مليار دولار بمعدل نمو سنوي ٨,٢٪ للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٩) بما يتعرض له من أخطار لها وزنها بعيدا عن أولويات اهتمامات أسواق التأمين العربية باستثناء عدد محدود من هذه الأسواق، ويشكل هذا القطاع بما يحتويه من أعمال قابله للتأمين سواء في مجال التأمينات الزراعية أو الحيوانية فرصاً

واعده، ويتطلب مد الحماية التأمينية لهذا القطاع، وبذل الجهد لدى جمهور هذه الفئة بتوعيتهم بأنواع التأمينات الزراعية المختلفة والفوائد التي يحققها[1].

---

(١) عملية التحليل تمت من خلال قراء حوصلية مقتضبة للمادة العلمية التالية:

- ترتيب مجلة الإقتصاد والأعمال لشركات التأمين العربية للأعوام من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (http://*www.iktissad.com*)

- التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار العربي، الكويت، ١٩٩٨-٢٠١٠ (http://www.dhaman.org)

-10-2011)٢٨- http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2009_full.pdf (Consulté le

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣-٢٠١٠ (http://www.arabmonetaryfund.org)

(Consulté le 17-10-2011)_pdf٢٠١٠- http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/

- موقع النفط والغاز الطبيعي العربي (http://www.arab-oil-naturalgas.com)

- http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_20.htm (Consulté le 22-10-2011)

- تقارير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣-٢٠٠٦-٢٠٠٩ http://www.api.org.kw

- http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2003_1.htm (Consulté le 1-9-2011)

- http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2006.htm (Consulté le 1-9-2011)

- http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2008_1.htm (Consulté le 1-9-2011)

- التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين، المنامة، البحرين (http://www.arig.net/mc_reports.asp)

- http://www.arig.net/inc_pdf.asp?file=AIM%202010-Arabic.pdf (Consulté le ٢٨-10-2011)

- التقارير السنوية للشركة السويسرية العملاقة لإعادة التأمين (http://www.suissre.com/sigma)

- http://media.swissre.com/documents/sigma2_2011_en.pdf (Consulté le 10-10-2011)

- تقارير التنافسية الدولية، المنتدى الإقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا، ٢٠٠٥-٢٠١٠ (http://www.weforum.org/issues/global-competitiveness)

٢/ المشكلات الهيكلية والعوائق التنظيمية التي يواجهها قطاع

تراهن الجهات الحكومية الوصية عن قطاع التأمين العربي، على أنظمتها المسؤولة عن ضبط وتأطير وتنظيم أنشطة شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة بها، للتكيف مع شروط وتحديات العمل في مناخ العولمة المالية، وكذا مسايرة مقتضيات وتداعيات التنافسية الدولية (النوعية، السعرية، التقنية)، والملاحظ لتطور حجم العلاوات التأمينية المكتتبة في العالم العربي يقف على حقيقة فحواها وجود قفزات نوعية وتطورات ملموسة كمحصلة

- http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf (Consulté le 10-10-2011)
- http://www.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf (Consulté le 25-2-2011)
- تقارير مناخ الأعمال، البنك الدولي، نيويورك، إمريكا (http://worldbank.org)
http://publications.worldbank.org/index.php?main_page=product_info&cPath=0&products_id=23631 (Consulté le ١٢-١-2011)
- تقارير الإستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (http://www.unctad.org)
http://www.unctad.org/Templates/webflyer.asp?docid=14293&intItemID=5771&lang=1&mode=downloads (Consulté ٥-١-2011)
- تقارير المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية العربية (http://www.undp.org)
- http://hdr.undp.org/human development report2010 (Consulté le 17-2-2011)
- مواقع إلكترونية متعددة:
- http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=276993&issueno=9543 (Consulté le 5-10-2011)
- http://www.aliqtisadi.com/index.php?mode=article&id=3639 (Consulté le 6-4-2010)

للإصلاحات الراديكالية التي مست الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع منذ تسعينات القرن الماضي. بيد أنه في غضون القرارات الملزمة لاتفاقية الجاتس الداعية إلى مزيد من الانفتاح والتحرير، وإلغاء أو تقليص كل الأشكال الاحتكارية للدولة وإحلاله بالقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي). تصبح هذه النتائج المحققة على المحك ويزيد الأمر خطورة حين الوقوف على منسوب المشكلات الهيكلية وحجم المعضلات التنظيمية التي تعتري سوق التأمين العربي، لاسيما النقص الفادح في الوعي التأميني بنسب متفاوتة، والذي يشكل عقبة كؤود وحجرة عثرة في وجه المحاولات والمساعي الحثيثة التي تقوم بها الدول للنهوض بهذه الصناعة.

وانطلاقا من الإطار السالف، جاء هذا الجزء ليطرح الإشكال الجوهري التالي:

((ما مدى تأثير المشكلات الهيكلية والمعضلات التنظيمية التي تعتري قطاع التأمين العربي على تنافسيته ضمن سوق التأمين العالمي، وذلك من منظور المؤشرات الأدائية (الكثافة والاختراق)؟)).

يعزى ضعف التغطيات التأمينية إلى عدد من الصعوبات الداخلية والخارجية، وهذه الأخيرة هي الأخطر التي تواجه الشركات في قطاع التأمين العربي وتتمثل في:

- تفتقر شركات التأمين وإعادة التأمين في العالم العربي إلى التصنيف، فملاءة الشركات المالية مهمة للغاية وتعبر عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأفراد والجماعات. فهناك شركات تطلب تصنيف مركزها المالي من أجل تعزيز سمعتها

وثقة العملاء بها، ومن ذلك شركة ARIG التي نالت تصنيف BBB وهي من بين الشركات العربية القليلة التي نالت تصنيفا عالميا.

دور التأمين كأحد مصادر تعبئة الأموال والادخار وتمويل الاستثمار محدود جداً، بسبب ضعف أداء شركات التأمين العربية، كونها شركات كثيرة نسبيا وتتنافس على سوق صغيرة الحجم مقارنة بأسواق الدول النامية، مما أدى إلى تفتيت الفروع التأمينية وضعف الموقف المالي لكثير من تلك الشركات من أبرز المعوقات فأغلب شركات التأمين العربية حتى التي بلغ عمرها ٦٠ عاما، لا تتبع سياسات توسعية في عملها.

- كما أنّ مجال تقييم الموجودات (غير المنقولة) بأنه أيضا يشكو من ضعف في العالم العربي، ويلجأ القطاع لشراء الخدمة من الخارج. كما أن شركات تسوية الخسائر ذات المستوى المهني العالي لا تزال نادرة.

إن مجمل الأرقام المتعلقة بالأداء الاقتصادي العربي الذي يغلب عليه الطابع الريعي (العقدة الهولندية) توضح أن السوق التأمينية العربية تتأثر بالظروف الموضوعية، كضعف معدلات النمو الصناعي خارج المحروقات، وانخفاض دخل الفرد الحقيقي وارتفاع متوسط معدل البطالة (٨, ١٤٪/ ٢٠٠٩) والتضخم (٥, ١٠٪/ ٢٠٠٨).

- إفرازات مناخ العولمة المالية وتحديدا اتفاقية الجاتس على سوق التأمين العربي، أين تشجيع سياسة الانفتاح وجذب الاستثمارات الأجنبية ضرورة وواقع مفروض، كما أن فكرة الحماية للشركات الوطنية صعبة في الوقت الحالي، حيث تعمل منظمة التجارة العالمية على تفعيل اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات وإتباع سياسة الأسواق

المفتوحة، ومن تداعياتها السماح للشركات العالمية بالدخول إلى الأسواق التأمينية العربية فهناك هجوم قوي من شركات التأمين العالمية للتواجد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA.

اعتماد أغلب شركات التأمين العربية اعتمادا مفرطاً على شركات إعادة التأمين الدولية، يحد من قدرتها على تطوير إمكانياتها. إذ أنّه بين ٧٠٪ و٨٠٪ من الأقساط المكتتبة محليا يتم دفعها لشركات إعادة التأمين العالمية، الأمر الذي يعتبر معوقا أكبر لتطوير للشركات المحلية، ينضاف إلى ذلك سيطرة عقدة التبعية على الشركات العربية تجعلها تفضل التعامل مع شركات إعادة التأمين الأجنبية.

- عزوف وإعراض فئات واسعة في المجتمع عن التأمين، بسبب عدم التقدير والفهم الجيد لطبيعة وأهمية العملية التأمينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي، أي بعبارة أخرى نقص الوعي التأميني لدى غالبية شعوب المنطقة وحكوماتها، فالكثرة الساحقة من العملاء لا تقرأ بنود العقد كافة الموقع بينها وبين الشركة أو تسيئ تفسيره، وفي ظل غياب ثقافة تأمينية عند الفرد العربي أدى بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من أقساط التأمين، وبالتالي يعيق عولمة شركات التأمين العربية، إذ يصعب على الشركات أن تقدم منتجات تأمينية جديدة دون أن يكون هناك وعي بها أو طلب عليها.
- توضح الأبحاث أن نسبة كبيرة من الجمهور لديهم نظرة سلبية عن عملية التأمين برمتها، وأن شركات التأمين تحصل على أموالهم وتتهرب من مسؤوليتها عند

وقوع الحوادث إضافة إلى أن بعض الأشخاص مرغمون على التأمين لأنهم مطالبون بذلك من بعض الجهات القارضة مثل البنوك.

انحصار التأمين على مجالات وأنشطة محددة، مثل شعبة التأمين على المركبات والأخطار الصناعية، حيث تمثل نسبة الأقساط المكتتبة في هذين الفرعين أكبر من ٥٠٪ من إجمالي قيمة الأقساط المكتتبة بغالبية أسواق التأمين العربية، في حين تمثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى النسبة المتبقية، حيث على سبيل المثال، تمثل نسبة الأقساط المكتتب بها في مجال التأمين على السيارات بالجزائر ٤٩٪ عام ٢٠١٠.

- رفض شرائح كبيرة من الأفراد والشركات لفكرة التأمين بسبب الوازع الديني، والتشكيك في مدى شرعية التأمين. ولم ينجم عن هذا التشكيك عدم إقبال وتردد رجال الأعمال العرب على الأخذ بالعملية التأمينية فحسب، ولكن أيضاً في عزوفهم عن تأسيس وإقامة الشركات التي تقوم بالتأمين أو إعادة التأمين.
- اعتماد شركات التأمين العربية بصورة كبيرة في تسويق منتجاتها على أسلوب تقليدي هو الاتصال المباشر مع العملاء المرتقبين بخاصة في الدول التي يسود فيها نظام الاقتصاد الموجه، بينما يظهر دور تسويق البنوك في تأمينات السيارات ووثائق السفر، كما تعتمد الشركات على ترويج وثائق التأمين على الممتلكات بنسبة ٩٥٪ في معظم الأقطار العربية بينما تصل نسبة التأمين على الحياة في السعودية على سبيل المثال إلى ٥٪ فقط.

- القيود على شركات التأمين عندما ترغب في فتح فروع إقليمية لها خارج دولها في المنطقة الواحدة، إلى جانب هواجس ومخاوف شركات التأمين العربية من التعرض للخسارة حين اقتحام الأسواق الدولية.
- عدم استقرار البيئة القانونية التي يعمل في ظلها القطاع التأميني وغياب الشفافية في المعلومات لدى الوصاية.
- عدم كفاية المهلة المعطاة من الوصاية لشركات التأمين العربية للتكيف مع النظام المحاسبي العالمي.
- عدم وجود سياسة واضحة لصياغة الأسعار مما يؤدي إلى ظهور شركات ليس لها مصداقية.
- غياب فكرة الاندماج والتنسيق الفعّال بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية.
- نقص فادح في المعاهد المتخصصة في تدريب الكوادر التأمينية وتخصيص الكفاءات العربية.
- عدم الوعي الكافي بالدور المهم لوسيط التأمين.
- تعثر تطبيق التأمين الطبي الإلزامي، والتأمين ضد الكوارث الطبيعية.
- اختلاف قوانين التأمين في المنطقة وتشتتها وعدم ملاءمتها للواقع الراهن.
- اعتبار قرارات الاتحاد العام العربي للتأمين غير ملزمة، وتصنيفها ضمن القرارات الاسترشادية.

مما سبق، نستنتج بأن الوضع الراهن لأداء سوق التأمين العربي يتصف بأنه مازال ناشئا وفي بداياته لتدني مستويات الاكتتاب التأميني، فحجم أقساط التأمين منخفض بسبب تدني الوعي بمنتجات التأمين في أوساط العامة الذي يظل واحدا من الأسباب الرئيسة التي تعرقل تطور هذه الصناعة في المنطقة، وربما كان التحدي الكبير الذي يواجه صناع القرار هو الارتقاء بالوعي العام للناس من خلال التثقيف المباشر للعملاء[1].

ثانيا: تحليل المؤشرات الأدائية لسوق التأمين العربي

١/ تحليل مؤشرات إجمالي الأقساط والكثافة والاختراق

١-١- تحليل مؤشر إجمالي الأقساط

(١) معلومات مستقاة من المادة العلمية والمواقع الإلكترونية التالية:

- برت دكاش: شركات التأمين العربية (مواجهة خسائر الاستثمارات المالية)، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٤٩، ٢٠٠٩

- خالد سعود: صناعة التأمين العربي (الواقع والمستقبل)، مجلة رسالة التأمين، العدد ٤، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ص.٢-٥

- http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=286984&issueno=9598 (Consulté le 22-10-2011)

- http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=27 (Consulté le 22-10-2011)

جدول يوضح مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة للدول العربية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

(مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإمارات	٧٢٨	٨٠١	٨٥٦	١٤٩٣	١٨٦٢	٢٧٢٦	٣٥٥٥	٥٠١٦	٥١١٣	٥٨٧٥	٦٦٤١	٧١٩٠
السعودية	٧٥٧	٩٩٢	٩٠٤	١١٩٦	١٤٠٢	١٥٩٠	٢٢٦٩	٣٠٧٠	٣٨٩٦	٤٦٨٢	٤٩٧١	٥٤٥٥
المغرب	٩٦٤	٩٥٥	١٠٩٧	١٣٧٢	١٤٧٨	١٦٧٥	٢١٥٣	٢٥٣٨	٢٥٨٣	٢٥٩٢	٢٨٥٩	٢٨٥٧
مصر	٥٩٨	٥٦٢	٥٠٧	٦١٢	٧٦٠	٨٤٣	١٠٩٠	١٣٨٩	١٥٦٥	١٥٨٥	١٧١٤	١٨١٨
قطر	١٥٨	-	-	٢٨٣	٣٦٠	٥٧٣	٥٣٨	٦٤٥	٧٧٣	٨٦٥	٩٦١	١٣٠٠
لبنان	٤٩٨	٤٧٦	٥١٦	٥٧٧	٦٦٤	٦٥٦	٧٦١	٨٨١	٩٥٢	١٠٧٤	١٢٢١	١٢٩٥
الجزائر	٢٦٠	٢٨٥	٣٦٥	٤٨٠	٥٧١	٦٢٥	٧١١	١٠٣١	٧٩٧	١١٦٢	١٢٠١	١٢٥٠
الكويت	١٩٨	٢٥٩	٣١١	٣٩٣	٤٩٨	٦٢٨	٧٣٤	٩١٤	-	٧١٩	٨١٢	٩٧٠
تونس	٣٣٢	٣٢٠	٣٧٩	٥٥٤	٥٩٣	٦٠٤	٦٩٤	٧٨١	٧٥٨	٧٧٦	٨١٢	٨١٦
الأردن	١٩٨	١٧٠	٢٠٧	٢٨٤	٣٠٩	-	-	٤٥٢	٥١٠	٧١٩	٦٢٢	٦٥٩

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يوضح مؤشر الترتيب العالمي للدول العربية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإمارات	٤٩	٤٩	٥٠	٤٨	٤٨	٤٨	٤٦	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٤
السعودية	٤٨	٤٥	٤٩	٥٢	٥٣	٥٤	٥٢	٥٠	٤٨	٤٧	٤٦	٤٦
المغرب	٤٦	٤٦	٤٨	٥٠	٥١	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٢	٥٣	٥٣
مصر	٥٠	٥٥	٥٧	٥٩	٥٨	٦٠	٥٩	٥٧	٥٧	٥٨	٥٨	٥٩
قطر	٨٨	-	-	٨٤	٧٧	٧٣	٨٠	-	٧٢	٦٩	٧٣	٦٤
لبنان	٥٦	٥٧	٥٦	٦٠	٦٢	٦٥	٦٨	٧١	٦٤	٦٦	٦٣	٦٥
الجزائر	٦٩	٧٢	٦٨	٦٥	٦٤	٦٨	٧١	٦٥	٧٠	٦١	٦٤	٦٧
الكويت	٧٦	٧٥	٧٤	٧٢	٧٠	٦٦	٦٩	٦٨	-	٧٩	٧٨	٧٤
تونس	٦٣	٦٥	٦٥	٦٣	٦٣	٧٠	٧٢	٧٢	٧٤	٧٤	٧٧	٧٧
الأردن	-	٨٥	٨٣	٨٣	٨٦	-	-	٨٦	٨٤	-	٨٤	٨٤

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يوضح مؤشر الحصة السوقية العالمية للدول العربية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

(٪)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإمارات	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٨	٠,١٨
السعودية	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١٠	٠,١١	٠,١٤	٠,١٦
المغرب	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦
مصر	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤
قطر	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	-	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣
لبنان	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣
الجزائر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣
الكويت	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	-	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢
تونس	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
الأردن	-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠١	-	٠,٠١	٠,٠١

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يوضح مؤشر أقساط التأمين على الحياة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ (مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإمارات	٩٩	١٤٩	٢٠٠	٢٥٤	٣٣٦	٤١٨	٦١٧	٩٣٧	٧٣٢	٩٣٦	١٢٢٦	١٤٤٣
المغرب	٢٨٠	٢٧٥	٣٦٢	٣٢٣	٣٦٨	٤٦٩	٧١٦	٩٣٧	٨٢٥	٨٢٧	871	٩٣٠
مصر	١٨٢	١٧٤	١٥٥	٢١١	٣٠٠	٣٥٦	٥١٦	٦٣٥	٧٠٤	٦٤٧	740	٧٨٥
لبنان	٨٨	٨٤	١٠٣	١٨٠	٢٠٢	٢٠٩	٢٧٨	٢٩٠	٢٣٢	٢٦٢	٣٤٣	٣٧٧
السعودية	١٣	١٣	٣٨	٥٠	١٧	١٩	٦٦	١٥٨	٢٦٧	٣٤٠	٢٨٩	٢٣٥
الكويت	٣٤	٦٠	٧٤	٩٥	٩٦	١١٣	١٣٢	٢١١	–	١٤٩	١٨٥	١٨١
تونس	٢٦	٢٨	٣٢	٤٣	٤٩	٥٤	٧٣	٨٩	١٠٠	١٠٢	١١٩	١٢٣
الجزائر	١٥	١٣	١٥	٢٦	٢٩	٣٩	٤٤	٨٣	٦٣	٨٧	103	٨٩
الأردن	–	٢٤	٢٦	٣٢	٣٢	–	–	٥١	٤٩	–	٥٦	٦٢
قطر	٩	–	–	١٢	١٨	٢٦	٢٩	–	–	–	٥٤	٥٨

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

جدول يوضح مؤشر أقساط تأمين غير الحياة للدول العربية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

(مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإمارات	٦٢٩	٦٥٢	٦٥٦	١٢٣٩	١٥٢٦	٢٣٠٨	٢٩٣٨	٤٠٧٩	٤٣٨١	٤٩٣٩	٥٤١٥	٥٧٤٧
السعودية	٧٤٤	٩٧٩	٨٦٦	١١٤٦	١٣٨٥	١٥٧١	٢٢٠٣	٢٩١٢	٣٦٢٩	٤٣٤٢	٤٦٨٢	٥٢٢٠
المغرب	٦٨٤	٦٨١	٧٣٥	١٠٤٩	١١١١	١٢٠٦	١٤٣٧	١٦٩٢	١٧٥٨	١٧٦٤	1989	١٩٢٧
الجزائر	٢٤٦	٢٧٢	٣٥١	٤٥٤	٥٤٢	٥٨٦	٦٦٦	٩٤٨	٧٣٤	١٠٧٥	1099	١٢٥٠
قطر	١٤٩	-	-	٢٧١	٣٤١	٥٤٨	٥١٠	-	٧٧٣	٨٦٨	٩٠٨	١٢٤٢
مصر	٤١٦	٣٨٨	٣٥٣	٤٠٠	٤٦١	٤٨٧	٥٧٤	٧٥٤	٨٦١	٩٣٨	973	١٠٣٣
لبنان	٤١٠	٣٩٢	٤١٣	٣٩٧	٤٦٢	٤٤٧	٤٨٣	٥٩٠	٧٢٠	٨١٢	٨٧٨	٩١٨
الكويت	١٦٤	١٩٩	٢٣٧	٢٩٨	٤٠٣	٥١٥	٦٠٢	٧٠٣	-	٥٦٩	٦٢٧	٧٨٩
تونس	٣٠٦	٢٩٢	٣٤٧	٥١١	٥٤٥	٥٥٠	٦٢١	٦٩٢	٦٥٨	٦٧٣	٦٩٤	٦٩٤
الأردن	-	١٤٥	١٨١	٢٥١	٢٧٧	-		٤٠١	٤٦٠	-	٥٦٥	٥٩٨

Source: Revue Sigma (N°6/2001)(N°3/2013), Suiss-re 2000-2012

في عام ١٩٩٧ كان رقم الأعمال في الوطن العربي ٥,٢ مليار دولار، وفي عام ١٩٩٩ وصل حجم أقساط التأمين ٥,٧٦ مليار دولار، منها ٨٥٪ لتأمينات غير الحياة و١٥٪ المتبقية لتأمينات الحياة، ليرتفع عام ٢٠٠٠ بشكل طفيف إلى ٦,٤ مليار دولار، وتشير إحصائيات ٢٠٠٢ إلى بلوغ الأقساط ٥,٨ مليار دولار، مع نفس التوزيع على الفرعين،

وهو ما يعني أن السوق العربية للتأمين في أحسن الأحوال لا تمثل سوى ٢٥, ٠٪ من إجمالي الأقساط العالمية، ثم شهد قطاع التأمين في العالم العربي تطورا ملموسا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المباشرة للسوق العربي ليصل إلى ٧, ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو بلغ ٨٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠ (بلغت ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥)، ويستحوذ سوق التأمين الخليجي على ٥٣٪ منه، وخلال عام ٢٠١٠ بلغ إجمالي تحصيل الأقساط لقطاع التأمين العربي ٨, ٢٣ مليار دولار أمريكي، تشكل ٥٥, ٠٪ فقط من السوق العالمي، كما أن ٧٧٪ منها عبارة عن أقساط التأمين العام، و١٣٪ تأمينات حياة، أما بالنسبة لخريطة توزيع الأقساط عبر الوطن العربي فنجد ٤١٪ من الأقساط تأتي من الدول العربية في إفريقيا و٣٧ لدول الخليج العربي و٢٢٪ بالنسبة لباقي الدول العربية في آسيا.

إن سوق التأمين العربية في وضع مثولي يتيح لها التنفس عالميّا، فالظروف الذاتية والموضوعية مواتية بشكل عملي للقيام بترتيب البيت كمجموعة اقتصادية إقليمية لها ثقلها العالمي، خصوصا وأن أقساط التأمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA (دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام وبلدان شمال أفريقيا) سجّلت نمواً لتصل إلى ٢٧ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٢، على الرغم من التحديات الناجمة عن أحداث الربيع العربي والتوترات الجيوسياسية، وتُشير التوقعات الحالية إلى إمكانية نمو أسواق التأمين العربية إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار لعام ٢٠١٥.

ويبقى حجم الأقساط العربية مجتمعة ضئيل، إذ لا تساوي حجم أقساط التأمين لدولة أوروبية واحدة تعدادها الديمغرافي ٠,٥ مليون نسمة، مثل لوكسمبورغ ٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٢، مما يطرح الكثير من علامات الاستفهام والتعجب. أما تأمينات الحياة ففي بعض الدول العربية بحدود ١٥-٢٠٪ وعالميا تصل إلى ٥٨٪، ولازال إسهام التأمين الصحي لا يتجاوز ٦٪ عموما، فالقطاع لم يواكب نمو القطاعات المختلفة، وخاصة القطاع المالي مثل البنوك، وبالرغم من أهمية الفلاحة في العديد من العالم العربي لا زال الإقبال على التأمين الزراعي ضعيف جدا، ويلاحظ أيضا تأمين السيارات يشكل نحو ٣٣٪ من حجم السوق، ما يؤكد وجود إمكانية لتحقيق نمو إضافي ممزوج بما تكتسيه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهمية بالغة في تعزيز مكانة القطاع. وقد بلغ عدد شركات التأمين العربية ٣٩٧ شركة عام ٢٠٠٣، وانتقل إلى ٤٠٠ شركة منها ١٥ لإعادة التأمين عام ٢٠٠٦.

حسب مجلة الاقتصاد والأعمال المتخصصة في ترتيب شركات التأمين العربية المدرجة في أسواق المال، وشمل الترتيب ١١٧ شركة عام ٢٠١٢، ويعتمد على أربع معايير: الرسملة السوقية، الأقساط، الموجودات، الأرباح. حيث تستأثر شركات التأمين الخليجية بحصة الأسد لاسيما قطر، السعودية، الإمارات (قطر للتأمين، التعاونية للتأمين السعودية، أبو ظبي الوطنية للتأمين الإماراتية، الشركة الإسلامية العربية للتأمين، وفاء للتأمين المغاربية، الخليج للتأمين وإعادة التأمين، المجموعة العربية للتأمين البحرينية ... إلخ).

١- ٢- تحليل مؤشري الكثافة والاختراق

جدول يوضح مؤشر الكثافة التأمينية للدول العربية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

(دولار/ فرد)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإمارات	٢٧١,١	٣٠٢,٤	٣١٧	٣٥٠,٢	٤١٤,٢	٥٨٥,٤	٨١١,٦	١١١٤	١١١١,٨	١٢٤٨,١	١٣٨٠	١٤٦٤,٢
قطر	٢٦٣,٥	–	–	٤٤٤,٤	٤٤٢,٣	٦٨٣,٥	٦٤٠,٢	–	٥٤٨,٦	٦١٨,٨	٦٦٠	٦٩٥,٩
الكويت	١٠٤,٢	١٣١,٥	١٥٤,١	١٦١,٢	١٨٥,٥	٢٢٧,٢	٢٥٧,٣	٣١٣	–	٢٣٥,٥	٢٨٩	٣٣٧,١
لبنان	١٥١,٤	١٣٣,٧	١١٦,١	١٢٦,٧	١٨٥,٦	١٨١,٥	١٨٥,٧	٢١٢,٦	٢٢٥,٥	٢٥٢,٥	٢٨٧	٣٠١,٩
السعودية	٣٦,٩	٤٧,٢	٤١,٦	٥١,٤	٥٧,١	٦٣,١	٩١,٧	١٢١,٤	١٥١,٥	١٧٨,٤	١٨٥	١٩٠,٢
الأردن	–	٢٤,٨	٤٠,١	٥٢,١	٥٤,٢	–	–	٧٣,٨	٨٠,٧	–	٩٩	١٠٢,٥
المغرب	٣٤	٣٢,٨	٣٧	٤٤,٩	٤٧	٥٢,٤	٦٨,٩	٨٠,٣	٨٠,٧	٨٠	89	٨٧,٦
تونس	٣٤,٧	٣٣,١	٣٨,٨	٥٥,٣	٥٨,٧	٥٩,٢	٦٧,٢	٧٤,٨	٧٣,٨	٧٤,٨	٧٧	٧٦,٣
الجزائر	٨,٢٠	٩,٢٠	١١,٧	١٤,٨	١٧,٤	١٨,٧	٢١	٣٠	٢٢,٩	٣٢,٨	33	٣٤,٥
مصر	٨,٧٠	٨,٧٠	٧,٨	٨,٩	١٠,٣	١١,٢	١٤,٤	١٨,١	١٨,٩	١٨,٨	21	٢١,٧

المصدر: مجلة Sigma

جدول يوضح مؤشر الاختراق التأميني للدول العربية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

(٪ من الـPib)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المغرب	٢,٧٩	٢,٨٢	٣,٠٠	٢,٧٠	٢,٨٧	٢,٩٠	٣,٤٠	٢,٩٠	٢,٨٠	٢,٨٠	2.9	٢,٩٥
لبنان	٢,٦٣	٢,٧٠	٢,٧٨	٣,٠٦	٣,١٥	٣,٠٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,١٠	٢,٨٠	٢,٩	٢,٨٥
الأردن	–	١,٩٢	٢,٢٣	٢,٦٧	٢,٥٩	–	–	٢,٣٠	٢,٣٠	–	٢,٤	٢,١٣
الإمارات	١,١١	١,٢٥	١,٢٨	١,٦٥	١,٥٣	١,٧٠	١,٩٠	٢,٠٠	٢,٥٠	٢,١٠	١,٨	١,٩٨
تونس	١,٦٩	١,٦٠	١,٨٠	٢,٠١	٢,٠٧	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٩٠	١,٧٠	١,٨	١,٨٠
السعودية	٠,٤٤	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,٥٠	٠,٦٠	٠,٦٠	١,٠٠	١,١٠	٠,٩	٠,٧٥
مصر	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٥٩	٠,٧٩	٠,٧٠	٠,٨٠	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٨٠	٠,٧٠	0.7	٠,٧٣
قطر	١,٠٩	–	–	١,٢٣	١,٠٩	١,١٠	٠,٩٠	–	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٥	٠,٦٣
الجزائر	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٦٥	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٨٠	0.7	٠,٦٧
الكويت	٠,٥٢	٠,٧٩	٠,٩٥	٠,٩٣	٠,٧٩	٠,٧٠	٠,٦٠	٠,٦٠	–	٠,٥٠	٠,٥	٠,٥٠

المصدر: مجلة Sigma

جدول يوضح عدد السكان والناتج المحلي الخام للوطن العربي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠

الوحدة: عدد السكان: مليون نسمة؛ الناتج المحلي الخام: مليار دولار

المغرب	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣٠,١	٣٠,٦	٣١,١	٣١,٥	٣٢,١	٣٢,٢	٣٢,٣	٣٢,٤
الناتج المحلي الخام	٤٩,٨	٥٦,٤	٥٨,٩	٥٥,٩	٧٣,٤	٨٧	٩١	٩٢
نصيب الفرد من الـ Pib	١٦٥٥	١٨٤٤	١٨٩٧	٢٠٨٨	٢٢٩٠	٢٧١٠	٢٨٢٦	٢٨٣٩
مصر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٦٧,٣	٦٨,٦	٦٩,٩	٧١,٣	٧٢,٧	٧٦,٨	٨٣	٨٤,٥
الناتج المحلي الخام	٨١,١	٧٨,٦	٨٩,٥	١٠٧,٣	١٢٧,٩	١٥٨	١٨٨	٢١٩
نصيب الفرد من الـ Pib	١٢٠٥	١١٤٥	١٢٧٩	١٥٠٥	١٧٥٩	٢٠٥٧	٢٢٦٥	٢٥٩١
لبنان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٩١	٣,٩	٤,١	٤,٢	٤,٣
الناتج المحلي الخام	١٩,٧	٢١,٧	٢٢,١	٢٣,٢	٢٤,٦	٢٦	٣١	٣٩
نصيب الفرد من الـ Pib	٥١٥٠	٥٦٢٩	٥٦٦٥	٥٩٤٥	٦٢٤٣	٦٣٤١	٧٣٨٠	٩٠٦٩
الكويت	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٢,٥	٢,٦٤	٢,٨٦	٣,٠٥	٣,٣٢	٢,٩	٣	٣,١
الناتج المحلي الخام	٤٧,٨	٥٩,٤	٨٣,٨	١٠١,٩	١١٢,١	١٥٢	١٠١	١٣٣
نصيب الفرد من الـ Pib	١٩٢٥٢	٢٢٤٧٢	٢٩٢٣٩	٣٣٣٨٩	٣٣٦٥٦	٥٢٤١٣	٣٣٦٦٦	٤٢٩٠٣
قطر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٠,٧٢	٠,٧٥	٠,٧٩	٠,٨٣	٠,٨٨	١,٣	١,٤	١,٥
الناتج المحلي الخام	٢٣,٥	٣١,٧	٤٢,٤	٥٢,٧	٦٣,٨	١٢٠	٩٣	١١٩
نصيب الفرد من الـ Pib	٣٢٧٧٧	٤١٩٧٦	٥٣٣٤٥	٦٢٩١٤	٧٢٣٧٦	٩٢٣٠٧	٦٦٤٢٨	٧٩٣٣٣
عمان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٩

الناتج المحلي الخام	٢١,٨	٢٤,٧	٣٠,٨	٣٥,٦	٤٠,٣	٥٣	٥٣	٥٧
نصيب الفرد من الـ Pib	٩٣٠٥	١٠٢٤٤	١٢٢٨٩	١٣٩٣٦	١٥١٥٨	١٩٦٢٩	١٨٩٢٨	١٩٦٥٥
السعودية	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٢١,٩	٢٢,٥	٢٣,١	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٥,٣	٢٥,٧	٢٦,٢
الناتج المحلي الخام	٢١٤,٥	٢٥٠,٣	٣١٥,٣	٣٤٨,٦	٣٧٧,١	٥٠٠	٣٩٠	٤٣٥
نصيب الفرد من الـ Pib	٩٧٦١	١١٠٩٥	١٣٦٤٠	١٤٧٢٦	١٤٧٠٨	١٩٧٦٢	١٥١٧٥	١٦٦٠٣
الجزائر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣١,٨	٣٢,٣	٣٢,٩	٣٣,٢	٣٤,١	٣٤,٤	٣٤,٩	٣٥,٤
الناتج المحلي الخام	٦٧,٨	٨٥,١	١٠٢,٨	١١٦,٤	١٣٥,٤٠٠	١٦٩	١٣٠	١٥٣
نصيب الفرد من الـ Pib	٢١٢٩	٢٦٣١	٣١٢٥	٣٤٩٩	٣٩٧٦	٤٩١٢	٣٧٢٤	٤٣٢٢
الإمارات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣,٥	٣,٦	٤,١	٤,٢	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٧
الناتج المحلي الخام	٨٨,٥	١٠٦,٣	١٣٣,٥	١٦٤,٨	١٩٢,١	٢٥٣	٢٠٥	٢٨٠
نصيب الفرد من الـ Pib	٢٤٩٣٣	٢٨٩٦٤	٣٢٥٣٤	٣٨٩٨٤	٤٢٢٧٣	٥٦٢٢٢	٤٤٥٦٥	٥٩٥٧٤
تونس	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٩,٨	٩,٩	١٠,١	١٠,٢	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٦
الناتج المحلي الخام	٢٦,٩	٢٩,٢	٢٨,٩	٣١,١	٣٥,١	٤٠	٤٠	٤٥
نصيب الفرد من الـ Pib	٢٧٣٤	٢٩٤٥	٢٨٨٧	٣١٠١	٣٤٢٣	٣٨٤٦	٣٨٠٩	٤٢٤٥
الأردن	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٥,٢	٥,٣	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٦,١	٦,٣	٦,٥
الناتج المحلي الخام	١٠,٢	١١,٤	١٢,٧	١٤,٢	١٥,٨	٢٠	٢٢	٢٧
نصيب الفرد من الـ Pib	١٩٥٠	٢١٣٠	٢٣٢٢	٢٥٤٦	٢٧٦٦	٣٢٧٨	٣٤٩٢	٤١٥٣

المصدر:

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة (http://www.arabmonetaryfund.org)،

٢- الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاء وقواعد المعلومات بجامعة الدول العربية (http://www.arableagueonline.org)

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أقل المناطق في العالم من حيث كثافة الخدمات التأمينية فهي محصورة بين ٧,٢١ إلى ١٤٦٤ دولار للفرد عام ٢٠١٢، وقد بلغ تعداد العرب ٣٧٠ مليون نسمة تمثل ٦,٥٪ من سكان العالم، وتكشف معدلات اختراق الخدمات التأمينية التي أحرزتها المنطقة العربية عن تخلف صناعة التأمين العربية، إذ ما زالت منخفضة جدا بالمقارنة بالمقاييس العالمية، تعد من بين الأدنى على مستوى العالم، أي دون الواحد بالألف من الناتج المحلي، وهذا الأخير بلغ ٢٣٦٥ مليار دولار نهاية عام ٢٠١١ مقارنة بالمعدلات العالمية ٦,٥٪ عام ٢٠١٢، وذلك يعود للاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية، ويتفاوت هذا المعدل بين الدول ما بين ٠,٥ إلى ٢,٩٥٪، ومع ذلك تعمل شركات التأمين العالمية الكبرى على ترسيخ أقدامها بالتوغل في نشاط التأمين ضد المخاطر ذات الفرص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأن الدول العربية منتشرة في القارتين الآسيوية والأفريقية، لتوفر عوامل الجذب بعد كشف النقاب عن خطط الإنفاق الحكومي الضخمة، في ظل تسجيل احتمالات النمو الاقتصادي قوية، مدفوع بتعهد الحكومات تخصيص أغلفة مالية بمليارات الدولارات، والمدعومة بارتفاع أسعار النفط، وقبل ذلك قادت التغيرات العالمية المتلاحقة في مجال التأمين، إلى اتجاه الدول العربية منذ عام ١٩٩١ إلى الترخيص بإنشاء شركات برؤوس أموال أجنبية، وكانت دول الخليج والأردن ولبنان مصر أوائل الدول في هذا المجال[1].

---

(١) معلومات مستقاة من المادة العلمية والمواقع الإلكترونية التالية:

- الموقع الإلكتروني للاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر <<بنك معلومات التأمين العربي>> (http://www.gaif-1.org)

٢/ تشخيص مكانة ووزن الأسواق الخليجية

٢- ١- تشخيص مكانة الإمارات

- برت دكاش: شركات التأمين العربية <<مواجهة خسائر الاستثمارات المالية>>، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٤٩، ٢٠٠٩ (http://www.Aliktissadwalaamalmagazine)
- جوزيف فخور: بداية النهضة التأمينية العربية، مجلة البيان، العدد ٣٤٠، ٢٠٠٠، ص ص.٥٥-٦٠
- الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط ٢٢-١٠-٢٠١١

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=286984&issueno=9598)، - خالد الحسن: صناعة التأمين العربي <<الواقع والمستقبل>>، مجلة رسالة التأمين، العدد ٤، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ص.٣-٧
- معتصم سليمان: الدور الاقتصادي للتأمين العربي في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر، ١٩٩٥، ص ص.١١١-١٤٤
- عبد اللطيف الريس: الوضع الراهن لأسواق التأمين العربية ومستقبلها في الاقتصاد الدولي الجديد، مجلة الرائد العربي، العدد ٧١، دمشق، سوريا، ٢٠٠١، ص ص.١٩-٢٠
- ترتيب مجلة الاقتصاد والأعمال لشركات التأمين العربية للأعوام من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (http://*www.iktissad.com*)
- تقرير مناخ الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (١٩٩٨-٢٠١٢)(http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2012_full.pdf)
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، ٢٠٠٣-٢٠١٢ (http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep_2012.pdf)، ١٧-١-٢٠١٣
- موقع النفط والغاز الطبيعي العربي (http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_20.htm)، ٢٢-١٠-٢٠١٢
- التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين، المنامة، البحرين

(http://www.arig.net/mc_reports.asp)، ٢٨-١٠-٢٠١١
- Peter. V and Maher. H: Promoting the growth and competitiveness of the insurance sector in the Arab world (Booz Allen Hamilton), pp.3-11

يعتبر عام ١٩٩٠ بداية للطفرة في سوق التأمين في الإمارات، الذي أصبح تنافسي يضم ٥٦ شركة تأمين وطنية وأجنبية، تمارس عملها من خلال فروعها التي بلغ عددها ١٣٦ فرعا بالإضافة إلى وكالاتها في الدولة والبالغ عددها ١٥ وكالة. وفي السياق نفسه، فقد تجاوز حجم أقساط سوق التأمين في الإمارات حالياً ٢٤,٧ مليار درهم عام ٢٠١٢، وكان حجم السوق ٥,٨ مليار درهم عام ٢٠٠٢، لتصبح أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تليها السوق السعودية ثم السوق المغربية، رغم ثقل تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي أثرت في حركة القطاعات الاقتصادية كافة خصوصاً قطاع الإنشاءات، إن ما يصل إلى نحو ٨٥٪ من كمية الوثائق في الإمارات يأتي من التأمين على غير الحياة. وبالموازاة مع ذلك، يُتوقع تعاظم إسهام تأمينات الحياة في المستقبل المنظور، ومن المتوقع أن ينمو التأمين الصحي بشكل جيد مع تطبيق إلزامية هذا التأمين في الدولة، فحجمه عام ٢٠١٠ يصل إلى نحو ٣،١ مليار درهم. وحسب دراسة أجرتها غرفة تجارة وصناعة دبي فإن نمو سوق التأمين على الحياة في الإمارات يتطور بنسبة ٨٪ سنوياً، وأن نمو سوق التأمين بقطاعاته الأخرى يتطور بمعدل نمو سنوي تراكمي قدره ١١٪، مع ارتفاع الطلب على منتجات التأمين الناجم عن زيادة عدد السكان في البلاد، ولا يزال القطاع تسيطر عليه الشركات الأجنبية، حيث يتم تصميم معظم المنتجات للوافدين، في حين تعمل الشركات المحلية غالبا في التأمينات العامة (الحوادث والديون ٥٥,٥٪، التأمين ضد الحرائق، التأمين البحري والجوي بنسبة ١٤,٧% و١٤,١٪).

تحتل الإمارات المرتبة الرابعة في مؤشر التغلغل لعام ٢٠١٢ رغم الركود الذي أصاب عدة قطاعات لاسيما التأمين الهندسي، لكن عند مقارنته بالدول الغربية المتقدمة نجد أنه لا يزال متواضع جدا، وقد استطاع قطاع التأمين الإماراتي رفع نسبة انتشاره في السوق إلى ٢،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام ٢٠٠٩، وحققت صناعة التأمين الإماراتية نقلة متميزة في الألفية الثالثة أسهمت بشكل كبير في عملية الإنماء التي تشهدها في مختلف المجالات، ومن المتوقع أيضا تسجيل تغيرات أخرى كثيرة بصورة متسارعة خلال السنوات المقبلة، وتعود أسباب النمو المطرد لحجم صناعة التأمين الإماراتي كونه مدفوع بعدة ظروف[1]:

- تعد الإمارات ثاني اقتصاد عربي من حيث الحجم، والأولى من ناحية الحرية الاقتصادية والشفافية، والاقتصاد الأكثر تطوراً في الجزيرة العربية، وذكر تقرير لبيت الاستثمار العالمي أن الاستقرار الاقتصادي انعكس بصورة إيجابية على قطاع التأمين، لينمو إجمالي تحصيل الأقساط بمعدل نمو سنوي مركب بلغت نسبته ٥, ٢٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول التقارير السنوية عن نشاط شركات التأمين العاملة بالإمارات، ينظر إلى المواقع الشبكية التالية:
- الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء (http://www.uaestatistics.gov.ae)
- الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الإماراتية (http://www.economy.ae)
- الموقع الإلكتروني لهيئة التأمين الإمارتية (http://www.ia.gov.ae)
- الموقع الإلكتروني لجمعية الإمارات للتأمين (http://www.eia.ae)

- انتعاش بعض القطاعات على غرار النفط والصناعة والبناء والعمران، بسبب الحراك الديناميكي على ضوء المشاريع الاستثمارية الكبرى المعلن عنها، حيث تؤثر إيجابا في التأمينات المؤسسية والفردية.
- مرونة التشريعات الجديدة التي أدخلت تأمينات إلزامية جديدة كالتأمين الصحي، ومن المتوقع أن يؤدي النمو السريع للقطاع الخاص وفتح أسواق العقارات، إلى زيادة الطلب على التأمين العقاري.
- تتمتع سوق تأمين الأشخاص بميزة تغير المفاهيم التقليدية للحماية الاجتماعية وتراجع معدل الوفيات، بسبب عدم وجود كوارث طبيعية، ويتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى الدخل، ونمو السكان من الوافدين الغربيين، إلى نمو السوق ليتسع لبوالص التأمين على الحياة مع عامل الادخار.
- تحصل شركة دبي للتأمين وإعادة التأمين على جائزة أفضل مشغل للتكافل عام ٢٠١١ من قبل مجلة World Finance، والإمارات مرشحة لأن تصبح مركز عالمي للتأمين الإسلامي، والإمارات تحتل المرتبة الثانية خليجيا في التكافل بنحو ٦٤٠ مليون دولار.

٢- ٢- تشخيص مكانة السعودية

يشهد سوقها حاليا طفرة وحركة نشطة ومنافسة كبيرة بين الشركات، إذ يعد ثاني أكبر سوق في العالم العربي، فقد بلغت قيمة الأقساط المكتتبة ٥٤٥٥ مليون دولار عام ٢٠١٢، وبلغ معدل النمو السنوي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ حدود ٥٢٪، ومنه فقد حافظت

على نموها رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة للأزمة المالية العالمية، ويرتقب أن يتضاعف رقم أعمال القطاع خلال السنوات القادمة، بنسبة نمو تقدر بنحو ١٢,٥٪ ليصل نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٠٠٤ مليون دولار بزيادة إسهام قطاع التأمين التعاوني. ورغم ذلك إلا أن حجم التغطية التأمينية لا تزال دون المستوى المتوقع والموازي لحجم النشاط الاقتصادي بالمملكة، فهناك فجوة بين حجم السوق الفعلي والحجم الافتراضي له، مما يعني أن هناك جزءاً كبيراً مهدر، وعرفت فروع سوق تغيرات ملموسة، إذ يمثل التأمين الصحي ٥٣٪ من الإجمالي، يليه التأمينات العامة بـ ٤١٪ عام ٢٠١٠. ومن هذه الأرقام فإن تركيبة المحفظة التأمينية طرأ عليها تحولات ملحوظة، ففي عام ٢٠٠٦ كانت النسبة تمثل ٣٢٪ و٦٥٪ من الإجمالي على الترتيب، أمّا فيما يخص الكثافة فلا تزال دون الطموح، حيث بلغت ٦٤٣,٩ ريالات أي ١٩٠,٢ دولار للفرد، حيث وصل عدد السكان إلى ٢٨,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٢، وهذا المعدل يبقى محدود مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتجاوزه بأضعاف، ويحتل سوق التأمين السعودي مراتب متأخرة في مؤشر الاختراق، رغم ارتفاعه من ٠,٤٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١,١٪ عام ٢٠١٠ وأخيرا تدحرج إلى ٠,٧٥٪ عام ٢٠١٢ من مجمل الناتج القومي مع مقارنته بدول أخرى، وهناك عدة عوامل أثّرت على عمق التأمين في المملكة، أهمها الخصائص التي تميز الناتج المحلي الإجمالي حيث تسيطر المحروقات بنسبة تتراوح ما بين ٤٨٪ إلى ٦١٪. وبلغ الـPib حدود ٢٧٤٤ مليار من الريالات عام ٢٠١٢.

تعكس سوق التأمين السعودي فرص للتوسع أكثر، إذ يتوقع استمرار نمو السوق بمعدلات مطردة خلال السنوات المقبلة نتيجة العوامل الدافعة التالية[1]:

- التطور التنظيمي والتشريعي، الذي طال جميع مفاصل قطاع التأمين، إذ يعد إدخال إلزامية التأمين الصحي التعاوني والسيارات حيز التطبيق منعرج حاسم في تاريخ القطاع، وخصوصا التأمين الصحي على المقيمين الأجانب والمقدر عددهم بـ ٦ ملايين.
- الوتيرة المتسارعة لتطور الصيغة الشرعية في الأعوام الأخيرة، جعل المملكة أكبر سوق تكافلية في العالم، حيث نالت الصدارة عام ٢٠٠٩ بمساهمات تأمينية بلغت قيمتها نحو ٣,٨٦ مليار دولار، بعد مضي خمس سنوات من تفعيل نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني عام ٢٠٠٤ بتولي مؤسسة النقد العربي السعودي تنظيم

---

(١) لمزيد من التفصيل حول تقارير مسح سوق التأمين السعودي، ينظر إلى المواقع الشبكية التالية:
- الموقع الإلكتروني لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (http://www.cdsi.gov.sa)
- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار السعودية (http://www.sagia.gov.sa)
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التأمين (http://www.sama.gov.sa)
- تقرير مسح سوق التأمين السعودي
- http://www.sama.gov.sa/Insurance/InssuranceLib/4600_R_InsuaMarketSurvey2010_Ar_20 (10.pdf
- الموقع الإلكتروني لجريدة الرياض (http://www.alriyadh.com/2011/02/23/article607235.html)
- الموقع الإلكتروني لجريدة الاقتصادي
(http://www.aleqt.com/2011/05/05/article_534737.html)
(http://www.aleqt.com/2011/09/25/article_583672.html

السوق، والترخيص لأكثر من ٣٠ شركة، وفق شروط اللائحة التنفيذية لنظام التأمين التعاوني.

٢- ٣- تشخيص مكانة لبنان

سوق التأمين اللبنانية ناشئة وجذابة، تشهد تطور ملحوظ، تأكد من خلال زيادة معدلات التوسع في قطاعاته، بلغ حجم إجمالي الأقساط ١٢٩٥ مليون دولار منها ٢٤,٤٪ تأمينات الحياة ساهم فيها ٥٢ شركة عام ٢٠١٢، مقابل ٤٩٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠، أي أن معدل النمو السنوي ١١,٥٦٪، ومع ذلك فقد تراجعت مرتبتها العالمية من ٥٦ عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥ من أصل ٨٨ بلد عام ٢٠١٢، وجاء في تقرير للبنك العالمي تحت عنوان (قطاع التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات وجدول التنمية) عام ٢٠١١ انتقاده للإطار التشريعي لقطاع التأمين في لبنان خلال العقود السابقة، والذي أخّر تطوّره على مدى ٦٠ عاماً، وبالموازاة أشاد البنك الدولي بارتفاع نسبة النفاذ، وتجني شركات التأمين العاملة في لبنان أرباح بمعدلات تعد الأعلى في المنطقة. والجدير بالذكر، أن لبنان تعاني من مشكلة اقتصادية كبيرة بسبب الديون التي بلغت قيمتها نحو ٥٠ مليار دولار، ومعدل البطالة وصل إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٩. يبقى الوزن الدولي لمؤشري الكثافة والاختراق ٣٠١,٩ دولار و٢,٨٥٪ بعيد عن المستويات المقبولة، ولا يعكس الطاقات الكامنة التي يزخر بها السوق. لكن عند إجراء مقارنة هذه النسب بالدول النامية تجد أنها تتبوأ مراكز متقدمة.

تتمتع لبنان كبلد سياحي بمناخ استثماري خصب في مجال التأمين، فمثلا بلغ عدد السياح القادمين ٤,٠٧ مليون سائح عام ٢٠٠٨، يضاف إلى ذلك الثقافة التأمينية للمواطن اللبناني، حيث بلغ عدد السكان ٤,٤ مليون نسمة، ويصل نصيب الفرد من الـــ Pib إلى ١٠٢٢٧ دولار عام ٢٠١٢[1].

٢- ٤- تشخيص مكانة قطر

حقق سوق التأمين القطري في السنوات الأخيرة قفزة غير مسبوقة، حيث زادت رفاهية أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ازدهاره بسبب زيادة عدد الوافدين من العرب والأعاجم، مما ولد الحاجة إلى الحماية، فالسوق مقبل على تغيرات وتحديات جديدة، أبرزها دخول العديد من الشركات الأجنبية خلال فترة قصيرة. وفي هذا الصدد، ووفق الإحصائيات بلغ حجم إجمالي التغطيات ١٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٢، مقابل ١٥٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠، أي أن معدل النمو السنوي ٤٩٪، وهو مرشح للارتفاع بشكل كبير بعد إقرار قانون إلزامية التأمين الصحي، الذي شكل رافد قوي لحجم هذه الأقساط في السنوات القادمة بما يعود بالفائدة على مختلف القطاعات الاقتصادية، انجر عن ذلك تحسن مركز قطر ضمن حظيرة التأمين العالمي من المركز الأخير ٨٨ عام ٢٠٠٠ إلى الرتبة ٦٤

(١) لمزيد من التفصيل حول تقارير سوق التأمين اللبناني، ينظر إلى المواقع الشبكية التالية:
- الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتجارة، لجنة مراقبة هيئات الضمان (http://ww.icc.economy.gov.lb)
- الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار اللبنانية (http://www.idal.com.lb)
- الموقع الإلكتروني لجمعية شركات الضمان في لبنان (http://www.acal.org.lb)
- الموقع الإلكتروني لإدارة الإحصاء المركزي اللبنانية (http://www.cas.gov.lb)

عام ٢٠١٢، أمّا ترتيب رقم الأعمال حسب الفروع عام ٢٠١٢، فنجد أن نسبة ٩٥٪ للتأمين على غير الحياة، مثل تأمين العقارات والمركبات والطاقة وغيرها، في حين تبلغ نسبة التأمين على الحياة نحو ٥٪.

بلغ حجم سوق التأمين التكافلي في دولة قطر نحو ١٣٦ مليون دولار، لتحتل المركز الثالث خليجيا، وتعاني السوق القطرية من غياب شركة إعادة تأمين محلية، وتعد سنة ٢٠١٠ عام الاستقرار بالنسبة لجميع القطاعات، بما فيها التأمين الذي أصبح محط أنظار المستثمرين الأجانب من كل أصقاع العالم، وقد أشاد موقع مركز البحث العالمي المتخصص في الأبحاث والتقارير الاقتصادية Research & Markets بالنمو الذي حققه قطاع التأمين في قطر خلال الأعوام الخمسة الماضية، جعل قطر مركز نشط للتأمين في الشرق الأوسط والخليج، وحسب الخبراء فإن الطموح القطري ارتفع سقفه إلى التفكير الجدي في اختراق سوق التأمين العالمي، وهي مؤهلة الآن لتصبح واحدة من أكبر أسواق المنطقة في التأمين، وهذا بفضل الشركات الخمس الناشطة، والتي تتمتع بمنافسة محتدمة فيما بينها (الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، شركة قطر للتأمين، الشركة الإسلامية للتأمين، شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي، شركة الدوحة للتأمين)، وبملاءة مالية قوية وبإدارة جيدة للمخاطر مكنتها من تحقيق معدلات نمو قوية وازدياد مضطرد في حجم أقساطها تجاوزت تداعيات الأزمة المالية العالمية، مستفيدة من الأداء القوي للاقتصاد القطري:

ارتفاع الـــPib إلى ٢٠٧ مليار دولار نصيب الفرد منه ١٠٨٩٤٧ دولار عام ٢٠١٢.

احتياطي الغاز الطبيعي ٢,٢٥ مليار م٣ عام ٢٠١١ (١٣٪ من الاحتياطي العالمي).

وهناك إجماع على أن المستقبل المنظور سيشهد نمو هائل في أعمال التأمين، بعد الفوز باستضافة مونديال ٢٠٢٢، سيترتب عليه حراك ديناميكي مثمر للجميع، والمشاريع العملاقة التي ستنفذ في إطار تأسيس برج مركز التجارة العالمي كرؤية لدولة قطر في آفاق ٢٠٣٠، التي تضع إطارا متكاملا لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة[1].

٢- ٥- تشخيص مكانة الكويت

تشهد صناعة التأمين في الكويت البعيدة عن الكوارث الطبيعية نمواً بوتيرة ملحوظة، حيث بلغ المعدل السنوي للسوق ٢٦,٣٪ في الأعوام الأخيرة ٢٠٠٠-٢٠١٢، إذ ارتفع حجم العلاوات من ١٩٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حدود ٩٧٠ مليون دولار عام ٢٠١٢، وأظهرت مؤشرات اقتصادية عدة سيطرة الشركات الكويتية على السوق المحلي. والجدير بالملاحظة، أنه يقبع في مراتب متأخرة ٧٤ من السوق التأمين العالمي عام ٢٠١٢، وحصة سوقية تكاد تكون معدومة، كما أن القطاع تأثر عقب مرور ٣ سنوات على الأزمة العالمية، حيث انخفضت الأقساط من ٩١٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٧١٩ مليون دولار سنة ٢٠١٠.

ويعزو الخبراء نمو سوق التأمين الكويتي، لكونه مدفوع بالعوامل التالية:

(١) لمزيد من التفصيل حول سوق التأمين القطري، ينظر إلى المواقع الشبكية التالية:
- الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء القطري (http://www.qsa.gov.qa)
- الموقع الإلكتروني لإدارة تشجيع الاستثمار القطرية (http://www.investinqatar.com.qa)

حقق الاقتصاد الكويتي نتائج جيدة: بلغ الـ Pib١٩٥ مليار دولار، نصيب الفرد منه ٦٠٩٣٧ دولار عام ٢٠١٢، أما معدل البطالة ١,٤٪ عام ٢٠٠٩، واحتياطي النفط ١٠١,٥ مليار برميل عام ٢٠١١.

- استفادة الشركات من المناخ الهادئ السائد، بالاحتكار الحكومي لمعظم العقود، وانخفاض نسبة المخاطر.

تنفيذ إلزامية التأمين الصحي للمغتربين، مع العلم أن عدد السكان بلغ ٣,٢ مليون نسمة عام ٢٠١٢.

تبلغ قيمة أقساط التأمين التكافلي بالكويت نحو ١٢٧ مليون دولار لتحتل المرتبة الرابعة خليجيا، ومنذ عام ٢٠٠٠ ارتفع إجمالي عدد الشركات التكافلية والتقليدية العاملة بالسوق إلى نحو ٢٦ شركة منها ١٦ شركة وطنية و٧ شركات عربية و٣ شركات أجنبية، وقد تمكنت شركات التكافل من إثبات وجودها ومنافسة التأمين التقليدي، ونجحت في الاستحواذ على حصة سوقية جيدة منه بلغت نحو ٣٤٪ من الإجمالي عام ٢٠١٠ بعد مرور أكثر من ١٠ أعوام على استحداثها، إذ كان قبلها قطاع التأمين حكرا على الشركات التقليدية، وتُهيمن شركات التأمين المحلية على السوق، ومن بين الشركات البارزة شركة الخليج للتأمين وشركة الكويت للتأمين والشركة الأهلية للتأمين وشركة وربة للتأمين.

وبالموازاة مع ما سبق، يتذيل قطاع التأمين الكويتي قائمة القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي بـ ٠,٥٪، ويرجع ذلك لما يعانيه القطاع من المشاكل العديدة التي باتت تؤرق من يعمل في هذه الصناعة، والدليل على ذلك أن مؤشر قطاع التأمين في سوق

الكويت للأوراق المالية بات يشكل أدنى مستويات النشاط على الإطلاق، لذلك فعمق التأمين يعد الأدنى في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يدع مجالاً لزيادة نسبة الاختراق، وتعد التأمينات العامة الفرع الحيوي لنمو رقم الأعمال، بيد أنه في غضون الأعوام القليلة الماضية بدأت حصة شريحة التأمين على الحياة تنتعش تدريجيا[1].

٢- ٦- تشخيص مكانة الأردن

يشهد قطاع التأمين الأردني منافسة بين ٢٨ شركة، مرخص لها من قبل هيئة التأمين، لمزاولة عمليات التأمين عام ٢٠١٠، ولا يوجد في الأردن شركات متخصصة في إعادة التأمين، ووصل حجم الاكتتاب ٣٧٤,٦ مليون دينار عام ٢٠١٢، وتباطؤ وتيرة نمو السوق لا تعكس منسوب الإصلاحات المطبقة ولا تعبر عن الأهداف المسطرة من قبل أجهزة الإشراف والرقابة، ومنه فحجم الاكتتاب في الأردن لا يزال دون المستوى المتوقع، مما يعني أن هناك جزءا كبيرا ضائع، أمّا ترتيب رقم أعمال القطاع حسب الفروع والشعب لعام ٢٠١٠، فنجد أن التأمينات العامة تهيمن على حصة ٦٧,٧٪ من المجموع العام، يليه التأمين الطبي بنصيب ٢٣٪، وأخيرا تأمينات الحياة بـ ٩,٣٪، ويسهم نشاط التأمين بنسبة ٢,١٣٪ من الناتج، أمّا فيما يخص الكثافة فبلغت ١٠٢,٥ دولار، رغم أن عدد السكان وصل إلى ٦,٦ مليون نسمة عام ٢٠١٢.

(١) لمزيد من التفصيل ينظر إلى المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة، إدارة التأمين (http://www.moci.gov.kw)
- الموقع الإلكتروني لاتحاد شركات التأمين (http://www.union-ins.org)
- الموقع الإلكتروني للإدارة المركزية للإحصاء (http://www.cso.gov.kw)

هذه النسب لا تتناسب مع الثقافة التي يتمتع بها المجتمع الأردني إذ تعتبر منخفضة جدا مقارنة بالمعدلات العربية التي تتجاوزه بأضعاف، إذ يعد قطاع التأمين الأردني ناشئ يتوفر على مكاسب نمو حقيقية هائلة لم يتم استغلالها بالشكل المناسب، فمثلا بلغ عدد السياح القادمين ٩,٤٣ مليون سائح عام ٢٠٠٨، ولعل أهم الفروع التأمينية تنافسية في الأردن هي التأمينات الصحية، نظرا للتقدم الطبي وانتشار المنشآت العلاجية ووفرة كوادرها، على غرار الثقافة الصحية للمواطن الأردني، وفي هذا الإطار وقعت شركة الشرق العربي للتأمين مع شركة بوبا البريطانية العالمية، التي تعتبر رائدة في التأمين الصحي، ومن أقدم وأكبر شركات التأمين في العالم، حيث يزيد عدد المؤمنين لديها عن ١١ مليون شخص، وفاقت أرباحها السنوية عام ٢٠١٠ على ٥ مليارات دولار، ولديها فروع في ١٩٠ دولة حول العالم، اتفاقية لإقامة شراكة استراتيجية في مجال بيع منتجات الشركة في الأردن[1].

---

(١) لمزيد من التفصيل حول تقارير مسح سوق التأمين الأردني، ينظر إلى المواقع الشبكية التالية:
- الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة (http://www.dos.gov.jo)
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية (http://www.jordaninvestment.com)
- الموقع الإلكتروني لهيئة التأمين (http://www.irc.gov.jo)
- الموقع الإلكتروني للاتحاد الأردني لشركات التأمين
(http://www.joif.org/Portals/0/Anual_Insurance_Business_Report2010-.pdf)
- الموقع الإلكتروني لقناة العربية السعودية
(http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/08/165918.html)

٣/ تشخيص مكانة ووزن أسواق شمال أفريقيا

٣- ١- تشخيص مكانة السوق المغاربية

تتميز السوق المغاربية بالعديد من مميزات أهمها الموقع الجغرافي كبوابة بين أفريقيا وأوروبا والعالم العربي[1]، وتجسيد فكرة اتحاد المغرب العربي يبقى مجرد حبر على ورق، ويعتبر السياق الجيو-سياسي الإقليمي، أبرز العقبات المعرقلة لبلوغ الأهداف المسطرة. وفي ذات السياق، نعتقد بأن التكامل الإقليمي لصناعة التأمين في إطار اتحاد المغرب العربي، قد يكون الوسيلة الوحيدة لتوفير موارد مالية يستفاد منها في تطوير سوق التأمين المغاربي، فالحاجة ماسة لتمتين الصناعة التأمينية عن طريق السماح للشركات المغاربية بالاندماج عند الضرورة، وذلك من أجل مواجهة التحديات الخارجية، فبالتكامل الاقتصادي تكون البلدان المغاربية قوة جماعية، وبالتالي يتسنى لها ولوج النظام العالمي الجديد بثقة وعزيمة وثبات.

يهدف المحور إلى مقارنة سوق التأمين الجزائري بنظائره في تونس والمغرب للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢.

(1) H. Messaadi: Marché maghrébin des assurances, Bulletin n°15, Conseil national des assurances, 2ème Trimestre 2011, pp.10-11

٣-١-١ - تحليل مؤشرات إجمالي الأقساط والكثافة والاختراق للمغرب العربي

جدول يبرز مؤشر إجمالي الأقساط للدول المغاربية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ (مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإجمالي	١٥٥٦	١٥٦٠	١٨٤١	٢١٤٣	٢٦٤٢	٢٩٠٤	٣٥٥٨	٤٣٥٠	٤١٣٨	٤٥٣٠	٤٨٧٢	٤٩٢٣

المصدر: مجلة Sigma

حقّق سوق التأمين المغاربي L'assurances au Maghreb (الجزائر، تونس، المغرب) عام ٢٠١٢ رقم أعمال ٤٩٢٣ مليون دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي بلغ ٦ ,١٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠، وفيما يتعلق بمعدل الاختراق Taux de Pénétration احتلت المغرب المرتبة الأولى بـ ٩٥ ,٢٪ تليها تونس بـ ١,٨٪ ثم الجزائر بـ ٦٧ ,٠٪، وفيما يخص معدل الكثافة لكل ساكن La Densité par Habitant جاءت المغرب في الصدارة بـ ٨٧,٦ دولار تتبعها تونس بـ ٣ ,٧٦ دولار ثم الجزائر بـ ٣٤,٥ دولار، وعن مساهمة الفروع التأمينية في محفظة الإنتاج الكلي، فالسوق المغربي يتشكل من ٤٣٪ تأمينات الأشخاص تليها تأمينات السيارات بحصة ٤١٪، بعكس السوق التونسي نجد فرع تأمين السيارات يهيمن على معدل ٤٦٪ ثم تأمينات الأشخاص بـ ٢٨٪، أما السوق الجزائري فتسيطر عليه شعبة التأمين على السيارات بنصيب يقترب من ٥٠٪ وتأتي في المرتبة الثانية حقيبة الحريق وتأمينات الأخطار المتنوعة IARD بـ ٣٤٪ (١٨٪ في تونس، ١٦٪ في المغرب)، أما التأمين على الأشخاص فلا يمثل سوى ٧٪ من رقم الأعمال. وفي ذات السياق، سجل فرع تأمينات النقل نسبة مساهمة

بـ ٧,٤٪ في الجزائر و٦,٨٪ في تونس و٤,١٪ في المغرب، بينما بلغت تأمينات القروض حصة ٠,٩٪ في تونس و٠,٥٪ بالجزائر و٠,٣٪ في المغرب فقط.

والجدير بالملاحظة أن متوسط معدل الاختراق للدول المغاربية بلغ ١,٨٪ ومتوسط نسبة الكثافة بلغت ٦٦,١ دولار، لنستنتج هامشية وضآلة الحصيلة الإجمالية للقطاع مقارنة بالمتوسط العالمي La Moyenne Mondiale للاختراق ٦,٥٪ والكثافة ٦٥٥,٥ دولار للساكن. وفي هذا السياق، تتحدد خصائص سوق التأمين المغاربي بخاصيتين هما، حجم السوق من حيث عدد السكان لمعرفة ما إذا كانت به قوة شرائية كافية (حجم الطلب المتوقع) حيث بلغ العدد حدود ١ , ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٢، لنقف على حقيقة أنه سوق واعدة، ثم بيانه بعدد الشركات العاملة في هذا السوق لبيان مدى قدرة هذه الشركات لتلبية رغبات الزبائن (حجم العرض المتوقع)، حيث بلغ عدد الشركات الناشطة ٤٣ شركة نهاية عام ٢٠١٠.

٣-١-٢- تشخيص مكانة المغرب

تحتل سوق التأمين المغربية المرتبة الثانية على الصعيد الإفريقي، فهي الأكثر حيوية في المنطقة بفضل نظام مالي ناضج، وقد حققت رقم أعمال بلغ ١ , ٢٤ مليار درهم سنة ٢٠١٢ (٢٨٥٧ مليون دولار)، وصُنِّف سوق التأمين المغربي عام ٢٠٠٥ في المركز الأول في العالم العربي من قبل وكالة التصنيف العالمية للتأمين، فيما يخص حجم التأمين بقيمة ٢٨ , ١ مليار دولار من الأرباح، يتميز سوق التأمين بالمغرب بتمركزه، إذ تهيمن على قطاع التأمين المغربي أربع شركات تمثل ٦٠٪ من حصة السوق، وتمثل ثلاث شركات الأولى ما يناهز

٥٠٪، وتسيطر المنتجات الإجبارية على نشاط القطاع، مثل التأمين على المسؤولية المدنية للسيارات، الذي يمثل أكثر من ثلث رقم الأعمال الإجمالي للقطاع، لكن هذا النشاط يسجل منذ ٢٠٠٤ تراجعا إذ لوحظ خلال السنوات الأخيرة اهتمام متزايد وتطور ببعض المنتجات الأخرى، ورغم ذلك ما تزال ثقافة التأمين بالمغرب محدودة، وتعد المنتجات الإلزامية الأكثر تداولا وتمثل القسط الأكبر من نشاط القطاع، مثل التأمين الإجباري على السيارات، والتأمين الإجباري على المرض. وفي هذا السياق، يمكن القول أن شركات التأمين ساهمت بدورها في ترويج المنتجات غير التقليدية، من خلال سياسة تحسيسية تواصلية خصوصا عبر الشبكة البنكية، التي أصبحت تلعب دورا توزيعيا أساسيا، إذ أن الحجم الإجمالي لهذا النشاط تجاوز ٣ ملايير درهم خلال عام ٢٠٠٩، وفيما يتعلق ببنوك التأمين فإن هذه الأخيرة تسهم بحوالي ٢٥٪ من رقم الأعمال، حيث أن إصدار قانون التأمين سنة٢٠٠٢ ، مكّن من إضفاء الطابع المؤسساتي على نشاط التأمين المصرفي، أي توفير إطار قانوني وتنظيمي يتماشى مع المعايير الدولية، فجميع البنوك المغربية قامت بالبحث عن مصادر جديدة للنمو حيث تم دمج التأمين بالمصارف كنشاط إستراتيجي.

تحتل المغرب المرتبة الثالثة في العالم العربي، لكنه ما يزال بعيدا بالمقارنة مع بلدان متطورة، إذ لا يمثل السوق سوى ٩٥ , ٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، لكن بالمقارنة مع بلدان مماثلة يمكن القول أن المغرب متفوق في هذا المجال، ويتوفر على إمكانيات كبيرة بالنظر إلى أن شرائح اجتماعية واسعة ما تزال تجهل هذه الوسيلة للادخار، خاصة في ما يتعلق بالتأمين على الحياة بالنسبة للأشخاص الذاتيين الخواص، وساهمت الإصلاحات في إعادة هيكلة

بنية السوق، إذ بعد أن كان نشاط فرع تأمين الحياة والرسملة لا يمثل سوى ٢٧٪ خلال عام ٢٠٠٦ أصبحت نسبته تتجاوز ٤٢٪ سنة بعد ذلك، ليصل رقم أعماله الإجمالي ما يناهز ٦ مليارات درهم، ويرجع هذا التحسن بنسبة تفوق ٩٠٪ إلى النمو المضطرد للتأمينات الشخصية التي فاقت لوحدها ٤ مليارات درهم.

تضم سوق الوساطة في المملكة حوالي ١١٩٥ وسيطا للتأمين (٨٨٩ وكيلا للتأمين، ٣٠٦ سمسارا للتأمين)، وتعتبر شركات التأمين من أول المستثمرين في سندات الدولة وأول ممول للخزينة، حيث تسهم بأكثر من ٢٨٪ من قروض الدولة، وبلغت الاستثمارات من قبل شركات التأمين في الاقتصاد المغربي إلى ١٠٤ مليار درهم، وتتجلى أهمية الدور الاقتصادي لقطاع التأمين من خلال دوره في إنعاش بورصة القيم، حيث يملك أكثر من ٣٠٪ من بورصة الدار البيضاء، أما سوق الشغل على الصعيد الوطني فهو يوظف ١٣ ألف أجير مباشرة أو عبر الوسطاء، كما يسهم في إنشاء مناصب عمل في قطاعات مرتبطة بالتأمين (خبراء التأمين، خبراء السيارات، الأطباء، المستشارين، خبراء العقار، ... إلخ) عام ٢٠٠٩[1].

٣-١-٣- تشخيص مكانة تونس

(١) لمزيد من التفصيل حول مسح سوق التأمين المغربي في الروابط التالية: -

- الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية، مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي

http://www.finances.gov.ma/esp_doc/util/file.jsp?iddoc=4089/360_assurances_2012_ar.pdf

- الموقع الإلكتروني للجامعة المغربية للتأمين وإعادة التأمين

(http://www.fmsar.org.ma/docs/Situation-Liminaire-2012.pdf)

- الموقع الإلكتروني لمديرية الإحصاء المغربية (http://www.hcp.ma)

لم يتمتع قطاع التأمين في تونس بأهمية كبرى من طرف المشرّع إلى غاية عام ١٩٩٢، تاريخ إقرار منظومة تشريعية متكاملة تمثلت في مجلّة التأمين، وتلت هذا التاريخ الفاصل عدة محطات تشريعية أخرى كتنظيم أصناف التأمين عام ١٩٩٤، وتشجيع التأمين على الحياة بإقرار حوافز جبائية مهمة، وإقرار النظام المحاسبي الخاص بالقطاع، والذي ساهم في تأهيل الشركات باعتماد نظام عصري، وقد مثل هذا النظام منعطفاً حقيقياً على مستوى متابعة الشركات ومراقبتها، وشهد عام ١٩٩٩ عملية مراقبة شاملة لكل الشركات التونسية من طرف شركات أجنبية، ثم مثلت سنة ٢٠٠٣ ثورة على المستوى التشريعي، بعد إقرار بداية العمل بالتأمين المصرفي، وذلك في إطار سعي الدولة لكي تكون المنظومة التشريعية للقطاع مسايرة للأطر العالمية، وجاء عام ٢٠٠٤ بحدث بارز هو إحداث الهيئة العامة للتأمين، وتمتعها بالاستقلالية والمرونة في العمل، وانطلقت عام ٢٠٠٥ في تونس تجربة بيع البنوك لأقساط التأمين، وهو ما شكل تطوراً فعلياً في سوق التأمين التونسية.

سجّل قطاع التأمين التونسي ارتفاعا متواصلا في حجم أعماله، خلال السنوات الخمس الأخيرة بمعدل وصل إلى ١٠٪ ليبلغ نحو ١١٧٨ مليون دينار أو ٨١٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٢، ويضمّ سوق التّأمين في تونس ٢٣ شركة تأمين من القطاع الخاصّ والعام، تزاول ١٦ منها نشاطها في جميع أصناف التّأمين، في حين تختصّ ٣ شركات في مجال التّأمين على الحياة، وشركة واحدة في تأمين الصّادرات، وشركتان في إعادة التّأمين، وواحدة في تأمين القرض، وتعتمد شركات التّأمين في تونس على ٦٧٢ وسيط تأمين لعرض عمليّات التّأمين وخدماتها لدى العموم، كما تستعين بـ ٧١٠ خبير ومعاين للأضرار لمعاينة الخسائر

وتقييم الأضرار، ويستأثر التّأمين على السيارات على سوق التّأمين الإجمالية، لإجباريّة هذا الصّنف من التّأمين، ويمثل نشاط التأمين على السيارات الجانب الأسوأ والنقطة السوداء في تاريخ القطاع ككل، ويأتي في مرتبة مواليّة صنف التّأمين الجماعي على المرض، وهو تأمين اختياري، كما تظلّ أبرز مكامن ضعف قطاع التّأمين بتونس في تلك المتعلّقة بضآلة حصّة التأمين على الحياة، التي لا تتجاوز في أقصى الحالات نسبة الـ ٧٪، وهو ما يسهم في إفراز إرباكا كبيرا على مستوى منظومة الادخار طويل المدى.

وتمثل التشريعات الجديدة، وتحرير السوق فرصة لنمو الشركات، ورغم كل المؤشرات الإيجابية لواقع السوق التونسية (نسب تعليم عالية، ارتفاع عدد الشباب بين ٢٠ و٣٠ سنة، الانفتاح الثقافي الكبير، تطور التشريعات، ... إلخ)، إلاّ أنّ محدودية الثقافة التأمينية أسهمت بنسبة كبيرة في عدم تطوّر بعض أنواع التأمين، كالحياة والسكن والأخطار الفنية والسفر ... إلخ. وهو ما يمثل عائقاً كبيراً أمام تطور القطاع، ويعكس صعوباته، ورغم تطور سوق التأمين حيث تنشط فيها نحو ٢٣ شركة منها ١٩ شركة مقيمة وأربع شركات غير مقيمة يبقى هذا القطاع دون المعدلات العالمية والإقليمية، من حيث الإسهام في الناتج المحلي الخام الذي لم يتجاوز ١,٨٪ عام ٢٠١٢[1].

---

(١) لمزيد من التفصيل حول مسح سوق التأمين التونسي في الروابط التالية:

- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين

(http://www.portail.finances.gov.tn/publications/Rapport-CGA-2012-Ar.pdf)

- الموقع الإلكتروني للجامعة التونسية لشركات التأمين

(http://www.ftusanet.org/download/rapport-arabe-2012.pdf)

- الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء (http://www.ins.nat.tn)

٣-١-٤- تشخيص مكانة الجزائر

عرف مسار قطاع التأمين الجزائري العديد من التحولات والتطورات منذ غداة الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بالموازاة مع طبيعة الأنظمة والمناهج والسياسات الاقتصادية المتبعة في البلد، تأثرا بما يشهده العالم من أحداث وتغيرات، وما تمليه الدول المتطورة على الدول المتخلفة، وبعد اتجاه العالم المتقدم نحو تحرير تجارة الخدمات المالية، والتّوجّه العام نحو العولمة المالية بما فرضته من تعديلات على مستوى القوانين والتشريعات لتشمل دولا نامية عديدة، كان من بينها الجزائر التي تخلّت عن الاقتصاد المخطّط بعد ما تأكّد فشله الذريع، وتوجّهت نحو اقتصاد السوق، الذي استلزم إزالة مختلف الحواجز أمام حرية دخول وخروج عوامل الإنتاج.

ترتب عن موجة الإصلاح الليبرالي لصناعة التأمين الوطنية منتصف التسعينيات من القرن الفارط، تعاظم دور القطاع الخاص كرافد تنموي، أدى إلى بزوغ شكل غير مألوف في السابق من أشكال المنافسة في الاقتصاد الجزائري (قبل سنة ١٩٩٥ سوق احتكار قلة)، وهو الاحتكاك السائد بين الشركات العمومية والخاصة، والمواجهة العنيفة بين المستثمر المحلي لنظيره الأجنبي، ففي ظل هذا الجو الساخن والمعترك المشحون وغير المعهود، كان لزاما على المتعاملين المسارعة إلى التفكير الجدي في إيجاد الأدوات الناجعة لاستقطاب أكبر شريحة ممكنة من الراغبين في شراء الحماية التأمينية.

يمكن اعتبار الإطار القانوني الجديد ٠٤/ ٠٦ المؤرخ في ٢٠ فيفري ٢٠٠٦ المعدل والمتمم للتنظيم ٩٥/ ٠٧ الصادر يوم ٢٥ جانفي ١٩٩٥، محاولة لإيجاد أجهزة إشراف ورقابة تسهم

في تنمية وتطوير أداء القطاع والنهوض بتنافسيته، وفتح السوق أمام المبادرات الفردية وتأدية الأدوار المنوطة به على أكمل وجه، لإعطاء دفعة قوية لعملية التنمية، وذلك بعد رفع وإنهاء الاحتكار العمومي الذي فرضته الدولة منذ عام ١٩٦٦، من خلال ممارسة جميع أنواع التأمين دون تخصص.

تظهر أهم ملامح وتجليات تباطؤ النمو في قطاع التأمين الجزائري، في الاقتصار على المنتجات التقليدية ومنها التأمين الإلزامي المفروض قانونا على السيارات، والاعتماد عليها في تحقيق الجزء الأكبر من مبيعاتها ومداخيلها، إذ تمثل التأمينات الإجبارية أكثر من نصف الأقساط التأمينية في السّوق، على نقيض تأمينات الأشخاص التي تمثل نسبتها أقل من ١٠٪ فقط من بنية السوق، في حين نجدها في العالم تمثل نسبة ٥٨٪ من إجمالي الأقساط الصادرة عام ٢٠١٢.

هناك مسألة يمكن الاستناد عليها لتقييم الأهداف التي سطرتها الجهات الوصية في قانون ٠٦/ ٠٤، والمتعلقة بفصل تأمينات الأضرار والممتلكات على تأمينات الأشخاص والحوادث الجسدية، من أجل تحفيز الإنتاج والابتكار وزيادة الإقبال على الاكتتاب في فروع التأمينات غير الإلزامية، فكان من النتائج التي تجعل أداء الشركات هزيل والحصيلة متواضعة لا ترقى إلى مستوى التطلعات، إذ بقيت شعبة التأمين الإجباري على السيارات (كل الأخطار، المسؤولية المدنية، كسر الزجاج، ضرر الاصطدام)، تستحوذ على الإنتاج الكلي منذ عام ١٩٩٥ بقيمة ٤٩٢١ مليون دينار تمثل نسبة ٣٨٪، لتسجل ارتفاعا عام ٢٠١٢ إلى ٥٢٢٥٩ مليون دينار بوزن نسبي ٥٣٪، وتؤكد إحصاءات وزارة المالية أن الأشخاص

يلتزمون بتأمين السيارات فقط، تفاديا لسحب رخص القيادة في نقاط المراقبة الأمنية المكثفة، مقابل محفظة التأمين الاختياري على الأشخاص غير الرائجة محليا، ومن أضعف حلقات التأمين في الجزائر، والتي بلغت اشتراكات الزبائن المنخرطين فيها حدود ٦٦٩٦ مليون دينار تشكل نسبة ٧٪، فسوق التأمين على الحياة في فرنسا على سبيل المقارنة يمثل ٧٠٪ و٦٠٪ في العالم.

لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد، لا بد من معرفة الأقساط للفرد الواحد، وعلاقته مع الناتج الوطني الخام، فكلّما كانت العلاقة مهمّة سيكون دليل على تطوّر البلد المعني، وللوقوف التقييمي على ترتيب الجزائر مقارنة بسوق التأمين الدولي والإفريقي والعربي، نستعمل كلا من مؤشري الكثافة والاختراق، حيث نجد أن نسبة التغلغل تتراوح ما بين ٠,٦٪–٠,٨٪ وهي من أضعف النسب في منطقة شمال إفريقيا، أما نصيب الفرد وإنفاقه على التأمين فضئيل جدا بلغ ٥, ٣٤ عام ٢٠١٢، لنخلص إلى تواضع المركز التنافسي[1].

٣- ٢- تشخيص مكانة مصر

إنّ سوق التأمين المصرية واعدة، حيث تجاوز تعداد المصريين ٨٤ مليون نسمة عام ٢٠١٢، والمؤمن عليهم حتى الآن لا يتجاوز المليون ونصف شخص، مما يعد ذلك فرصة لجذب

(١) لمزيد من التفصيل حول مسح سوق التأمين الجزائري ينظر في الروابط التالية:
- المجلس الوطني للتأمينات (http://www.cna.dz)
- الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (http://www.uar.dz)
- الديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz)
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (http://www.cnes.dz)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (http://www.andi.dz)

المزيد من الاستثمارات، فالقطاع شهد خلال السنوات الماضية تطوراً ملموساً تأكد من خلال زيادة معدلات النمو والتوسع في قطاعاته، وحقق قفزات عديدة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، سمحت له أن يصبح من أكبر أسواق المنطقة من ناحية النشاط الاكتتابي، حيث ارتفع عدد الشركات العاملة من ٢١ شركة لتصبح ٢٩ شركة، وتعد تلك الزيادة نتيجة لبرنامج إعادة الهيكلة الذي تبنته وزارة الاستثمار ٢٠٠٤-٢٠٠٨، من خلال الاتحاد المصري للتأمين والشركة القابضة للتأمين. وفيما يخص قيمة الأقساط المكتتبة لشركات التأمين على الحياة فقد ارتفعت إلى نحو ٣،٤٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢ مقابل ١،٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥. كما بلغت الأقساط التأمينية المكتتبة في شركات تأمين الممتلكات والمسؤوليات نحو ٢٧,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢ مقابل ٢،٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥. وفي خضم ما سبق، يعاني سوق التأمين المصري من تفشي ظاهرة ضعف الوعي التأميني لدى فئات عديدة في المجتمع المصري، فهو يؤثر على جاذبية السوق (٢١,٧ دولار للساكن نسبة الكثافة عام ٢٠١٢)، وتنوي الحكومة المصرية بيع واحدة من شركات التأمين التابعة للقطاع العام كخطوة في إطار تطبيق سياسة الخوصصة، التي انتهجتها الحكومة المصرية منذ منتصف التسعينات تحت ضغط قرارات اتفاقية الجاتس مع بداية عام ٢٠٠٥، ويرى الخبراء أن الشركات العمومية متدهورة مقارنة بسوق التأمين العالمي، وهي لا تتحمل مقاومة الانتقال إلى سوق تنافسية عالية في ظل هجوم الشركات العالمية، ويواجه السوق المصري تحديات عديدة، أهمها تجسير مؤشر الاختراق، والتي تقدر عام ٢٠١٢ بنحو ٠،٧٣٪ مقارنة بـ ٠،٥٨٪ عام ٢٠٠١، وهي نسبة متواضعة مقارنة بالقدرات الكامنة في القطاع.

إن رقم الأعمال حسب إحصائيات عام ٢٠١٢ بلغ ١٠,١ مليار جنيه، وأن حصة ٩ شركات للتأمين التكافلي فيه لم تتجاوز نسبة ٥٪ بمعدل ٤٠٠ مليون جنيه، بمعدل نمو سنوي وصل إلى ٢٠٪، ويزيد مؤشر معدل دخول شركات التكافل عن معدل دخول الشركات التقليدية، حيث كانت شركة تكافل واحدة وهي بيت التأمين السعودي، وما بين عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ فقط دخلت ٨ شركات تكافلية مرة واحدة، وأن نسبة رؤوس الأموال الخليجية لاسيما الكويتية فيها لا تقل عن ٥٠٪، بينما ارتفع عدد الشركات التقليدية من ٢١ شركة إلى ٢٩ شركة فقط طوال سبع سنوات من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٩. وفي السياق ذاته، فإن قطاع التكافل برز كأحد المكونات المهمة التي نجحت في التكامل مع القطاع المالي الإسلامي[1].

ثالثا: السبل المثلى للنهوض بصناعة التأمين في البلدان العربية

من تضاعيف وإيحاءات هذا الكتاب، يمكن الخروج في نهاية وخاتمة هذا البحث بتوصيات نرى جدواها ونجاعتها في مواجهة تحديات الحاضر وكسب رهانات المستقبل،

---

(١) لمزيد من التفصيل حول التقارير السنوية للسوق المصري للتأمين، ينظر إلى المواقع الشبكية التالية:
- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية (http://www.efsa.gov.eg)
- الموقع الإلكتروني للاتحاد المصري للتأمين (http://www.ifegypt.org)
- الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (http://www.capmas.gov.eg)
- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار المصرية (http://www.gafinet.org)
- الموقع الإلكتروني للمركز المصري للدراسات الاقتصادية (http://www.eces.org.eg)
- الموقع الإلكتروني لمعهد التخطيط القومي المصري (http://www.inplanning.gov.eg)

لتطوير صناعة التأمين التكافلي في الوطن العربي، وبناء سوق متقدم قادر على مواكبة مستجدات احتياجات المجتمع وديناميكية تطوره:

١- على المستوى الحكومي

- تحديث أجهزة الرقابة والإشراف العربية، حتى تستطيع مسايرة متطلبات الانفتاح والتحرير من منظور المعايير الدولية (الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS)، وتحفيز شركات التأمين التكافلي لتطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الائتمان) لتثبيت أسس المنافسة الصحية ووأد المنافسة السعرية الضارة ورفع رؤوس أموالها وزيادة إحتياطاتها الفنية.
- تطوير الأطر التشريعية لتنظيم سوق التأمين التكافلي العربي، إضافة إلى إصدار المزيد من القوانين التي تجعل التأمين التكافلي إلزاميا في قطاعات كثيرة على غرار المركبات والصحي والحياة.
- إيجاد ميكانيزمات مناسبة لتحفيز تأسيس عملية الاندماج لتكوين كيانات تأمينية إسلامية مشتركة عملاقة، تتمتع برؤوس أموال كبيرة وقواعد فنية تمكنها من التعامل مع متطلبات المنافسة الأجنبية والصمود بقوة وفعّالية في ظل آليات السوق، ومنه الوصول إلى تكتل تأميني تكافلي متناسق وموحد ضمن مجموعة التكتلات الإقليمية الكبرى.

٢- على مستوى الاتحادات الوطنية

- صياغة إستراتيجية واضحة المعالم لتحسين صورة قطاع التأمين التكافلي لدى الجمهور العربي، من خلال غرس الوعي التأميني والاهتمام بالثقافة التأمينية، وتعريفهم بأهمية الحاجة إلى الحماية الشرعية مع تحسيسهم بحقوقهم.
- اعتماد وتأكيد عنصر الشفافية في نشر المعلومات بين الشركات العاملة في السوق وبين جمهور العملاء، عوض اعتماد لغة الأرقام القياسية التي لا تغير شيئاً في واقع العلاقة بين بعض الشركات والمواطنين.
- إنشاء بنك معلومات على المستوى الإقليمي العربي، لتغذية وتزويد إدارات شركات التأمين التكافلي بكافة المعطيات والحقائق اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة، مثل التخطيط لاستهداف أسواق جديدة، تنمية محفظة منتجات تأمينية موسعة، التوصل إلى أسعار استرشاديه تعكس الصورة حقيقية للأخطار التي تكتتبها الشركات التكافلية.
- الاهتمام بإدارة الموارد البشرية والنهوض بالكوادر الفنية العاملين في قطاع التأمين التكافلي العربي، من خلال فتح مراكز التدريب وبناء معاهد قومية لرفع قدراتهم وصقل مواهبهم وكفاءاتهم، وتكوين إطارات قادرة على معرفة رغبات المستأمنين، فالعالم العربي في حاجة ماسة إلى عمالة مؤهلة وماهرة تتميز بالاحترافية في تلبية احتياجات الصناعة التأمينية كافة (المعاينة الميدانية، الخبرة الإكتوارية، السمسرة، ...إلخ).

- العمل على زيادة وتعزيز الدعم المخصص للبحث العلمي والتطوير، وابتكار المنتجات الجديدة واستحداث الخدمات التأمينية غير التقليدية المتوافقة مع روح الشريعة الإسلامية الغرّاء.
- تجسير الأواصر وتمتين العلاقات والروابط مع أسواق التأمين الإسلامية كماليزيا وإندونيسيا، وإيفاد البعثات العلمية والدراسية، وتبادل الخبرات في مجال التغطيات التأمينية بين الهيئات والمؤسسات العاملة فيه.

٣- على مستوى شركات التأمين

- ترقية الأساليب التسييرية بحيث يتم الاعتماد على الخبرة المتمرسة والمتفوقة وأدوات التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المعرفة بإدارة الأخطار.
- تجويد الخدمات التأمينية المقدمة لحملة الوثائق، والتزام الشركات بالسداد والتعويض بالقيمة في الوقت المحدد من أجل كسب رضا وولاء أكبر عدد من المستأمنين.
- الابتكار والتجديد والتحسين المستمر لوثائق تأمينية حتى تتناسب مع الاحتياجات المتطورة للأشخاص.
- إتباع الأسس الفنية والعلمية الدقيقة في تسعير المنتجات التأمينية (التحكم في التكاليف)، وعدم إرهاق الزبون بزيادة الأقساط، والابتعاد عن سياسة تكسير الأسعار.

- تقوية الصلابة المالية للشركات، والبعد عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الهشة وغير الآمنة.
- إعادة النظر في أساليب التسويق خاصة بالنسبة للوسطاء، حيث أن عملية التسويق للتغطيات التأمينية تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليه هذه الصناعة.
- إقامة نوع من الشراكة بين شركات التأمين والبنوك، والاستفادة من شبكات توزيع البنوك في تسويق المنتجات التأمينية وتحصيل الأقساط.
- تفعيل دور جهاز بحوث التسويق لدى شركات التأمين العربية، مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية، من خلال تجميع المعلومات حول انطباعات واتجاهات وتصورات العملاء تجاه الخدمات المنجزة (العناية بالعميل).
- التفكير الإستراتيجي في اقتحام السوق الدولي للشركات العربية للخروج من القطرية والعبور نحو العالمية.

اكتساب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسويق الخدمة التأمينية عبر الإنترنت (التسويق الإلكتروني)، حيث بلغ عدد مستعملي الإنترنت في الوطن العربي ٥٥,٤ مليون فرد عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي بلغ ٢, ٣٧٪ للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨[1].

(١) معلومات مستقاة من المادة العلمية والمواقع الإلكترونية التالية:
- أوراق مؤتمر آفاق التأمين العربي والواقع الاقتصادي الجديد، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥
- أوراق ندوة اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٥
- مجلة التأمين العربي، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر، أعداد متفرقة لمقالات متنوعة تدندن حول فحوى هذا المحور

خلاصة

تشهد بعض أسواق التأمين العربية طفرة، ويتوقع أن يساعد تحرير التجارة في الخدمات الذي تتبناه تباعاً معظم البلدان العربية، على توليد فرص مهمة للاندماج بين شركات التأمين في المنطقة للاستفادة من وفورات الحجم، واكتساب موارد أكبر، ومزايا تنافسية تخول لها المنافسة في أسواق مفتوحة.

إن رجال التأمين العرب جزء من كيان المجتمع الاقتصادي العربي، فالإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة في مجالات وفروع تعد قطاعات بكراً، مثل التأمين التكافلي وتأمينات الحياة والتأمين الصحي وخدمات التقاعد وتأمين المسؤوليات والتأمينات الزراعية ... إلخ، تكشف عن مدى الإمكانيات الزاخرة التي تتمتع بها خدمات التأمين في هذه المنطقة لم يتم استغلالها بالشكل المناسب.

- عبد الخالق رؤوف خليل (الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين): مستقبل صناعة التأمين في الوطن العربي، عمان، الأردن، ٢٠٠٩
- مواقع إلكترونية متعددة:

- http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=27 (Consulté le 22-10-2011)

-http://www.foiitc.com/news/modules.php?name=News&file=article&sid=121 (Consulté le 22-10-2011)

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3251EF8B-84D0-41BA-8C7D-847886C73C94.htm (Consulté le 6-4-2010)

إنّ من أهم العوامل التي ساعدت على انتعاش قطاع التأمين العربي، هو ظهور منتجات تأمينية متوافقة مع المعتقدات الدينية، هذه الأخيرة تحظى بجاذبية كبيرة بين المواطنين والمقيمين في المنطقة، فمن المتوقع أن يقدم توافر المزيد من منتجات التأمين التكافلي الإسلامي دفعة قوية لنمو صناعة التأمين العربي. فالسوق العربية ما زالت تحتاج لمزيد من الشركات في مجال التأمين التكافلي، حيث إن الشريحة العظمى من الأفراد ما زال عندهم إحجام عن التأمين على الحياة لعدم شرعيته، أما في وجود تأمين تكافلي فيتوقع أن تنضم هذه الشرائح الجديدة لعمليات التأمين، لأنه تم إقراره شرعيا من قبل المجامع الفقهية كبديل شرعي للتأمين التجاري، ويرى عدد من الخبراء أن التأمين التكافلي سيكون رافداً أساسياً في دعم نسب انتشار وكثافة التأمين، حيث أن نمو التأمين التكافلي يأتي بسبب تنامي أعداد المسلمين في الدول العربية، وهم الشريحة الأساسية لهذا القطاع.

قائمة المراجع المعتمدة باللغة العربية والأجنبية

الكتب والأدبيات

- عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو: إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩
- مختار محمود الهانسي وأسامة عبد العزيز حسين: مقدمة في الخطر والتأمين، دار الإشعاع، مصر، ١٩٩٢
- ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي: تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٠
- أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦
- نزار عبد المجيد البرواري ولحسن عبد الله باشيوة: إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١١
- فريد كورتل: تسويق الخدمات، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨
- هاني حامد الضمور: تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ٣، ٢٠٠٥

- محمود محمود مصطفى: التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣

- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: التأمين ورياضياته، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣

- مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد النبي حمودة: مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١

- أحمد صلاح عطية: محاسبة شركة التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٣

- محمد رفيق المصري: التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨

- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: مبادئ التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦

- محمد جودت ناصر: إدارة الأعمال التأمينية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨

- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١

- رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٩

- شذا جمال خطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢

- نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، ٢٠٠١

المجلات العلمية

- عماني لمياء: العولمة المالية (ديناميكية رأس المال المالي وتطلعاته)، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث اقتصادية)، العدد ٣١، المجلد ٢، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩

http://revue.umc.edu.dz/ancien-site-de-la-
٤٤revue/index.php/component/attachments/download/

- صالح مفتاح: العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٠٢، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٢

(.pdf١٨http://www.webreview.dz/IMG/pdf/)

- جبار محفوظ: العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٧، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٢

- خليل حاج علي: الجمعية الدولية لهيئات الإشراف والرقابة على التأمين (المبادئ الأساسية)، مجلة مرآة التأمين، العدد ٧، الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، فلسطين، ٢٠٠٨ (_pdf٢٠٠٨th_edition_٧http://www.pif.org.ps_)، تمت المعاينة بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١١

- خالد سعود: صناعة التأمين العربي (الواقع والمستقبل)، مجلة رسالة التأمين، العدد ٤، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، عمان، الأردن، ٢٠٠٦

- برت دكاش: شركات التأمين العربية <<مواجهة خسائر الاستثمارات المالية>>، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٤٩، ٢٠٠٩

(http://www.Aliktissadwalaamalmagazine)

- جوزيف فخور: بداية النهضة التأمينية العربية، مجلة البيان، العدد ٣٤٠، ٢٠٠٠

- عبد اللطيف الريس: الوضع الراهن لأسواق التأمين العربية ومستقبلها في الاقتصاد الدولي الجديد، مجلة الرائد العربي، العدد ٧١، دمشق، سوريا، ٢٠٠١

- ترتيب مجلة الاقتصاد والأعمال لشركات التأمين العربية للأعوام من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (http://*www.iktissad.com*)

الملتقيات والمؤتمرات

- حساني حسين: التحالفات الاستراتيجية بين البنوك وشركات التأمين الجزائرية (أي نموذج للشراكة؟، وما دورها في تحسين الأداء؟)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٠٣، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ٢٠١٠

http://www.univ- chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N.pdf٠١/article_٢٠١٠_٠٣

- صفية أبوبكر: أثر الجاتس على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي حول التسويق في الوطن العربي (فرص وتحديات)، الدوحة، قطر، ٢٠٠٣

- صفية أبو بكر: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٣

- حسين عبيد: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، سلسلة أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٢

- نادية أمين محمد علي: استراتيجيات المستحدثة لتطوير المنتج بالتطبيق على وثائق التأمين، الملتقى العربي الثاني: التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، قطر، ٢٠٠٣

- راشد سليم: القواعد والمعايير الدولية العائدة لدور الإكتواري، مؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الجديد، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥ ، تمت المعاينة بتاريخ ١٥-١-٢٠١٢

(http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Insurance/D٢٠١.ppt)

- سامر قنطقجي: آفاق تطور صناعة التأمين التكافلي، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، ٢٠١٠

- معتصم سليمان: الدور الاقتصادي للتأمين العربي في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر، ١٩٩٥

- أوراق مؤتمر آفاق التأمين العربي والواقع الاقتصادي الجديد، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥

- أوراق ندوة اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٥

- عبد الخالق رؤوف خليل (الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين): مستقبل صناعة التأمين في الوطن العربي، عمان، الأردن، ٢٠٠٩

الرسائل والأطروحات

- شيخ كريمة: إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠ (http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/١١٢/٤٢٩/١CHEIKH-Karima.mag.pdf/)

- عطا الله حدة: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة. دراسة مقارنة بين بعض التجارب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٤

(https://www.pnst.cerist.dz/pnstar/detail.php?id=٨٧٤١٦٨)

المواقع الشبكية (أبحاث وتقارير)

- الموقع الإلكتروني للجمعية الدولية لهيئات الإشراف والرقابة (http://www.iaisweb.org)، تمت المعاينة بتاريخ ٥-١-٢٠١٢

- الموقع الشبكي لمؤسسة إرنست آند يونج (http://www.ey.com Ernst & Young)

- الموقع الشبكي لمؤسسة موديز إنفستور سرفيس (https://www.moodys.com)

- بحوث منشورة في موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

(http://www.kantakji.com)

- بحوث منشورة في موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (http://www.ifsb.org)

- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة القطرية

-٨٥٧-B٣D٤٢B-٠B٩-٣٥٦٥٧FC٢http://www.aljazeera.net/NR/exeres/)

٢٠١١-٦-٢٤ ،.htm)٢٥EB٠٥٨٢١D٢٥

- الموقع الإلكتروني للصحيفة البريطانية فاينانشال تايمز

(http://www.ft.com/companies/insurance)

- الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط، لندن

&issueno=٥٧٣١٣٥&article=٦http://www.aawsat.com/details.asp?section=)

٢٠١٠-٤-٦ ،)١١٥١٦

- الموقع الإلكتروني لمجلة المستثمرون

(٢٧http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=)

- أوراق بحثية رقمية منشورة عبر الويب، مؤتمر وثاق للتأمين التكافلي، الكويت، ٢٠٠٦

- الموقع الإلكتروني للاتحاد الإفريقي، أديسا بابا، إثيوبيا (http://www.africa-union.org)

- الموقع الإلكتروني للشركة الأفريقية لإعادة التأمين

(-En.pdf٢٠١٠http://www.africa-re.com/AnnualReport-)

- الموقع الإلكتروني للاتحاد الأفرو-آسيوى للتأمين وإعادة التأمين، القاهرة، مصر

(/_Climate_Change.pdf١٤٢http://www.fair.org.eg/Review/Aricles/)

- الموقع الإلكتروني للمنظمة الإفريقية للتأمينات (http://www.african-insurance.org)

- الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم السابع

(http://www.youm٧.com/NewsPrint.asp?NewsID=٢٥٩٤٨١)، ٢٨-٦-٢٠١١

- ترتيب مجلة الاقتصاد والأعمال لشركات التأمين العربية للأعوام من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (http://*www.iktissad.com*)

- التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول مناخ الاستثمار العربي، الكويت، ١٩٩٨-٢٠١٠ (http://www.dhaman.org)

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣-٢٠١٠ (http://www.arabmonetaryfund.org)

- موقع النفط والغاز الطبيعي العربي (http://www.arab-oil-naturalgas.com)

- تقارير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣-٢٠٠٦-٢٠٠٩ (http://www.api.org.kw)

- التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين، المنامة، البحرين

(http://www.arig.net/mc_reports.asp)

- التقارير السنوية للشركة السويسرية العملاقة لإعادة التأمين

(http://www.suissre.com/sigma)

- تقارير التنافسية الدولية، المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا، ٢٠٠٥-٢٠١٠

(http://www.weforum.org/issues/global-competitiveness)

- تقارير مناخ الأعمال، البنك الدولي، نيويورك، أمريكا (http://worldbank.org)

- تقارير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (http://www.unctad.org)

- تقارير المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية العربية (http://www.undp.org)

- الموقع الإلكتروني للاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر- <<بنك معلومات التأمين العربي>> (http://www.gaif-١.org)

- الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=٦&article=٢٨٦٩٨٤&issueno=

٩٥٩٨)، ٢٢-١٠-٢٠١١

- تقرير مناخ الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (١٩٩٨-٢٠١٢)

(http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate٢٠١٢_full.pdf)

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، ٢٠٠٣-٢٠١٢ (http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep_٢٠١٢.pdf)، ١٧-١-٢٠١٣

- موقع النفط والغاز الطبيعي العربي

(http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_٢٠.htm)، ٢٢-١٠-٢٠١٢

- التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين، المنامة، البحرين ٢٨-١٠-٢٠١١

(http://www.arig.net/mc_reports.asp)

- الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء (http://www.uaestatistics.gov.ae)

- الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الإماراتية (http://www.economy.ae)

- الموقع الإلكتروني لهيئة التأمين الإمارتية (http://www.ia.gov.ae)

- الموقع الإلكتروني لجمعية الإمارات للتأمين (http://www.eia.ae)

- الموقع الإلكتروني لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (http://www.cdsi.gov.sa)

- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار السعودية (http://www.sagia.gov.sa)

- الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التأمين

(http://www.sama.gov.sa)

- تقرير مسح سوق التأمين السعودي

(http://www.sama.gov.sa/Insurance/InssuranceLib/٦٠٠٤R_InsuaMarketSurvey

٢٠١٠_Ar_٢٠١٠pdf.)

- الموقع الإلكتروني لجريدة الرياض

(http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠٢/٢٣article٦٠٧٢٣٥/html.)

- الموقع الإلكتروني لجريدة الاقتصادي

(http://www.aleqt.com/٢٠١١/٠٥/٠٥_article٥٣٤٧٣٧/html.)

(http://www.aleqt.com/٢٠١١/٠٩/٢٥_article٥٨٣٦٧٢/html.)

- الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتجارة، لجنة مراقبة هيئات الضمان

(http://ww.icc.economy.gov.lb)

- الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار اللبنانية (http://www.idal.com.lb)

- الموقع الإلكتروني لجمعية شركات الضمان في لبنان (http://www.acal.org.lb)

- الموقع الإلكتروني لإدارة الإحصاء المركزي اللبنانية (http://www.cas.gov.lb)

- الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء القطري (http://www.qsa.gov.qa)

- الموقع الإلكتروني لإدارة تشجيع الاستثمار القطرية (http://www.investinqatar.com.qa)

- الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة، إدارة التأمين (http://www.moci.gov.kw)

- الموقع الإلكتروني لاتحاد شركات التأمين (http://www.union-ins.org)

- الموقع الإلكتروني للإدارة المركزية للإحصاء (http://www.cso.gov.kw)

- الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة (http://www.dos.gov.jo)

- الموقع الإلكتروني لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية

(http://www.jordaninvestment.com)

- الموقع الإلكتروني لهيئة التأمين (http://www.irc.gov.jo)

- الموقع الإلكتروني للاتحاد الأردني لشركات التأمين

(http://www.joif.org/Portals/٠Anual Insurance Business Report/٢٠١٠-.pdf)

- الموقع الإلكتروني لقناة العربية السعودية

(http://www.alarabiya.net/articles/٢٠١١/٠٩/٠٨/١٦٥٩١٨.html)

- الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية، مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي

٣٦٠ /٤٠٨٩http://www.finances.gov.ma/esp_doc/util/file.jsp?iddoc=)

(_ar.pdf٢٠١٢_assurances_

- الموقع الإلكتروني للجامعة المغربية للتأمين وإعادة التأمين

(.pdf٢٠١٢http://www.fmsar.org.ma/docs/Situation-Liminaire-)

- الموقع الإلكتروني لمديرية الإحصاء المغربية (http://www.hcp.ma)

- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين

(-Ar.pdf٢٠١٢http://www.portail.finances.gov.tn/publications/Rapport-CGA-)

- الموقع الإلكتروني للجامعة التونسية لشركات التأمين

(.pdf٢٠١٢http://www.ftusanet.org/download/rapport-arabe-)

- الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء (http://www.ins.nat.tn)

- المجلس الوطني للتأمينات (http://www.cna.dz)

- الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (http://www.uar.dz)

- الديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz)

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (http://www.cnes.dz)

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (http://www.andi.dz)

- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية (http://www.efsa.gov.eg)

- الموقع الإلكتروني للاتحاد المصري للتأمين (http://www.ifegypt.org)

- الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (http://www.capmas.gov.eg)

- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار المصرية (http://www.gafinet.org)

- الموقع الإلكتروني للمركز المصري للدراسات الاقتصادية (http://www.eces.org.eg)

- الموقع الإلكتروني لمعهد التخطيط القومي المصري (http://www.inplanning.gov.eg)

Les Ouvrages

- Yves Golven: Dictionnaire Marketing "Banque Assurance", Dunod Entreprise bordas, Paris, France, 1988
- Badoc .M, Marketing Management pour les sociétés financière, 2éme Tirage, Organisation, Paris, France, 1998
- Dominique Plihon: Les enjeux de la globalisation financière, Casbah , Alger, 1997
- Martin P. and Helene R: Globalization and emerging markets, CPREDP 3378, London, UK, 2002

Les Revues Scientifiques

- Boudjellal Mohammed: L'assurance participative, Revue des sciences économiques et de gestion, N° 5, Université Sétif, Alger, 2006
- H. Messaadi: Marché maghrébin des assurances, Bulletin n°15, Conseil national des assurances, 2éme Trimestre 2011

Les Forums, Conférences, Séminaires

- Peter. V and Maher. H: Promoting the growth and competitiveness of the insurance sector in the Arab world (Booz Allen Hamilton)
- Lezoul Mohammed: Takaful comme un alternative a l'assurance traditionnelle, Colloque internationale, La crise financière et économique internationale, Université Sétif, Alger, 2009 (http://*www.univ-ecosetif.com/seminars/takaful/30.pdf*)

- Public and private sector perspectives, Challenges ahead <<solutions and opportunities>>, Ad-hoc expert meeting on capacity-building for the insurance sector in Africa, Geneva, 2009 (http://www.unctad.org/dite_edb_0019_en)
- Shinichi Kishi: Insurance supervision in emerging market, The Role of the IAIS, Ad-Hoc expert meeting on capacity-building for the insurance sector in africa, 2009 (http://www.unctad.org/diae_insurance09_kishi_en)(Consulté le 26-2-2011)
- Insurance services, regulatory frameworks and international regulatory standards, Ad-Hoc expert meeting on insurance services, Room XXI, Palais des nations, Geneva, 2005 (http://www.unctad.org)(Consulté le 26-2-2011)
- Trade and development aspects of insurance services and regulatory frameworks, 2005 (http://www.unctad.org/ditctncd200515_en)(Consulté le 26-2-2011)

World Wide Web (Rapports Annuels)

- http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm (Consulté le 22-1-2012)
- http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2009_full.pdf (Consulté le 28-10-2011)
- http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010_pdf (Consulté le 17-10-2011)
- http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_20.htm (Consulté le 22-10-2011)
- http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2003_1.htm (Consulté le 1-9-2011)
- http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2006.htm (Consulté le 1-9-2011)
- http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2008_1.htm (Consulté le 1-9-2011)
- http://www.arig.net/inc_pdf.asp?file=AIM%202010-Arabic.pdf (Consulté le 28-10-2011)
- http://media.swissre.com/documents/sigma2_2011_en.pdf (Consulté le 10-10-2011)
- http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf (Consulté le 10-10-2011)
- http://www.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf (Consulté le 25-2-2011)

http://publications.worldbank.org/index.php?main_page=product_info&cPath=0&products_id=23631 (Consulté le 12-1-2011)

http://www.unctad.org/Templates/webflyer.asp?docid=14293&intItemID=5771&lang=1&mode=downloads (Consulté 5-1-2011)

- http://hdr.undp.org/human development report2010 (Consulté le 17-2-2011)

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=276993&issueno=9543 (Consulté le 5-10-2011)

- http://www.aliqtisadi.com/index.php?mode=article&id=3639 (Consulté le 6-4-2010)
- http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=286984&issueno=9598 (Consulté le 22-10-2011)
- http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=27 (Consulté le 22-10-2011)
- http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=27 (Consulté le 22-10-2011)
- http://www.foiitc.com/news/modules.php?name=News&file=article&sid=121 (Consulté le 22-10-2011)
- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3251EF8B-84D0-41BA-8C7D-847886C73C94.htm (Consulté le 6-4-2010)



دار جـــريـر
للنشـــر والتوزيع
www.darjareer.com


دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

سوق التأمين العربي

المنجزات والمعوقات







عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف : 96264651650+ - فاكس : 96264643105+
ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com


9 789957 383466